جامعة ابن خلدون - تيـــــارت -

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمـــة لنيل شهـــادة المـــاجستير

تخصص: الإقتصاد و التنمية

بعنـــوان:

التطور التكنولوجي و أثره على التنمية الاقتصادية

- دراسة حالة الجزائر -

إعداد الطالب:

بن سعيد لخضر

تحت إشراف الدكتور:

مدانـي بن شهـرة

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور:	**بلعزوز بن علي**	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة الشلف**	**رئيسا**
الدكتور:	**مداني بن شهرة**	**أستاذ محـــاضـــــر**	**جامعة تيارت**	**مقررا**
الدكتور:	**راتـول محـمد**	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة الشلف**	**ممتحنا**
الدكتور:	**شريط عـابد**	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة تيارت**	**ممتحنا**
الدكتور:	**كتوش عاشـور**	**أستاذ محـــاضـــــر**	**جامعة الشلف**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2010 / 2011

الإهـداء

بفضل الله تم هذا العمل، فالحمد الله على كل نعمه.

أهدي هذا العمل إلى من هي ألطف و ارق من نسيم العليل، إلى الوالدة الكريمة برا و إحسانا.

إلى روحي و الدي الطاهرة، رحمه الله.

فاللهم ارحم والدينا كما ربونا صغارا.

كما اهدي هذا العمل إلى كل من علمني حرفا من أساتذة و معلمين، و إلى جميع إخوتي و أصدقائي.

كلمة شـــكر

بسم الله الرحمن الرحيم:

((رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين))

الشكر لله أولا و أخرا، على نعمه ثم الشكر للأستاذ الفاضل **الدكتور: مدني بن شهرة،** الذي قبل الإشراف على هذا العمل و على كل ما قدمه لنا من أراء قيمة و وقت ثمين، كما أتقدم بالشكر إلى **الدكتور بن سعيد محمد،** الذي كان سندا لي طوال مراحل الدراسة، كما أتقدم بتشكرات إلى كل أعضاء لجنة المناقشة، و كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

ملخص:

إن التطور السريع للتكنولوجيا بصفة عامة و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة على وجه الخصوص ارتبط بتطور المجتمعات في وقتنا المعاصر، فالتكنولوجيا تعتبر الوسيلة الأكثر أهمية لنقل المجتمعات المتخلفة إلى مجتمعات أكثر تقدماً. فهي تساهم بطريقة مباشرة في بناء مجتمع يعتمد على خدمات معلوماتية إلكترونية ذات صلة مباشرة بخدمات الاتصال والإنتاج والتعليم. وعليه يعتبر التطور التكنولوجي المحور الأساسي لتقدم البلدان النامية كما أنه يكسبها القدرة على تخطّي الأزمات الاقتصادية والمراحل التقليدية للتنمية الإقتصادية، والانتقال بذلك إلى مسار معرفي متجدد يستند إلى النمو ويتمتع بقيمة مضافة اكبر.

كما أنّ التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال تقدّم أدواتٍ من شأنها تسريع التنمية وإعادة هيكلتها عبر تأمين نفاذٍ أكثر تناسقاً إلى المعلومات، فكثير من الناس أصبحوا يحصلون على مزيدٍ من المعلومات كلّما وأينما احتاجوا إليها. أمّا أثر هذا، فيتمثّل بتغييرات عميقة في بنى الأسواق والمنظمات وأنماط السلوك الاقتصادي والإداري.

Résumé :

Le progrès technologique fulgurant d'une façon générale et les technologies de l'information et de la communication récentes d'une façon particulière est en corrélation avec les progrès des sociétés actuelles. La technologie est considérée comme le moyen le plus important qui permettra aux sociétés sous-développées de réaliser une certaine avancée technologique.

Elle participe directement à l'édification d'une société basée sur des services informatiques et électroniques en relation avec les services de communication, de production et d'enseignement. C'est pourquoi, le progrès technologique est considéré comme un noyau fondamental pour développement des pays en voie de développement, il peut les doter d'une capacité pour surmonter les crises économiques et le passage au domaine de la connaissance en perpétuel renouvellement, basé sur le développement et lui offrant une valeur ajoutée.

Les nouvelles technologies de l'information et de la communication offrent des outils susceptibles d'accélérer le développement et la restructuration qui garantit l'accès à des données informatiques adéquates, la majorité des gens se soucient de recueillir le maximum d'informations à chaque fois qu'ils ont en besoin. Pour parvenir à cela, il faut opérer des transformations profondes dans les structures des marchés et des organisations et les types ou modèles économiques et administratifs.

مقـــدمة

في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، التي أفرزتها المعطيات الاقتصادية و السياسية و الثورة التكنولوجية التي جعلت العلم يفرض نفسه ليكون قوة أساسية من قوى الإنتاج، ظهرت متطلبات كثيرة أو جدتها العولمة لتجعل العالم أشبه ما يكون بالقرية الكونية التي يحكمها وعي جديد هو الوعي الكوني.

وسط هذه التحولات، شهد القرن الواحد و العشرين قفزات كبيرة في الاستخدام المتزايد للإنسان لأدوات وتكنولوجيات مختلفة، من أهمها التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

هذه الأخيرة فجرت ثورة هائلة في نظم الاتصال و المعلومات، وساهمت بذلك في تنمية و توجيه الاقتصاد و المجتمع الدولي إلى المزيد من التقارب، ليصبح من غير الممكن أن ينعزل اقتصاد بلد ما عما يجري عالميا، حيث أن تيار التطور التكنولوجي الجارف امتد ليشمل مختلف القطاعات، خاصة منها الاقتصادية.

فالوضع الجديد، دفع و اضعي السياسيات الاقتصادية ، و مديري المؤسسات إلى تبني توجهات إستراتجية مستحدثة تسمح بالانفتاح على مجالات حيوية و تبني أساليب و ممارسات متطورة للتكيف مع متطلبات التطور التكنولوجي، و استيعاب المتغيرات العالمية الكبرى.

وكان أهم أوجه هذه التطورات، تغيير بنية عمل المؤسسات الإنتاجية على مستوى ك القطاعات الاقتصادية ، التي جعلت من أولوياتها تطوير راس المال الفكري و الاهتمام بتشجيع التجديد و الابتكار عن طريق الاعتماد على هذه التكنولوجيات و تسخيرها لتحقيق نمو اقتصادي، من اجل تحسين الظروف الاجتماعية و الإسهام بدور كبير في تنمية اقتصاديات البلدان و رفاهية شعوبها.

وكان ظهور الاقتصاد الجديد، من أهم السمات المميزة لهذا العصر- عصر المعلومات- و الدافع القوي لكل المؤسسات حتى تجد لنفسها منهج عمل سليم وواقعي، يسمح لها بالاستجابة لمتطلباته المختلفة، بما فيها تحقيق الجودة التنافسية، رفع الكفاءة الإنتاجية و الانفتاح على الأسواق العالمية من اجل النهوض بالتنمية الاقتصادية، و ذلك من خلال رصد التغيرات التي تحدث على مستوى الاقتصاد

العالمي، لضمان مستقبل واعد على الصعيدين الإقليمي و الدولي و التحكم في المعرفة و الخبرة و حسن تسييرها، ذلك لا مكان لمن لا يملك أسباب التكنولوجيا.

فخلال السنوات القليلة الماضية أدركت الجزائر ضرورة تحديث أنظمتها الاقتصادية من خلال نقل التكنولوجيا إليها عن طريق جلب الاستثمار الأجنبي و إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للارتقاء به إلى مستوى التطورات الحاصلة ، وخلص هذا الإدراك إلى تبني عدة مشاريع دخل بعضها حيز التنفيذ انطلاقا من سنة 2005 إلى يومنا هذا في إطار تحديث وسائل التصنيع، و الزراعة و النقل و الإعلام و الاتصال و الدفع الالكترونية وعصرنتها، متضمنة بذلك الخطوات الأولى نحو التقدم و تحقيق تنمية إقتصادية شاملة.

- **إشكالية الدراسة:**

ضمن الإطار العلمي والفكري المتداخل وأمام العرض السابق تبرز ملامح إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي : ما هي التكنولوجيا و ما دورها الاستراتجي في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التحديات الجديدة ؟

إن هذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الثانوية التي سوف نحاول الإجابة عليها خلال دراستنا للموضوع.

- **الأسئلة الفرعية:**

1. ماذا نعني بالتطور التكنولوجي ؟
2. ما المقصود بالتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال؟
3. ما هي التنمية الاقتصادية ؟
4. ماعلاقة التكنولوجيا بالتنمية الاقتصادية ؟
5. ما هو أثر التطور التكنولوجي على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

- **فرضيات الدراسة :**

بناءا على ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث و أملا في تحقيق أهدافه يمكن طرح مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها و هي كالآتي:

1. التطور التكنولوجي يقدم أدوات من شانها تدعيم عناصر و أساليب الإنتاج، وتوفر عدة خيارات لتحديث الاقتصاد في كل مكان وزمان.
2. تكنولوجيا الإعلام والاتصال سلاح ذو حدين، وواقع فرض نفسه لا نستطيع الهروب منه.
3. التنمية الاقتصادية ليست مجرد الزيادة في الدخل الإجمالي و الفردي، بل التنمية الاقتصادية مفهوم شامل له جوانب عديدة اجتماعية و إقتصادية و تكنولوجية.
4. إن دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و القضاء على التخلف الاقتصادي و تحقيق التقدم الحضاري يقتضي تطوير التكنولوجيا.
5. تنمية الإقتصاد الجزائري والرفع من قوته التنافسية وتحقيق التقدم الاقتصادي في ظل المتغيرات الدولية ،مرتبط بتنوع استخدام مستجدات التطور التكنولوجي والإستفادة من مزاياه.

- **أهداف الدراسة :**

تتمثل الأهداف الرئيسية من دراسة هذا الموضوع فيما يلي :

- محاولة تسليط الضوء على التطور التكنولوجي و أثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية الاقتصادية.
- محاولة معرفة مدى استجابة الاقتصاد الجزائرية للتطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي واهم التحديات التي تواجهه لإيجاد الحلول المناسبة .

- **أهمية الدراسة :**

- إن إنتشار ظاهرة التكنولوجيا على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتسويقية والإدارية تطوير المشروع الإقتصادي يحتم السعي للإقتناص الفرص وتعظيم العوائد مع توخي الحذر لما ينجم عن الإندماج في تيار العولمة الجارف ، وتحليل أثر التكنولوجيا على الاقتصاد وذلك بإبراز أثرها على الإقتصاد العالمي مع التركيز على الإقتصاد الجزائري.

- ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي لمواكبة التطورات و التحولات على الصعيد الدولي.

- **أسباب اختيار الموضوع :**

تعود الأسباب التي دفعتنا لاختيار ودراسة هذا الموضوع إلى الاعتبارات التالية:

- الميل إلى دراسة المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات مستمرة.

- محاولة ضبط المعنى الحقيقي لبعض المصطلحات و المفاهيم الأساسية في موضوعنا و التي تشهد نقاشات إقتصادية على مستوى التيارات الفكرية و الإقتصادية ، كمصطلح التكنولوجيا ، المعلوماتية،التي من الصعب إعطاء لها تعريف موحد وشامل يضبط معناها لاختلاف وجهات نظر المفكريين والمنظرين .

- الإهتمام الشخصي بالتحولات التي عرفها الإقتصاد الجزائري خاصة نهاية الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة، في إطار الاندماج في الإقتصاد العالمي الذي تسيره التكنولوجيا، وذلك من خلال قراءة أثر التكنولوجيا على قطاعات الاقتصاد الوطني وتتبع نتائجها وتحليلها بهدف إعطاء حوصلة تقييميه والتوصل إلى نتائج وتوصيات تخدم الإقتصاد الجزائري.

- قلة الدراسات التي تناولت بعمق الإشكالية المطروحة.

- **دراسات سابقة:**

من خلال تصفحنا للمكتبة الجزائرية، وجدنا بعض الدراسات السابقة تناولت بعض جوانب الموضوع ولكنها لم تتطرق إلى الموضوع بشكله هذا، وعموما فإن الدراسات المتصلة مباشرة بالموضوع تكون تقريبا منعدمة إلا أننا نشير إلى وجود بعض الدراسات التي أشارت إلى هذا الموضوع هي:

1. المؤثرات البيئية على الإبداع التكنولوجي، للباحثة إيمان بلبولة، جامعة البليدة،الجزائر، 2006.
2. الانترنيت وتطبيقاتها في مجال التسويق دراسة حالة الجزائر، للباحث إبراهيم بختي ، جامعة الجزائر، 2003.
3. الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية للباحث عبد الله بلوناس، جامعة الجزائر،2005.
4. التسويق و التكنولوجيا الحديثة للاتصال، للباحث أعراب بن عبد الوهاب، جامعة البليدة الجزائر، 2005.
5. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تحديث الخدمة المصرفية دراسة حالة الجزائر للباحث محمد يدو، جامعة البليدة، أكتوبر، 2007.

- **منهج البحث:**

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات المصاغة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال استعراض مختلف المفاهيم الأساسية سواء تلك المتعلقة بالتكنولوجيا و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو تلك الخاصة بالنمو و التنمية لاقتصادية كذا الخدمات التي تقدمه التكنولوجيا للإعلام و لاتصال ، وهذا ما يتوافق مع طبيعة البحث ، بما يساعد على فحص جميع المعلومات ومن ثم تحليلها واستخلاص أهم الملاحظات والنتائج ،إضافة إلى استخدام المنهج التاريخي لاستعراض أهم المحطات التنموية في اقتصاد الجزائر منذ الاستقلال.

- **أدوات الدراسة :**

للإعداد الرسالة اعتمدنا على العديد من الكتب باللغة العربية واللغات الأجنبية ، أطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير، العديد من المقالات والدوريات ، كما تم الاعتماد على التقارير والإحصائيات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكذلك تم الاستعانة بالمصادر الوطنية في مواضع محددة كالديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي على مواقع الانترنيت، قصد استخلاص المؤشرات المتعلقة بالإقتصاد الجزائري.

- **محتويات البحث:**

لذا ارتأينا أن نقسم عملنا هذا إلى خمسة فصول تتمحور حول :

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري للتطور التكنولوجي، حيث خصصنا المبحث الأول لمفهوم التطور التكنولوجي بحيث تكلمنا عن تعريفات و مهام التكنولوجيا، ثم خصصنا المبحث الثاني لدراسة عناصر و أنواع التكنولوجيا.

الفصل الثاني: تمحور هذا الفصل حول التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، و فيه خصصنا المبحث الأول لماهية التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال و الآثار المترتبة عليها و سلطة المعرفة التي شملت تقنيات الاتصال، ثم خصصنا المبحث الثاني لمظاهر الإعلام و الإيصال من انترنت و شبكات الاتصال و سرعة التواصل و النفاذ للأسواق.

الفصل الثالث: تناولنا في هذا الفصل المقاربة النظرية للتنمية الاقتصادية، حيث خصصنا المبحث الأول حول الإطار النظري للنمو و التنمية الاقتصادية، فيما خصص المبحث الثاني لاستراتجيات التنمية الاقتصادية التي تعتمد على تنمية قطاع الصناعة و الزراعة وتلبية الحاجات الأساسية.

الفصل الرابع: خصص هذا الفصل لدور التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية، حيث تناولنا في المبحث الأول للعالم المتقدم ومدى تأثر قطاعاته الاقتصادية بالتكنولوجيا الحديثة و مستجدات تقنيات للإعلام و الاتصال، فيما تناولنا في المبحث الثاني العام المتخلف و تحديد فجوة التنمية مقارنة مع العالم المتقدم الذي نقل إليه ما توصل له من تقدم تكنولوجيي عن طريق الاستثمار المباشر على أرضه.

الفصل الخامس: : تطرقنا في هذا الفصل إلى التكنولوجيا و التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث عالجنا في المبحث الأول النموذج التنموي الذي إنتهجته الجزائر أسسه النظرية لأجل تحديد أولوية التنمية، ، أما المبحث الثاني فخصصناه لأثر التكنولوجيا على بعض قطاعات الاقتصاد الجزائري من أجل محاولة النهوض و الارتقاء بالاقتصاد الوطني.

تمهيـــد:

لقد أصبحت التكنولوجيا في عالمنا المعاصر أحد المجالات الأساسية التي تعد لها الاستراتيجيات و تسخر لها الجهود لما لها من أهمية حاسمة في تطوير الاقتصاد و المجتمع و تعزيز قدرات المؤسسات و مكانة البلدان. فبتقدمها تتقدم المجتمعات و بتخلفها تتخلف الاقتصاديات و الصناعات. و قد كانت دوما وراء تحقيق الفائض الاقتصادي و بالتالي زيادة التراكم اللازم لتوسيع الإنتاج و تنويعه و تحسين مستويات المعيشة للمجتمع.

فتنمية اقتصاد أي دولة يتوقف على المكانة التي يحتلها التطور و الإبداع التكنولوجي خاصة البحث و التطوير في الأنشطة التي تمارسها مختلف القطاعات المكونة للمجتمع، لهذا يتعين على كل إستراتيجية تنموية الارتكاز كلية على البحث العلمي و التطوير التكنولوجي لبناء اقتصاد تنافسي قوي.

المبحث الأول: مفهوم التطور التكنولوجي

1. تعريف التطور:

إن التطور يعني حصول تقدم– السير قدما أي نحو الأمام – في مجال أو ميدان معين أي انه حدث جديد أو أسمى و أعلى من السابق[1].

2. تعريف التكنولوجيا: لقد أعطيت عدة تعاريف لكلمة التكنولوجيا وعلى شتى النواحي و منها:

1.2. تعريف التكنولوجيا لغة واصطلاحا:

1.1.2. التكنولوجيا لغة:

كلمة التكنولوجيا Technology مصطلح مركب إغريقي الأصل حوته جميع دوائر المعارف في اللغات كافة ويتألف من كلمتين Techno وهي مجموع الحرف والفنون الإنسانية (مهارة الحرفة)، و Logy وهو المنطق الذي يثير الجدل (الحديث عن مهارة الحرفة)، وقد استعملت لأول مرة في انكلترا في القرن السابع عشر وكانت تعني دراسة الفنون النافعة.

وعليه فان كلمة التكنولوجيا تربط ذهن الإنسان أو إبداعه الفكري أو خياله العلمي بالتطبيق المادي أي ربط الناتج النظري بالتجهيزات الرأسمالية و كل ذلك يكون من خلال معالجة هادفة لإحداث تحولات في كل من الأسلوب و الوسيلة معا[2].

2.1.2. التكنولوجيا اصطلاحا: هناك العديد من التعاريف و المفاهيم نذكر منها :

- إنها علم تراكم و تطور قوي للإنتاج و القوى الفعالة التي تتكامل و تندمج فيها جميع الحركات الإنتاجية المحددة في نمط محدد للإنتاج رغم الاختلاف في الوسائل المستخدمة و القوانين أو في طرق الاستخدام[3].

---

[1] فريد راغب البخار، إدارة الإنتاج و التكنولوجيا، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997، ص 28.

[2] هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد التكنولوجي ، دار جرير للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الثانية 2006 ،ص24.

[3] عزالدين بوقربوط ، نقل التكنولوجيا و تنظيم العمل في المجتمع الجزائري ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ،1997/1996 ، ص29.

- إنها تطبيق للمعارف في إطار مراحل الإنتاج منذ مرحلة البحث حتى تلك المتعلقة ببيع المنتوج و العناصر الأساسية يمكن أن تكون ذات طبيعة مختلفة و ذلك بدءا من النظرية العلمية حتى فن البيع على مستوى إدارة المشروع[1].

إن الشيء الحديث في الموضوع هو اللفظ ذاته أما ظاهرة التكنولوجيا فهي قديمة قدم الإنسان وهناك اتفاق على المفهوم العام لهذه الكلمة بالرغم من اختلاف النصوص التعريفية لها.

إن التكنولوجيا تتضمن التقنية أما التحديث أو التطور التكنولوجي فينتج عنه:

1. إنتاج نوع من السلع الجديدة.
2. تحديث طريقة أو وسيلة الإنتاج.
3. تقليل تكاليف الإنتاج.
4. استخدام مدخلات جديدة، ... الخ.

فمفهوم التكنولوجيا يعبر عن الإمكانيات العقلية و المعرفية و تراكم الخبرات و الإبداع لدى الأفراد من اجل تقديم تقنية أكثر تطورا مما هو مجرد[2].

تمثل التكنولوجيا إذن ناتج التطور الكمي والنوعي عبر العصور، فهي تمثل ظاهـــرة اجتماعية ومفهوم حضاري متكامـــل يكون الإنسان محوره وموقع الأســـاس فيه ، لذلك لابد من ذكر اهم الخصائص التي تمتاز به التكنولوجيا[3]:

- **خصائص التكنولوجيا :**

1. التكنولوجيا علم مستقل له أصوله وأهدافه ونظرياته.
2. التكنولوجيا علم تطبيقي يسعى لتطبيق المعرفة .
3. التكنولوجيا عملية تمس حياة الناس.
4. التكنولوجيا عملية تشتمل مدخلات وعمليات ومخرجات .

[1] بوجمعة سعدي نصيرة،عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992 ، ص20.

[2] ردينة عثمان يوسف وآخرون، تكنولوجيا التسويق ، دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن،الطبعة الأولى ، 2004، ص 24.

[3] http://gafsa.jeun.fr/montada-f50/topic-t7927.htm#60532 (اطلع عليه يوم 22/ 02/ 2010)

5. التكنولوجيا عملية شاملة لجميع العمليات الخاصة بالتصميم والتطوير والإدارة.

6. التكنولوجيا عملية ديناميكية أى أنها حالة من التفاعل النشط المستمر بين المكونات.

7. التكنولوجيا عملية نظامية تعنى بالمنظومات ومخرجاتها نظم كاملة أى أنها نظام من نظام.

8. التكنولوجيا تهدف للوصول إلى حل المشكلات.

9. التكنولوجيا متطورة ذاتيًا تستمر دائمًا في عمليات المراجعة والتعديل والتحسين.

يمكن تحديد المكونات الثلاثة التالية للتكنولوجيا :

المدخلات Entrées: وتشمل جميع العناصر والمكونات اللازمة لتطوير المنتج ، من : أفراد ، نظريات وبحوث ، أهداف ، آلات ، مواد وخامات ، أموال ، تنظيمات إدارية ، أساليب عمل ، تسهيلات.

العمليات Procédés: وهى الطريقة المنهجية المنظمة التي تعالج بها المدخلات لتشكيل المنتج.

المخرجات Sorties: وهى المنتج النهائي فى شكل نظام كامل وجاهز للاستخدام كحلول للمشكلات.

3.1.2.التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي:

هناك العديد من التعريفات لمفهوم التكنولوجيا، ورغم الاختلاف الجزئي أو اللفظي أحيانا فيما بينها فإنها تتفق على أن التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج. وبطبيعة الحال فان هذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية (Connaissances scientifiques) و بعبارة أوسع واشمل فان التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب و على النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية و التوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع[1].

[1] مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية،نظريات وسياسات و موضوعات،دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،عمان، الطبعة الاولى2007، ص 141.

و التكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج و تقدم البلد اقتصاديا. وتتكون التكنولوجيا من حزمة (Paquet) من العناصر التي قد تكون متضمنة (Incarné) في السلع الرأسمالية كالمكائن و المعدات،أو قد تكون غير متضمنة (Désincarné) في المعدات الرأسمالية ، بل تكون متضمنة في البشر ، وتأخذ شكل المهارات المحسنة بالنسبة للعمل و الادراة كما هو الحال في التطبيقات المتعلقة بالطرق المختلفة في مجال الزراعة المحاصيل و التي تسمى دورة المحاصيل الحديثة (Rotation des cultures) أو طريقة صنع القماش أو بناء المنازل ...الخ.

و علي أية حال فان كلا من التكنولوجيا المتضمنة و غير المتضمنة هي عبارة عن معرفة.

وبشكل عام فان التكنولوجيا تتضمن العناصر الآتية[1]:

أ. المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية.
ب. المهارات التي لا تنفصل عن أشخاص العاملين.
ج. براءات الاختراع والعلامات التجارية.
د. المعرفة غير مسجلة.

و يجب على التكنولوجيا أن تلائم ظروف و قدرات كل بلد لأجل إحداث طفرات إنتاجية و بالتالي تقدما صناعيا و حضاريا. و هذا لأن التكنولوجيا هي ليست فقط وسيلة الإنتاج و لكن كذلك ركيزة من ركائز التنمية. لذلك يجب تقرير أي السلع يجب إنتاجها و أي الخدمات يجب أدائها. و لقد أدى إدخال التكنولوجيا في عمليات الإنتاج في أوروبا و أمريكا و غيرها من البلدان الصناعية الجديدة إلى تحقيق إنجازات هامة يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

- رفع كفاءة و منفعة المنتجات.
- توفير الوقت و الجهد و المال.

[1] مدحت القريشي، الاقتصادية،نظريات وسياسات و موضوعات ،مرجع سابق، ص 142.

[2] صلاح عباس، العولمة و آثارها في البطالة و الفقر التكنولوجي في العالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص ص 99،100.

- تقليل تكلفة السلع و أسعارها و دعم تنافسيتها.
- تحقيق ميزات و وفرات الحجم الكبير من الإنتاج.
- توفير و تخفيض العاملين ذوي المهارات المكلفة كثيرا.
- تخفيض تكلفة الأجور و المرتبات لأن الآلات تحل محل العديد من العاملين ذوي الأجور المرتفعة.
- تقليل أو منع الفاقد و التالف من المواد و الهادر و الضائع من الوقت و الجهد.
- تخفيض حجم و عدد المشرفين و المراقبين و المدققين على المنتوج و المواد الداخلة في إنتاجه، بسبب إدخال الآلات في التصنيع و التغليف و هذا من شأنه أن يوفر جزءا من التكاليف.

2.2. تعريف التكنولوجيا بعناصرها المتداولة: تعددت الآراء في تعريف التكنولوجيا من زاوية عناصرها القابلة للتداول.

ذلك أن هذا الاتجاه قد نظر إليها كحزمة Paquet من المعلومات* .بما في ذلك المخترعات و براءات الاختراع Brevets و العلامات التجارية و حقوق الملكية الصناعية الأخرى التي تتناول المعرفة الفنية Know-how و المهارات اللازمة لإنتاج السلع و الخدمات وتسويقها.

من ذلك ما ذهب إليه البعض في تعريف التكنولوجيا بأنها " مجموعة المعارف و المهارات و التجهيزات التي تتعلق بعملية بناء منشاة صناعية تحتاج إلى الحصول على الآلات و المعدات الصناعية و تعلم طرق استخدامها و توفير العمالة المدربة ذات الخبرة بالتقنية ".

أو بأنها " المعرفة و الخبرات و المهارات الواجب توافرها لصناعة منج معين أو عدة منتجات. بالإضافة إلى المعلومات و المعرفة الفنية الواجب توافرها لإنشاء الوحدات الصناعية اللازمة لهذا الإنتاج"[1].

إلا أن هذا الاتجاه في تعريف التكنولوجيا لم يلقى قبولا لدى بعض الفقه الذي رأى أن تعريفها إنما يكون ببيان أثرها على الإنتاج.

* يقصد بحزمة المعلومات بيع التكنولوجيا في صورة معلومات إجمالية مع المعدات و الآلات دون فصل بين ما يلزم منها و ما لا يلزم للدولة مستقبلة التكنولوجيا.

[1] صلاح الين جمال الدين،عقود نقل التكنولوجيا دراسة في إطار القانون الدولي الخاص و القانون التجاري الدولي، دار الفكر الجامعي الإسكندرية،مصر،2005 ،ص ص 38،39.

3.2. تعريف التكنولوجيا بأثرها على الإنتاج:

ذهب البعض إلى ضرب مثل إيضاحي لبيان مفهوم التكنولوجيا بقوله " انه إذا كان الوصول إلى البخار هو نتيجة لمجهودات وأبحاث علمية ، فان التطبيق العلمي و استخدام هذا البخار لتسيير السفن و الآلات هو تطبيق فني له. هذا التطبيق الفني – يمثل التكنولوجيا وهي المعرفة الفنية وفق ابسط التعريفات، فالتكنولوجيا"هي التطبيق العملي للأبحاث العلمية ".

إذا هناك البحث العلمي النظري من ناحية والتطبيق من الناحية الأخرى.

وبعبارة أخرى يعرفها البعض الأخر بقوله " إن العلم أساس المعرفة، و التكنولوجيا هي تطبيق للمعرفة " وان العلم هو محرك التكنولوجيا، و التكنولوجيا هي محرك التنمية[1].

إلا انه و إزاء البحث عن مفهوم أوسع من ذلك بحيث لا يشمل أثار التكنولوجيا فحسب بل ويبين آثارها الاجتماعية و الاقتصادية مع ابرز العناصر الداخلة في كل عملية إنتاجية وجد رأى أخر في لفقه...يمثل :

4.2. تعريف التكنولوجيا بأنها ابتكار وسائل و أساليب جديدة في الإنتاج:

ذهب البعض إلى أن دراسة موضوع التكنولوجيا يقتضي التحليل العلمي للتنظيم، و التحسين و تغيير مكونات كل نشاط إنتاجي و تجاري و مالي داخل الإنتاج الاجتماعي بهدف جعل العمل الإنساني أكثر فعالية وذلك في إطار نظام اقتصادي واجتماعي معين.

[1] صلاح الين جمال الدين، عقود نقل التكنولوجيا دراسة في إطار القانون الدولي الخاص و القانون التجاري الدولي، مرجع سابق ،ص 40.

وخلص من تحليله إلى تعريف التكنولوجيا بأنها " مجموع المعارف والطرق العلمية اللازمة لتحويل عناصر الإنتاج إلى منتجات و تتضمن وظائف الإنتاج و الإدارة و التنظيم معتمدة على العلم و مرتكزة على البحث والتطوير.

و في ذات الاتجاه ذو الميول الاجتماعية و الاقتصادية يعرف البعض التكنولوجيا بأنها " هي مجموع المعارف و المهارات التي تمكن المجتمع بأفراده ذاتيا من إنتاج السلع و الخدمات، و قد تدخل بعض المكونات و المعدات كجزء من التكنولوجيا ن أو هي بعبارة مختصرة " معرفة كيفية أو علم أصول الصناعة . وفي ذات الاتجاه يقول عنها البعض بأنها " ليست معرفة تقنية أيا كانت فحسب، إنما هي المعارف الفنية التي تكمل بنجاح وسائل للإنتاج الصناعي[1].

3.الإبداع التكنولوجي :

يحتل الإبداع التكنولوجي موقعا مهما في التفكير الإستراتيجي للمؤسسة، باعتباره –الإبداع التكنولوجي– «(...) تلك العمليـــة التي تتعلـــق بالمستجدات الإيجابيـــة و التي تخص المنتجات بمختلف أنواعهـــــا و كذلك أساليب الإنتاج»[2]. و من ثمة آفاق التطور و النمو في مستقبل أكثر تعقيدًا.

1.3.البحث و التطويـــر :

يُعد نشاط البحث و التطوير المغذي الرئيس للإبداعات التكنولوجية، بخاصة للمؤسسات الكبيرة التي تتوفر على مخابر و إمكانات مادية و بشرية معتبرة. أما المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، فهي تنتج التكنولوجيا من خلال اعتمادها على الأفكار المستقاة لدى الزبائن؛ لأنها تنشط بالقرب منهم من جهة، و لا تملك الإمكانيات من جهة أخرى.

و ينقسم البحث و التطوير إلى:

1.1.3.البـحث: و يتضمن ما يلي:

1.1.1.3. البحث الأساسي:

[1] صلاح الين جمال الدين، عقود نقل التكنولوجيا دراسة في إطار القانون الدولي الخاص و القانون التجاري الدولي، مرجع سابق ،ص ص 41،42.

[2] محمد سعيد أوكيل ، اقتصاد و تسيير الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 33.

يتمثل في « الأعمال التجريبية أو النظرية، الموجهة أساسا إلى الحيازة على معارف جديدة، تتعلق بظواهر و أحداث تم ملاحظتها دون أية نية في تطبيقها، أو استعمالها استعمالا خاصا»[1].

2.1.1.3.البحث التطبيقي:

يتمثل في « الأعمال الأصلية المنجزة، لحصر التطبيقات الممكنة و الناجمة عن البحث الأساسي، أو من أجل إيجاد حلول جديدة تتيح الوصول إلى هدف محدد سلفا. و يتطلب البحث التطبيقي الأخذ بعين الاعتبار المعارف الموجودة و توسيعها لحل مشاكل بعينها ».

و من نتائج البحث التطبيقي نجد –أساسا– التطبيقات الجديدة في المجالات الآتية[2]:

أ. منتجات جديدة؛

ب. طرائق إنتاج جديدة؛

ج. التحسين الملموس لكليهما؛

تتضمن التطبيقات الجديدة في المنتجات «(...) إحداث التغيير في مواصفاته أو خصائصه لكي تلبي بعض الرغبات أو تشبع بعض الحاجيات بكيفية أحسن(...)».

أما فيما يتعلق بالتطبيقات الجديدة الخاصة بطرائق الإنتاج، فهي تهدف إلى «(...) تحسين أداءاته من الناحيتين الفنية و الاقتصادية في آن واحد، مما يترتب عنه نتائج إيجابية في المرد ودية أو كمية المخرجات و انخفاض التكلفة بالنسبة للوحدة الواحدة، و بالتالي تحقيق الأرباح».

[1] CASPAR, Pierre l'Investissement intellectuel, Essai sur l'économie de l'immatériel.Paris, ed. Economica, 1988, p33.

[2] Rabah. BETTAHAR, l'Analyse des forces et faiblesses de l'innovation technologique, Revue de Ex L'ENSAG, N°2, 1er trimestre, 1996, p.79

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين التطبيقات الجديدة في المنتجات و طرائق الإنتاج «(...) فإنها تختلف حسب طبيعة المنتج. عندما يكون في حالة المنتجات الصناعية أو الاستثمارية (...). كلما جرى تغيير في تلك المنتجات كلما استلزم ذلك تغييرا في الطريقة التي تنتجها. أما عندما تكون في حالة المنتجات الاستهلاكية فإن العلاقة ليست ضرورية ما عدا في حالة المنتج الذي أبدع فيه جوهريا »[1].

2.1.3.التطوير:

يتعلق الأمر هنا بالاستثمارات الضرورية، التي تسمح بالوصول إلى تنفيذ التطبيقات الجديدة (في طرائق الإنتاج أو في المنتج) بالاستناد إلى الأعمال الآتية[2]:

1. التجارب و النماذج المنجزة من قبل الباحثين؛
2. فحص الفرضيات و جمع المعطيات التقنية، لإعادة صياغة الفرضيات؛
3. الصيغ، مواصفات المنتجات، مخططات كل من التجهيزات، الهياكل و طرائق التصنيع.

يعد التطوير نتاجا لأعمال البحث و التطوير، حيث تكون المنتجات محمية في شكل إبداعات مبرءة مهما تكن الأهمية، الاستعمال أو الشكل.

و يمكن تلخيص هذه المراحل التي يمر بها البحث و التطوير من خلال الشكل الأتي :

الشكل رقم (01): مراحل البحث و التطوير

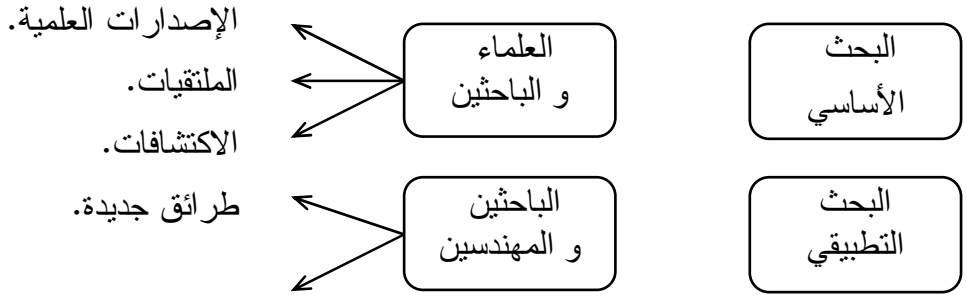

[1] محمد سعيد أوكيل، اقتصاد و تسيير الإبداع التكنولوجي، مرجع سابق، ص ص35، 34.

[2] R. BETTAHAR, op-cit, p. 79.

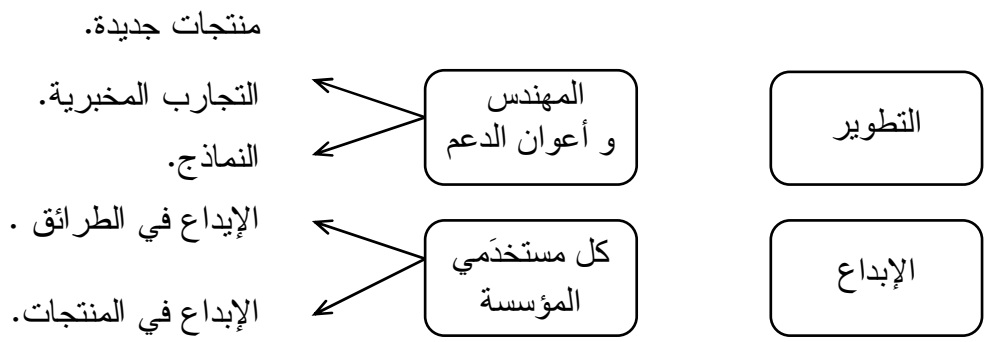

المصـــدر: Rabah. BETTAHAR, l'Analyse des forces et faiblesses de l'innovation technologique, op-cit, p.80.

يمكن قياس أثر البحث و التطوير على الإبداع التكنولوجي بالاستناد إلى درجة الإبداع المحققـــة، حيث يتم هنا التفرقة بين درجتين : تتمثل الأولى في الإبداع الطفيف أو التراكمي، و الذي يُستمد مـــن التحسينات الطفيفة و المستمرة خلال الزمن في المنتجات و طرائق الإنتاج. و تعزى إمكانية القيام بهذه التحسينات إلى أن المعارف المستخدمة في هذه الأخيرة لم يتم استنزافها و استغلالهـــا إلى أقـــصـــى حـــد، و بالتالي تبقى مصدرا للمزيد من التحسينات.

أما الدرجة الثانية تتمثل في الإبداع النافد أو الجذري، الذي مفاده الإبداع في المنتجات و طرائق الإنتاج على أسس جديدة و مختلفة تماما –حتى متناقضة– عما كان معمول به، كأن يتم تحويل مادة المطاط من مادة عازلة للكهرباء إلى مادة ناقلة لها.

3.1.3.أهمية البحث والتطوير:

يهتم البحث والتطوير أساسا بالتفاعل مع البيئة من خلال توظيف إمكانات المؤسسة باتجاه خدمة حاجات ورغبات تلك البيئة من السلع والخدمات النافعة، ومواجهة التغيرات التي تحدث في تلك البيئة من خلال إعطاء المؤسسة الطاقة لتغيير خط منتجاتها أو التكنولوجيا العلمية . ولاشك في أن لدى كل

مؤسسة معاصرة العديد من الأسباب التي تدعوها للاهتمام بالبحث والتطوير والتي تدور ضمن العنصرين الآتيين[1]:

أولا: الإبداع وتطوير التكنولوجيا؛

ثانيا: زيادة الإنتاجية؛

أولا: الإبداع وتطوير التكنولوجيا:

تزداد حاجة المؤسسات إلى امتلاك قواعد علمية وتكنولوجية تمكنها من وضع الحلول لمشكلات التي تواجهها بدون الحاجة المستمرة للجهات الخارجية، فنشاط البحث والتطوير يتخصص بتحديد نوع التكنولوجيا المطلوبة، وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة .ويتم تحديد واختيار نوع التكنولوجيا المناسبة بناء على أساليب تحليلية لدعم القرار، ثم تنقل هذه التكنولوجيا إلى البحث والتطوير والتكنولوجيا المناسبة هي التي تحقق التميز لمنتجات المؤسسة وتزيد من قدرتها على المنافسة.

وتعد التكنولوجيا الإطار العام لأعمال البحث والتطوير ويفترض أن تنقل من مواقع البحث والتطوير إلى مواقع العمل والتنفيذ بشكل جيد.

ثانيا: زيادة الإنتاجية:

إن زيادة التركيز على الإنتاجية في السنوات الأخيرة تطلب الاهتمام بنشاط البحث والتطوير، فالعصر الحالي هو عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، والمؤسسات التي تسعى إلى إنتاج سلع وخدمات حسب احتياجات زبائنها وبالشكل المناسب وتطوير صناعتها، وإدخال عمليات إنتاجية جديدة أو تحسينها، عليها

[1] إيمان بلبولة،المؤثرات البيئية على الإبداع التكنولوجي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد ،جامعة البليدة،الجزائر، تخصص تسويق ،فيفري 2006، ص 40.

اعتماد نتائج البحث العلمي واستخدام الاكتشافات العلمية الحديثة، وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة فاعلية المؤسسة وبالتالي زيادة إنتاجيتها.

وتولي مؤسسات ودول عدة اهتماما كبيرا بأنشطة البحث والتطوير، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال على ما تكرسه من موارد مادية وبشرية " بالأرقام " لدعم هذا النشاط حيث إنها تنفق مصروفات ضخمة سنويا من البحث والتطوير وتقدر أحيانا بالبلايين في الدول المتقدمة صناعيا، ويمكن حساب مصروفات البحث والتطوير كنسبة من المبيعات والتي تختلف بشكل كبير من بلد إلى أخر.

والجدول الآتي يبين مصروفات البحث والتطوير ونسبتها من المبيعات في بعض الدول:

الجدول رقم(01) : نسبة مصاريف البحث والتطوير من المبيعات

البلـــدان	نسبة المبيعات
إيطاليا (fererro)	%5
فرنسا (Renault)	%4.9
الجزائر(صيدال)	%1.5

المصدر: إيمان بلبولة، مرجع سابق،ص 41.

بالرغم من أن مؤسسة صيدال يعتبر فيها نشاط البحث والتطوير جد حاسم، تم تخصيص حسب المخطط الإستراتيجي للمجمع 2001-2002 نسبة 1.5 % من رقم الأعمال لنشاط البحث والتطوير، وهي نسبة متواضعة جدا بالمقارنة مع متوسط الإنفاق في المؤسسات الصيدلانية العالمية، فتخصص

مؤسسة Aventis نسبة 16.6 % ومؤسسة Pfizer نسبة 16 % أما مؤسسة Sanofi فتخصص نسبة 16.4 % .

وعلى العموم، يحتاج حفز البحث والتطوير إلى رغبة سياسية جادة في توطين العلم وتأسيس البنية التحتية اللازمة له، وهو أمر يحتاج إلى مخصصات مالية تفوق ما تنفقه الجزائر على البحث والتطوير والذي لا يتجاوز 0.28 % من الناتج القومي .وتتفاوت هذه النسبة من بلد لآخر.

وللمقارنة نجد أن النسب في البلدان المتقدمة تتراوح بين 2.5 % – 2.9 % كما يتضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (02) : معدل الإنفاق كنسبة من الناتج القومي الإجمالي

الـــدول	نسبة من الناتج القومي الإجمالي
الولايات المتحدة الامركية	2.70
أسيا الصناعية	2.90
ألمانيا	2.5
فرنسا	2.28
الجزائر	0.28

المصدر: إيمان بلبولة، مرجع سابق،ص 42.

إن تدني نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في الجزائر يفسر، إلى حد ما، محدودية النشاط الإبداعي فيه .وتدل هذه الأرقام على غياب الوعي المجتمعي بضرورة دعم البحث والتطوير، وعلى وجود حاجة ملحة لتحفيز الجزائر على النهوض بمسؤولية تنموية لا غنى عنها في دعم أنشطة البحث والتطوير .ففي البلدان المتقدمة، يقوم الأغنياء ومؤسسات المجتمع المدني غير الربحية بتمويل مثل هذه النشاطات، كما يقوم القطاع الخاص بتمويل الجزء الأكبر من عمليات البحث والتطوير.

ومن الواضح أن استمرار توفير التمويل لنشاطات البحث والتطوير على المدى البعيد يفترض أن القيمة المضافة للمنتجات والعمليات الإنتاجية والخدمات التي تتولد عن هذه الأبحاث في حال تبعتها النشاطات الإبداعية الضرورية لاستكمال حلقة تسويق نتائج الأبحاث وصولا إلى السوق التجارية، ستمكن من استثمار نسبة من الأرباح الناجمة عن هذا الإنتاج الجديد في تمويل النشاطات الإبداعية اللاحقة .وهكذا تتولد ديناميكية تمويل مستدامة تغذي باستمرار حركة البحث والتطوير والإبداع على الصعيد الوطني الشامل، مما يؤدي إلى تحويل نشاطات البحث والتطوير من نفقة بحاجة إلى تمويل، إلى استثمار يدر ربح ويدعم الناتج القومي ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام.

2.3.أثار الإبداع التكنولوجي :

لا يعد الإبداع التكنولوجي كذلك، ما لم يفض إلى نتائج إيجابية، حيث تعود هذه الأخيرة على جهتين:

1. تعود على المؤسسة بالربح حتى تؤمن استمراريتها؛
2. تعود على الزبائن حيث يكون بمقدورهم اقتناء منتجات تتوفر على شروط السلامة.

فالإبداع التكنولوجي يصبح في هذه الحال ذلك الاتقاء بين:

1) ما هو ممكن تكنولوجيا؛
2) و ما هو ممكن اجتماعيا و اقتصاديا.

و يمكن توضيح هذا الالتقاء من خلال الشكل الآتي:

الشكل (02): صياغة الإبداع التكنولوجي

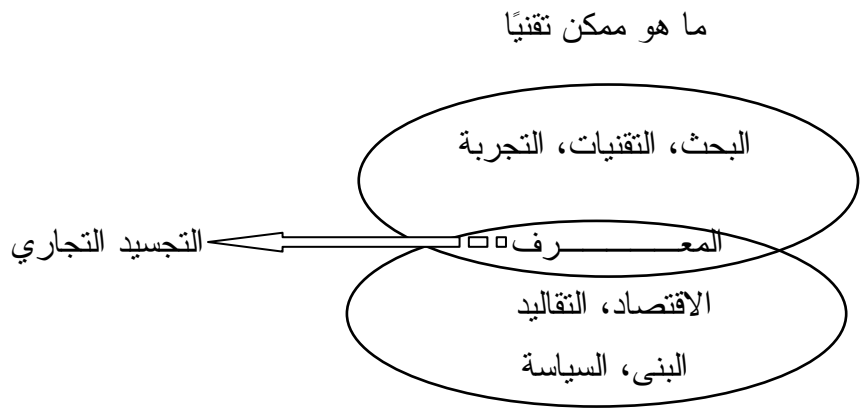

المصدر: R. BETTAHAR, op-cit, p. 83

المبحث الثاني: عناصر و أنواع التطور التكنولوجي

1. عناصر التطور التكنولوجي: يعتمد التطور التكنولوجي على ثلاث عناصر رئيسة:

1.1. تغيير مكونات الرأسمال الإنتاجي المباشر و التي تتضمن الآلات و المعدات و الأدوات.

2.1. تعديل التكنيك Technique و الذي يتعلق بأسلوب التعامل مع رؤوس الأموال المادية و مستلزمات الإنتاج (من المواد وقطع الغيار) و ذلك بالانتقال من الأسلوب اليدوي إلى الأسلوب شبه الآلي و ثم إلى الأسلوب الآلي وأخيرا إلى الأتمتة...و كذلك فيما بدائل الطاقة المتباينة.

3.1. تبديل النمط Modèle الذي يخص الكثافة النسبية للعنصر الإنتاجي و هو يتناول عملية الترابط بين رؤوس الأموال الإنتاجية المباشرة و القوى العاملة الماهرة، و لذلك كلما اتجه التطور التكنولوجي نحو تكثيف رأس المال فان المكونات المادية تميل لصالح الأساليب الأكثر أتمتة و التي تستوعب اقل القوى العاملة حجما و أعلاها تخصصا[1].

[1] هوشيار معروف، ، تحليل الاقتصاد التكنولوجي ، مرجع سابق ، ص ص،213، 214.

و بغية انجاز عملية التطور التكنولوجي (في صيغها المثلى)لا بد و أن يتوافر عنصران أساسيان و هما يمارسان دور النسيج و ثم التكريس لدمج العناصر الثلاثة الرئيسية السابقة وهما:

1. النظام التكنولوجي و الذي يهتم بالوظائف و التنظيمات و الضوابط و المواصفات و المقاييس و الإجراءات و كل ما يتعلق بالية الارتباطات المتشابكة فيما بين عناصر الظاهرة السابقة: رأس المال و التكنيك و النمط .

2. المعلومات المتخصصة و التي تنقسم بين مجموعتين رئيسيتين: وهما معرفة الأداء Know-how الخاصة بوظائف نصب المكائن و صيانتها و تصليحها و معرفة البناء (أو معرفة السبب Know-why) المتعلقة بمهمات التصميم و التطويع و التطوير و الابتكار و هكذا فان لعملية التطور التكنولوجي أبعاد ثلاثة:

أ.الموارد الإنتاجية المادية.

ب.الموارد البشرية الماهرة.

ج.المعلومات الأساسية المتخصصة.

2. أنواع التطور التكنولوجي:

1.2.تصنف التكنولوجيا حسب مراحل التطور، إلى أربعة أنواع هي:

الجدول رقم(03): أنواع التكنولوجيا حسب مراحل تطورها

نوع التكنولوجيا	التعريف / الخصائص
التكنولوجيا القاعدية	تكنولوجيا بسيطة(ممارسة وموجودة بالتساوي عند كل المنافسين)، ولكنها ضرورية لتواجد المؤسسة في السوق.
التكنولوجياالمفتاحية	وهي التي تكون درجة ممارستها محدودة من طرف بعض المنافسين(التكلفة/ أو الجودة)

التكنولوجيا البارزة	هي التكنولوجيا الجديدة في مرحلة التطور ، هامشية (قابلة لان تصبح تكنولوجيا مفتاحية)
التكنولوجياالجنينية	وهي تكنولوجيا لازالت في ميدان البحث وتمارس من طرف القليل من المؤسسات، وهي خطيرة

المصدر: Jean luc charron et sabine separi, organisation et gestion de l'entreprise, Paris Dunod. 2001, p 375.

كما يمكن التميز بين نوعين أساسين من خلال تأثيرهما على حجم الإنتاج جودته و نسبة استخدام اليد العاملة أو عنصر العمل، فهناك تكنولوجيا حيادية و أخرى غير حيادية.

2.2 .التكنولوجيا الحيادية: عندما لا تتأثر نسبة عنصري رأس المال و العمل بالتكنولوجيا نقول عنها تكنولوجيا حيادية، و في هذه الحالة تتصف التكنولوجيا بأنها ترفع الإنتاجية دون عزل و حدات من العنصرين المذكورين سابقا.

3.2.التكنولوجيا غير الحيادية: في هذه الحالة فان التكنولوجيا تؤثر على نسبة استخدام عنصري راس المال و اليد العاملة فهي إذن منحازة و يمكن أن تكون في ثلاث حالات[1] :

- تكنولوجيا منحازة تجاه كل من رأس المال و اليد العاملة.
- تكنولوجيا منحازة نحو رأس المال.
- تكنولوجيا منحازة نحو اليد العاملة.

إن الاختيار بين أنواع التكنولوجيا و حالاتها المذكورة أعلاه تتوقف أساسا على تكاليف عناصر الإنتاج و طبيعة العملية الإنتاجية فمثلا عند ارتفاع سعر الفائدة على رؤوس الأموال فهذا يكون دافعا

[1] محمد سعيد أوكيل ، وظائف ونشاطات المؤسسات الصناعية ،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر، 1992 ، ص 110.

للمؤسسة أن تقلل من استعماله بقدر الإمكان و كذلك بالنسبة لطبيعة العملية الإنتاجية . فان اختيار أسلوب معين أو طريقة فنية معينة يلزم استخدام نسب معطاة.

وتجدر الملاحظة هنا أن الاطلاع المستمر على المستحدثات في مجال التكنولوجيا يعتبر من مهام المؤسسات الإنتاجية عامة و الصناعية بصفة خاصة و هذا ما يجعلها تحافظ على قدرتها التنافسية من حيث تكاليفها و أسعارها.

كما أن التكنولوجيا تصنف على أساس عدة معايير منها ما يلي[1]:

1. على أساس درجة التحكم، نجد هناك:

1.1. **التكنولوجيا الأساسية:** وهي تكنولوجيا مشاعة تقريبا، وتمتلكها المؤسسات الصناعية والمسلم به أن درجة التحكم فيها كبير جدا .

2.1. **تكنولوجيا التمايز:** وهي عكس النوع السابق، حيث تملكها مؤسسة واحدة أو عدد محدود من المؤسسات الصناعية، وهي تكنولوجيا تتميز بها عن بقية منافسيها المباشرين.

2.على أساس موضوعها :

[1] عبد الحميد بهجت فا يد ، إدارة الإنتاج، مكتبة عين شمس، مصر، 1997، ص 83.

1.2. **تكنولوجيا المنتوج:** وهي التكنولوجيا المحتواة في المنتوج النهائي والمكون له.

2.2. **تكنولوجيا أسلوب الإنتاج:** وهي تلك المستخدمة في عمليات الصنع، وعمليات التركيب والمراقبة.

3.2. **تكنولوجيا التسيير :** وهي المستخدمة في معالجة مشاكل التصميم والتنظيم وتسيير تدفقات الموارد، ومن أمثلتها البرامج والتطبيقات التسييرية (نظم دعم القرارات، نظم دعم المديرين ...إلخ).

4.2. **تكنولوجيا التصميم:** وهي التي تستخدم في نشاطات التصميم في المؤسسة،كالتصميم بمساعدة الحاسوب .

5.2. **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** وهي التي تستخدم في معالجة المعلومات والمعطيات ونقلها.

الخلاصة:

في ظل التطورات الجديدة و اللامتناهية، و في فترة تشهد تغير تكنولوجي متسارع و منافسة حادة بين المؤسسات الاقتصادية، ينبغي على هاته الأخيرة إذا أرادت أن تفرض نفسها، و تحافظ على مكانتها و ديمومتها، و تحقيق اكبر نمو اقتصادي ، أن تهتم بتطوير تكنولوجيتها من خلال التركيز على البحث و التطوير داخل مؤسساتها ، و كل ماله علاقة بالإبداع التكنولوجي سواءا عن طريق إنتاج منتوج جديد أو تحسينه، أو تغيير أساليب الإنتاج، أو اختيار نوع من التكنولوجيا الذي يلائمها.

غير أن هذا الكلام لا يقتصر على المؤسسات فقط، بل يشمل كذلك الدول، لأنها إذا أرادت تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، عليها الاهتمام بالميدان التكنولوجي و الاستثمار فيه، وذلك من خلال اعتمادها على سياسات من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية الإقتصادية كبناء مراكز البحث التطبيقي، توفير الحماية القانونية، و تمويل أو إعانة مشاريع البحث و التطوير، نظراً لأن هذه الأخيرة (مشاريع البحث و التطوير) تكلف كثيراً.

تمهيـــد:

إن المتتبع لتاريخ البشرية يجد أنها مرت بعدة ثورات ولعل آخرها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال،هذه الأخيرة أحدثت القطيعة بين كل ما هو قديم و أصبح جديد اليوم قديم الغد، ففي خضم هذا الزخم الهائل من تراكم المعرفة ووسائل الحصول عليها وتداولها، أصبحت المعلومة هي المورد الأكثر أهمية مقارنة مع بقية الموارد الكلاسيكية، كما أن المعلومة قد تربح العدو في المعركة كذلك في الاقتصاد، لذلك أصبح الاهتمام بالمعلومة المستوفية الشروط الشغل الشاغل لأي قطاع اقتصادي أو اجتماعي باعتبارها نقطة القوة والتميز في عصر سمته الأساسية هي المعلوماتية .

وإذا أتينا إلى قطاع الاتصالات فنجد أنه شهد في فترة قصيرة تحولا حاسما بفضل التطورات التكنولوجية التي يقوم عليها، حيث أصبح يشكل البنية التحتية لما يعرف اليوم باقتصاد المعرفة أو الاقتصاد الجديد، الذي يعتمد على المعلومة وطرق إيصالها في أقصر وبأقل التكاليف، ونظرا للتطور الهائل الذي شهده هذا القطاع ومدى مساهمته في جميع القطاعات وخاصة في ظل استخدام الأقمار الصناعية، الألياف الضوئية، الهاتف النقال،كل هذا وضع العالم أمام تحد جديد ألا وهو امتلاك تكنولوجيا الإعلام و الاتصال والتحكم فيها.

المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا الإعلام والاتصال و سلطة المعرفة

1.التقنيات الجديدة للإعلام و الاتصال:

لقــد أعطت التحولات التي أتت بها العولمة للإعلام والاتصال بعداً أكثر إتساعاً، حيث أثبت الإعلام بتقنياته الهائلة أنه محرك التحولات في السياسة والاقتصاد والفكر والفن والثقافة بل هو محورها ومحرضها، وعلى هذه الدلالة كان له ذاك الجبروت في تشكيل المعرفة وخلق المعايير الجديدة وفي تدمير أنظمة القيم التقليدية السابقة.[1]

إن المستوى الأعلى للقوة والسلطة هو المعرفة التي تتمثل في العقل والتفكير والمعلومات التي تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة بشكل دقيق وصحيح وتمكن من تجاوز السلبيات. فبالمعرفة والتفكير والمعلومة يستطيع الإنسان تنمية قواه العقلية أكثر بكثير مما كان يجري سابقا، فالمعرفة هي الركيزة الأساسية التي أنشئت عليها جملة من المنافع الإنسانية عبر تاريخ البشرية وهي عاملا حاسما ومحددا للتفوق والتقدم باعتبار أنها مكونة من جملة من العناصر أهمها العلم والعلماء والتراكم المعرفي.

1.1. تعريف التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال:

تظهــر التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من خلال الجمع بين الكلمة مكتوبة ومنطوقة والصورة ساكنة ومتحركة وبين الاتصالات سلكية ولاسلكية أرضية أو فضائية ثم تخزين المعطيات وتحليل مضامينها وإتاحتها بالشكل المرغوب وفي الوقت المناسب وبالسرعة اللازمة[2]. ويــرى معالي فهمي حيضر بأن التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإيصال تشير إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الإتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات[3].

---

[1] فلاح كاظم المحنه، العولمة والجدل الدائر حولها، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،عمان، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 249.

[2] بومعيل سعاد، فارس بوباكور،أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان، عدد 03، مارس 2004، ص 205.

[3] معالي فهمي حيضر، نظم المعلومات،مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر ،2002 ، ص 253.

2.1. مميزات التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال:

تتميــز التكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال بعدّة مميزات نذكر منهــا:

- القدرة على نقل المعلومات من وسيط لآخر مع إمكانية التحكم في نظام الإتصال.
- القدرة على استخدام وسائل إتصالية في أي مكان مثل الهاتف النقال بمعنى الانتقال من الأجهزة الثابتة إلى الأجهزة المتنقلة.
- اللاجماهيرية وتعني أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة وليس إلى جماهير ضخمة كما كان في الماضي.[1]
- الانتقال من اللغة الواحدة إلى اللغــات المتعددة.
- الانتقال من تكنولوجيات التنوع إلى تكنولوجيات التكامل في الإتصال.
- يمكن لثورة المعلومات أن تمنح فرصة للفقراء بأن يصبحوا أغنياء وللمبتدئين بأن يكونوا محترفين ومنافسين حقيقييــن. [2]
- الانتقال من الاعتماد على الثورة المادية إلى الاعتماد على الثورة الفكرية.
- الإهتمــام أكثر بكفاءة العنصر البشري والسرعة في أداء الأعمال.
- التدفق السريع والكثيف للمعلومات مما يسمح للفرد بتنمية قدراته.
- سمحت التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال بظهور أنماط إنتاجية واستهلاكية جديدة، حيث أصبح الإنتاج يعتمد على كثرة المعلومات والابتكار والتجديد بدل التكرار في العملية الإنتاجية.
- ظهور تصنيفات جديدة للمعرفة قادرة على تحقيق طفرات تنموية لم يسبق الوصول إليها من قبل مما أدى إلى العمل في محيط عمل جديد قائم على أساس إدارة المعرفة ومحاولة إستعابها لتحقيق متطلبات العصر.[3]
- الانتقال من الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي.

[1] فلاح كاظم المحنه، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص 259.

[2] أحمد صقر عاشور وآخرون، آفاق جديدة في التنمية البشرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1997 ، ص337.

[3] بومعيل سعاد، بوباكور فارس، أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 03.

هــذا باختصار أهم مميزات التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال التي شهدتها نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين من خلال التعميق المكثف للثورة العلمية والتكنولوجية في جوانبها المتعددة وأهمها المعلوماتية ودورها المتزايد في المجالات المختلفة، حيث أحدثت تغيرات في خلق واستنباط مواد جديدة وأصبح الفن الإنتاجي السائد فناً إنتاجياً كثيف المعرفة.[1]

خاصة في فترة نهاية سنوات التسعينات التي تميزت بانطلاقة اقتصادية جديدة في البلدان الأكثر تصنيعا، حيث أن هذه النهضة كان محركها الرئيسي هذه التكنولوجيات الجديدة. [2]

2.البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال:

من المتفق عليه أن مجتمع الاتصال و المعلومات يعتمد بالأساس على توفير بنية تحتية للاتصالات تكون قادرة على استيعاب تدفق المعلومات الناتجة على استخدام الخدمات و التطبيقات الاتصالية الجديدة.إلا أن المجال أصبح يتسم بطابعين يؤثران إلى حد بعيد على قدرة البلدان على انجاز البنية التحتية الضرورية وهما كالأتي:

أ. التجديد التكنولوجي المستمر و السريع الذي يشهده قطاع تكنولوجيا الاتصال و المعلومات.

ب. تزايد الحاجيات في مجال تكنولوجيا الاتصال، مما يحتم اللجوء إلى أساليب استثمار جديدة.

1.2. تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي : Technologies del'information et l'économie de la connaissance

يتجه الاقتصاد أكثر فأكثر نحو اقتصاد مبني على المعرفة، وتعتبر تكنولوجيا المعلومات و لإعلام و الاتصال وضمنها البرمجيات من أهم دعائم هذا الاقتصاد. ويرافق ذلك أيضا تغيرات اجتماعية تجعل البعض يسمى المجتمعات القادمة مجتمعات المعلومات[3].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2003، ص 50.

[2] François Jakobiak, L'intelligence économique, 2 éditions, éditions d'organisation, Paris, 2001.P 193

[3] حاج عيسى آمال، هواري معراج، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين قدرات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 22-23 أفريل 2003، جامعة عمارتليجي،الاغواط، ص 107.

1.1.2.اقتصاد المعرفة:

لقد أخذ اقتصاد المعرفة Economie de la connaissanceأو الاقتصاد الكمبيوتري Soft-Economics، أو كما يعرف الاقتصاد العقلي Mind craft يحل بسرعة كبيرة محل اقتصاد العمل والأرض والآلة كمصدر للثروة. ويتخذ اقتصاد المعرفة عدة تسميات يمكن إبرازها على النحو الآتي:

الشكل رقم(03) : تسميات اقتصاد المعرفة

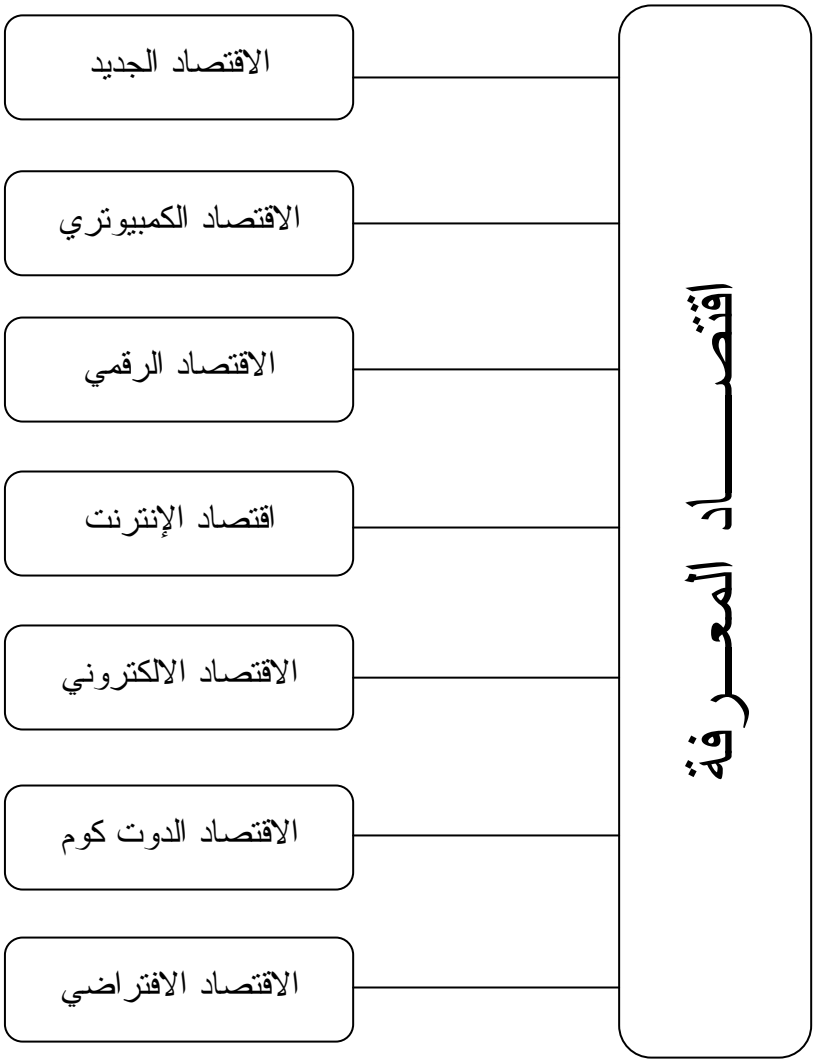

المصدر: محمد يدو، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تحديث الخدمة المصرفية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، أكتوبر 2007، ص 31.

فالمعرفة،" مصطلح يستخدم لوصف فهم أي منا للحقيقة " ،(حيث إن هذه الحقيقة نسبية وتعود أساسا غالى مدى قدرة الفرد على إدراكها وفقا لمبادئه و أفكاره بغض النظر عن صحتها ،وفقا للمدلول العام)[1].

يمكن أن نعرف اقتصاد المعرفة على أنه نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الإنتاج الأساسي والقوة الدافعة الرئيسية لتكوين الثروة . وعلى هذا الأساس يختلف هذا الاقتصاد عن باقي الاقتصاديات في بعض الأوجه أهمها:

- على عكس عناصر الإنتاج الأخرى، لا يمكن نقل ملكية المعرفة.
- يتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة فعلى عكس الموارد الأخرى التي تنفذ من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.
- يسمح استخدام التقانة الملائمة يخلق الأسواق ومنشآت افتراضية تلغي قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الإلكترونية التي توفر الكثير من المزايا من حيث تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات.
- من الصعوبة في اقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والضرائب، فطالما أن المعرفة متاحة في أي مكان في العالم، فإن ذلك يعني أن هناك اقتصادا عالميا يهيمن على الاقتصاد الوطني.

وبما أن المعرفة هي خليط من التعلم والخبرة المتراكمة وتعتمد على الفهم والإدراك البشري، فإن مجرد وجود معلومات مشتتة لا يشكل إضافة حقيقية للاقتصاد باعتبار أن المعلومات لا تكون ذات قيمة ما لم يتم تحليلها و وضعها في إطار مفهوم، ومن هذا المنطلق فإن تطبيقات المعرفة أصبحت عاملا حاسما في تحديد الوضع التنافسي والميزة النسبية لكل بلد وصناعة ومؤسسة.

[1] ياسر الصاوى،إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ، 2007، ص 17.

2.2.شبكات الاتصال:

لقد قام الباحثون بتجارب على مجموعات من الأفراد شكلت شبكات اتصال المعرفة أثر هذه الشبكات على الأداء الوظيفي والرضا عن العمل وغير ذلك من المتغيرات ذات العلاقة.وقد تبين أن شبكة الاتصال تؤثر على ما يلي[1]:

- من يتصل بمن ولماذا؟
- عدد الأفراد الذين يتصل بهم الفرد؛
- درجة المشاركة في تكوين المعلومات المتدفقة في الشبكة؛
- درجة تملك الفرد للمعلومات داخل المؤسسة؛
- من يدركه الأفراد المنتسبين إلى المؤسسة كقائد في تلك المؤسسة؛
- من يدركه الآخرين كسبب أو نتيجة تتأثر بالمعلومات؛
- درجة رضا الأفراد عن أدوارهم ووظائفهم في المؤسسة.

هذه الشبكة قد تستخدم بغرض:

1. الاتصال بين العديد من البرامج التطبيقية والتي يتم تشغيلها على نظم مختلفة؛
2. تقاسم الموارد؛
3. توزيع الاستخدامات والتطبيقات على الحواسيب المتباعدة مكانيا.

شبكة الاتصالات أو المعلومات هي عبارة عن شبكة من الحواسيب تسمح بالوصول إلى قواعد البيانات و تبادل محتوياتها .ولا يمكن الحديث عن شبكات المعلومات دون الحديث عن تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

[1] علوطي لمين،أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة الكترونية على الموقع WWW.ULUM.NL السنة السادسة،العدد 38، صيف 2008، اطلع عليه يوم 2010/03/13.

3.2. المعلوماتية:

1.3.2.السمات الأساسية لعصر المعلوماتية:

إن عصر المعلوماتية تميزه ملامح كثيرة، و لكننا سوف نكتفي بذكر الملامح المتعلقة بالاقتصاد و المؤسسة سواء بمحيطها الداخلي أو الخارجي و التي تتلخص فيما يلي[1]:

1. عالمية التنافس حيث أن نشاط المؤسسة أصبح لا يقتصر على المجال المحلي أو الإقليمي فقط و إنما اكتسب طبيعة كونية ، من خلال تدويل الأنشطة المالية عن طريق الشبكة الدولي للمعلومات التي ساهمت في تنشيط العولمة الاقتصادية.
2. سمحت التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال بالعمل في الوقت الحقيقي في المؤسسات، حيث أصبحت السرعة من أهم الأسس المعتمدة في أداء العمل التنافسي.
3. إن ثورة المعلومات سمحت بظهور التكوين الذاتي الذي يسمح بتنمية الفرد لقدراته من خلال الاستفادة من القدر الهائل للمعلومات.
4. انتهاج سياسات اقتصاد السوق من قبل المتنافسين ، بحيث أصبح التنافس خاضعا لاتفاقية التجارة الحرة GAAT.
5. التحول من الاعتماد على الثورة المادية ذات التوزيع المتباين، إلى الاعتماد على الثورة الفكرية التي تتزايد قيمتها عند مختلف الشعوب.

2.3.2. تعريف المعلوماتية:

إن الانطباع الأول الذي يمكن لن يتبادر إلى الذهن بمجرد سماع مصطلح المعلوماتية ، هو المعلومات و هو ما لا يمكن تجاهله لان المعلوماتية هي حوسبة الكترونية للمعلومات، أو هي إنتاج لقيمة مضافة عن طريق حوسبة البيانات ، إلا أن هذا لا يتوافق دائما مع ما تعرفه المعلوماتية من تزايد في محيط نشاطها ، وارتباطها بمجالات تقنية كثيرة و أنشطة تطبيقية متعددة جعلتها اكبر من أن تنحصر في مجال إنتاج المعلومات فقط .

[1] بومعيل سعاد، أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية"، مرجع سابق، ص ص 202،203.

إن ما يمكن قوله عن المعلوماتية هو أنها ذلك الإطار الذي يجعل التكنولوجيا ونظم المعلومات، و شبكات الاتصال و علوم الحاسوب إحدى الدعائم الأساسية في مختلف مجالات العمل الإنساني.

و المعلوماتية هي منظومة متكاملة تحكمها ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

العتاد:Matériel ، البرمجيات:Soft ware ، الموارد المعرفية Knowledge resources، و التي تعادل الموارد المالية في الاقتصاد القديم ، و يعتبر الإنسان مصدرها فهو صانع المعرفة من حيث صيرورتها و تشكيلها و أساليب استخدامها[1].

فبعد ما كانت المعلوماتية مرتبطة بثورة الحاسوب و الالكترونيات في الخمسينات و الستينات ، أصبحت ألان تحدد بالنظم التي تستند إلى ثقافة المعرفة، مثل الشبكة العصبية و نظم الذكاء الصناعي ، و هو ما جعلها تعرف تحولا عظيما ، ساهمت فيه تكنولوجيا الاتصال بشكل كبير، حيث قامت بالربط بين الحواسيب المنتشرة عبر العالم ولتعطيها بعدا عالميا ، تجسد فيما يسمى بالشبكة الدولية للمعلومات و التي تعتبر قمة التطور الذي عرفته التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

4.2.قطاع المعلومات:

كما أوجد العصر الزراعي قطاع الزراعة وعصر الصناعة قطاع الصناعة، أوجد كذلك عصر المعلومات قطاعًا أخر هو قطاع المعلومات، لهذا فإننا نرى أنه من الضروري وفي إطار الحديث، عن عصر المعلومات أن نتطرق إلى مفهوم هذا القطاع ومكوناته.

1.4.2.مفهوم قطاع المعلومات:

يعرف قطاع المعلومات أنه :« القطاع الذي يشمل كل الأنشطة المعلوماتية في الاقتصاد، فضلاً عن السلع المطلوبة للقيام بهذه الأنشطة».[2]

يستنتج من هذا التعريف أن قطاع المعلومات يشمل كل الأنشطة التي تهتم بإنتاج المعلومات و تداولها، كما يشمل كذلك كل الوسائل و المعدات و المنتجين لها و الذين يقومون بتسهيل عملية إنتاج وإستهلاك المعلومات داخل المجتمع و الاقتصاد ككل.

---

[1] مي العبد الله سنو، الاتصال في عصر العولمة ،الدار الجامعية،بيروت لبنان، 2001 ، ص 78.

[2] محمد فتحي عبد الهادي، المعلومات وتكنولوجيات المعلومات على أعتاب قرن جديد، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر، 2000 ص21.

فالمعلومات عبارة عن الحقائق ذات المعنى و المفيدة للعنصر البشري في عمليات معينة مثل عملية صنع القرارات الإدارية[1].

5.2. تكنولوجية المعلومات:

لم تحض تكنولوجية المعلومات كغيرها من المصطلحات الجديدة خاصة مع ظهور الاقتصاد الجديد بتعريف موحد، بل تعددت هذه التعاريف وتنوعت تبعا لرؤية كل واحد لها، لذا سندرج عدة تعـــاريف حتى تبرز لنا أوجه الاختلاف والاتفاق بينها، لنعطي في الأخير تعريفنا لها.

التعريف الأول: « تكنولوجية المعلومات تشير إلى الوسائل المستعملة لإنتاج، معالجة، تخزين، استرجاع، وإرسال المعلومة، سواء كانت في شكل كلامي (صوتي) أو كتابي أو صورة ».[2]

التعريف الثاني: « تكنولوجية المعلومات هي استعمال التكنولوجية الحديثة للقيام بالتقاط ومعالجة، وتخزين واسترجاع، وإيصال المعلومات سواء في شكل معطيات رقمية، نص، صوت أو صورة».[3]

التعريف الثالث: « المقصود بتكنولوجيا المعلومات و جميع الوسائل والأدوات اللازمة، ويتمثل ذلك في تكنولوجيا الاتصالات بعناصرها من الفاكس والتلفزيون والراديو والتليستكس والفيديوتكس واستخدام الحاسبات الآلية وشبكات المعلومات ومراصد المعلومات وشبكات الانترنيت والمؤتمرات عن بعد واستخدام القمر الصناعي والبريد الإلكتروني وغيرها من وسائل الاتصال».[4]

كما عرفها الدكتـــور علي جيش "أن العلم أساس المعرفة، والتكنولوجيا هي تطبيـــق للمعرفة وأن العلم هو محرك التكنولوجيا، والتكنولوجيا محرك التنمية "[5].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج عنصرين هامين:

الأول: أن تكنولوجية المعلومات هي حقل من حقول التكنولوجية والتي تهتم بمعالجة المعلومات.

الثاني: التركيز على عمليات الاستقطاب، التخزين والمعالجة (المعلوماتية)، وعملية البث (الاتصال).

---

[1] نبيل محمد مرسى، التقنيات الحديثة للمعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 18.

[2] Michel Paquin, Gestion des technologies de l'information, Les éditions Agence d'arc, sans place, canada, 1990, P 17.

[3] Roger carter, Information technology, made simple books, without place, London, 1991, P 08.

[4] http://pidvos.maktoobblog.com/1130956/(اطلع عليه يوم 2010/03/26)

[5] محمد يدو، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تحديث الخدمة المصرفية دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 18.

1.5.2. خصائص تكنولوجيا المعلومات:

لقد حدد مارت (**Martin**) خمسة معايير لمجتمع المعلومات هي [1]:

أولاً. المعيار التقني: ويمثل الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات كمصدر للعمل والثروة والبنية التحتية .

ثانياً. المعيار الاجتماعي: حيث تبرز أهمية المعلومات في تحسين شروط الحياة، وينتشر استخدام الحاسوب والاستفادة من المعلومات وتوظيفها في شتى النشاطات الإنسانية، وتلعب المعلومات دوراً مهماً في التنمية البشرية الشاملة (التعليم، والصحة،و...إلخ).

ثالثا. المعيار الاقتصادي: ويركز على دور المعلومات في الاقتصاد، بحيث يصبح اقتصاد معلومات، وتزداد التجارة الإلكترونية كمؤشر على ذلك، وتصبح المعلومات مصدر ثروة وسلعة، ومصدر اقتصاد مهم، وتكون فرص عمل جديدة، ويبرز الاقتصاد الإلكتروني والعملة الإلكترونية والتحويل الإلكتروني وباختصار(اقتصاد معلومات) .

يقصد بتكنولوجيا المعلومات الاقتصادية في شكل بيانات أو مطبوعات أو صور أو أصوات، لتحويل البيانات الاقتصادية والاستثمارية إلى معلومات اقتصادية .

وتستخدم الاتصالات التلفونية لنقل المعلومات الاقتصادية والاستثمارية ،تطبيقات التكنولوجيا في الحصول على السيطرة والتخزين واسترجاع وتشغيل واتصالات المعلومات الاقتصادية في شكل بيانات أو مطبوعات أو صور أو أصوات لتحويل البيانات الاقتصادية والاستثمارية بين البنوك وشركات التأمين والجمارك والضرائب والبنك المركزي ووزارات الاقتصاد والماليـــة والتجـــارة وتشغـــيل المعلومات بسرعـــة فائقة ،ويتم تنمية تكنولوجيا المعلومات بالخطوات التالية[2] :

- تخزين واسترجاع المعلومات الاقتصادية؛
- مناولة وتبادل مدخلات ومخرجات المعلومات الاقتصادية بمعدلات السرعة المختلفة حسب الأولويات والحاجة؛
- السماح لصناع السياسات والقرارات الاقتصادية والاستثمارية بالتصرف ودعم القرارات حسب قدراتهم وتخصصهم.

---

[1] د/ربحي مصطفى عليان، خصائص مجتمع المعلومات، اطلع عليه يوم 2010/03/29على الموقع http://www.arabcin.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1436 ،افريل 2008.

[2] محمد يدو، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تحديث الخدمة المصرفية دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 34.

والشكل الموالي يوضح مراحل تنمية تكنولوجيا المعلومات :

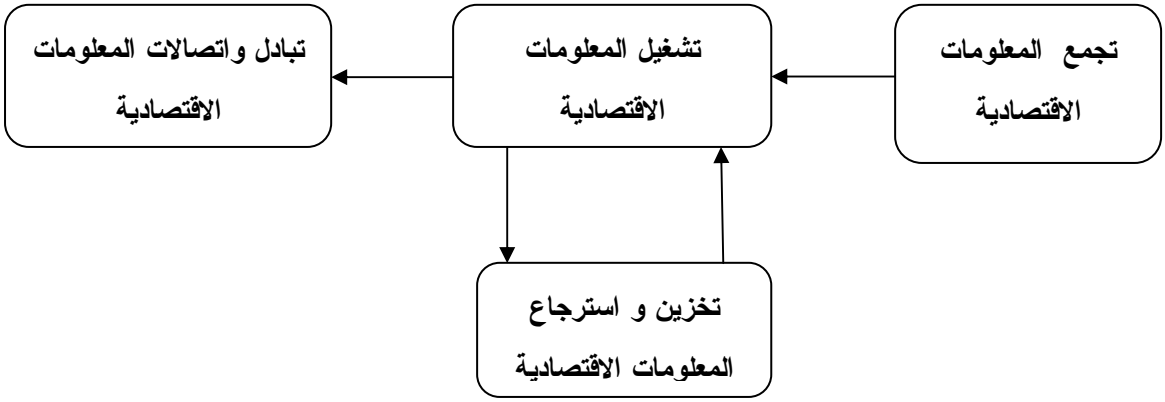

الشكل رقم(04): تنمية تكنولوجيا المعلومات الاقتصادية

رابعاً. المعيار السياسي: و يركز على زيادة وعي الناس بأهمية المعـــلومات في اتخـــاذ القرارات ومشاركتهم في صنع القرار السياسي، واستخدام المعلومات في الاقتراع، والتصويت، وتكوين جماعات الضغط وجماعات النقاش التي تتجاوز الحدود الوطنية.

خامساً. المعيار الثقافي: ويركز على نظام قيم للمعلومات يؤكد القيم الثقافية الداعمة للمعلومات (احترام الرأي، واحترام حقوق الآخرين، واحترام الملكية الفكرية).

3.أثار تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

لقـــد أحدثت التكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال أثر كبير وتغيرات عميقة المستويات خاصة فيما يتعلق بتنظيم المؤسسات وطرق الإنتاج وكذا الموارد البشرية ويمكن حصد هذه الآثار فيما يلي:

1.3.الآثار الايجابية:

- مساعدة الشركات على تحقيق قدر كبير من المرونة الإنتاجية. والتقليل من النفقات مع تقديم طرق جديدة وهياكل تنظيمية جديدة لتصميم المنظمات.
- التقليل من الإتصالات الشخصية المباشرة، لوجود شبكة إتصال وسيطة بين الشركات، وهذا ما يساهم في تخفيض تكاليف التنقل والإقامة....

- تحقيق تكامل عالمي لأسواق رأس المال من خلال وضع ترتيبات وإجراءات أكثر مرونة لضمان حركة رأس المال على المستوى العالمي.
- زيادة الإختراعات والتجربة من الإنتاجية والتي تؤدي إلى تخفيض التكاليف والأسعار وزيادة المنتوجات الأمنية (الصحية) وبالتالي إرتفاع الإستهلاك.
- تطبيق التجارة الإلكترونية التي تشمل تبادل أشياء ذات قيمة بين طرفين أو أكثر من خلال وسائل إلكترونية غالباً ما تكون الأنترنيت مما يحقق الميزة التنافسية، وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للعملاء وتحسين العلاقات مع الموردين.
- تنمية قدرات الأفراد من خلال إكتساب المعلومات الهادفة وأخذ قرارات أحسن.

2.3.الآثار السلبية:

قــد تنتج بعض الآثــار السلبية عن التكنولوجيــا الجديدة للإعلام والإتصال والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- في كثير من الصناعات يتقلص الإنتاج لتوظيف الأفراد إن كانت تكنولوجيا الإعلام والإتصال مفيدة بالنسبة للمنظمات التي تستخدمها، وبالتالي يكون هناك أشخاص لم يسعفهم الحظ في الحصول على منصب عمل بسبب هذه التكنولوجيات.
- الإنترنت قد تسمح لبعض المتشدّدين والمعارضين بنشر أفكارهم ودعواتهم وتكون هناك صعوبات كبيرة لمواجهة التحريض على العنف والعنصرية والجنس.
- التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال تجعل العلاقات بين المتعاملين أقل إنسانية كعلاقة الطبيب بالمريض أثناء الجراحة عن بعد.
- يرى البعض بأن السيادة الوطنية أصبحت مهددة نظراً لحرية تحرك المعلومات والإتصالات والأموال عبر الحدود الوطنية[1] كما هو الشأن بالنسبة للخصوصية الثقافية التي باتت مهددة بتفوق اللغة الإنجليزية والولايات المتحدة الأمريكية.
- سمحت التكنولوجيات الجديدة بظهور النقود الإلكترونية والتي تمثل تهديداً للسيادة النقدية.
- الحكومة تجد نفسها أمام معضلة فرض الرقابة في إطار حقوق المستهلك والصالح العام دون المساس بالحرية والتفتح.

[1] محمد منصف تطار، "النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، جوان 2002، ص188.

من خـــلال ما تم ذكره تظهر لنا مختلف الآثار المترتبة عن هذه التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال والتي إستطاعت أن تندمج في مختلف المجالات سواءً على مستوى الأفراد والحكومات والمؤسسات عل الرغم من بعض السلبيات فإن تكنولوجية الجديدة للإعلام والإتصال تساهم في رفع مستوى الأداء وكذا إستخدام لأمثل للطاقات البشرية مع تقليص الإجراءات الإدارية وتنظيمها تنظيماً دقيقاً، وبصفة عامة تهدف هذه التكنولوجيات الجديدة إلى [1] :

- خفض تكاليف تعقيد الإنتاج وإزالة الميزة التنافسية الناجمة عن اقتصاديات الحجم.
- جعـــل الإتصال أسرع وأكثـــر كفـــاءة وأداء وأقـــل تكـــلفة.
- توفيـــر المعلومـــات الدقيـــقة والحديثة يدعم اتخـــاذ الـــقرار.
- تعزيز المساءلة والشفافية مما يؤدي إلى تقليل وقوع الأخطاء والتزوير.
- تقديم خدمات أفضل للموظفين والمراجعين مما ينعكس إيجابيا على التنظيم.
- القضـــاء على هـــدار الوقـــت والجهـــد والمـــوارد.
- زيـــادة كفـــــاءة استغلال المخـــــزون.

المبحث الثاني: مظاهر تكنولوجيا الإعلام والاتصال

1.الانترنيت:

تشكل شبكة الانترنيت اليوم المحور الرئيسي لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، فهي لم تعد رفاهية بل أصبحت أداة لزيادة الإنتاج و التنمية المستدامة.

1.1.تعريف الانترنيت:

تعني الانترنيت الشبكة العالمية، و التي تقوم بربط الحاسبات الالكترونية المنتشرة على نطاق واسع في أنحاء العالم كافة[2].

[1] إبراهيم بختي، صناعة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وعلاقتها بتنمية وتطوير الأداء، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة ، يومي- 08-09 مارس2005، ص317.

[2] فليح حسين خلف ، اقتصاد المعرفة،جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، عمان-الأردن،2007،ص 44.

وتحتوي شبكة الانترنيت في جوفها كل التكنولوجيا المعلوماتية و الاتصالاتية السابقة عليها. ولقد اندمجت فيها ثلاثية التقدم الصناعي و الالكتروني المتمثل في الاتصالات و التلفزيون، و الكمبيوتر، و انضم إلى هذه الثلاثية الجيل الثالث من الهاتف الجوالة، ومن ثم فان كل عناصر هذا الاندماج الرباعي بات يحمل في طياته قدرات تكنولوجية هائلة تجعل من هذا الاندماج الرباعي قدرات تضاعفية يصعب تصور مداها مستقبلا.

وأصبحت شبكة الانترنيت حقيقة واقعة يمكن من خلالها تقديم العديد من الخدمات في المجالات المختلفة ، وذلك بعد تزايد حجم من يستخدمها حيث اتصلت بها كافة المؤسسات العالمية و الجامعات الشهيرة في العالم في الوقت الذي أصبح من السهل على أي فرد أن يدخل إلى هذه الشبكة لكي يبحث من خلالها عن كافة مصادر المعرفة.

وتعد شبكات المعلومات وفقا لهذا المفهوم تعني التنويع أو البث من خلال و سائل الاتصال عن بعد، ومن ثم زاد انتشارها ، و لاسيما لعدة أسباب هي[1] :

1. سهولة الدخول إليها.
2. سهولة الاستخدام و التشغيل.
3. تسيد اقتصاديات السوق العالمي بعد تراجع الاشتراكية.
4. قلة التكاليف نظرا لانعدام حركة الأفراد.
5. ازدياد وسرعة إيقاع حركة الأعمال نظرا لتعقيدها داخل كافة مؤسسات الأعمال في الماضي.
6. تحسين الخدمات المختلفة.

2.1.استخدام الانترنيت:

تقدم شبكة الانترنيت خدمات كثيرة للمستخدمين تتمثل أساسا فيما يلي[2]:

- الحصول على الرسائل العلمية و الكتب و المعلومات الخاصة بالعلوم في ملخصاتها و التي قد لا تتوافر في المكتبات العامة.
- مشاهدة الأحداث العالمية فور وقوعها و تفاصيلها.

[1] إبراهيم الأخرس ، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات على الدول العربية(الانترنيت و المحمول نموذجا)،ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع ،القاهرة–مصر،2008، ص ص 95،96..

[2] عبد الفتاح بيومي حجازي، الأحداث و الانترنت، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2001، ص 180.

- مشاهدة الأفلام و الأحداث الرياضية و العلمية و الثقافية.
- قراءة الصحف اليومية و المجلات الأسبوعية.
- التعاقد على شراء السلع بصورة فورية عبر الشبكة و التجارة الالكترونية.
- متابعة أسواق الأموال و الأسهم و السندات.
- إنشاء نوادي الصحافة من خلال الشبكة.
- نقل التكنولوجيا من دولة إلى أخرى.
- إتباع سياسة التعليم عن بعد.

كما أن استخدام الانترنيت كأداة تسويقية يتيح للشركات فرصة اكبر لتزويد الملايين من العملاء المحتملين و الفعليين بأحدث المعلومات حول المنتجات و الخدمات و التطورات التكنولوجية و البحوث.و باللجوء إلى الانترنيت، تصبح الشركات أكثر قدرة على الوصول إلى المعلومات بما فيها قواعد البيانات الحكومية و إحصائيات الصناعة و ممارسات المنافسين[1].

وتعد الانترنيت ثورة عالمية اتصالية و معلوماتية من أشهر ثورات تكنولوجيا العصر، كونها تعد شبكة متداخلة و متشعبة حيث تربط بين عدد هائل من الشبكات التي يمكن أن تغطي العالم بأرجائه وقاراته المختلفة و تلعب الحاسبات الآلية دورا وسيطا لنقل مثل هذه المعلومات منت خلال الشبكة ويذهب بعض العلماء إلى الذهاب لحد القول بان الانترنيت أشبه ما تكون بمكتبة عالمية.

ومن أهم الإمكانات المتاحة لهذه الشبكة[2]:

1. المراسلة الالكترونية.
2. المتاجرة الالكترونية.
3. التعلم عن بعد.
4. البحث عن مواضع عامة وخاصة.
5. المحادثة مع شخص أو عدة أشخاص في أماكن مختلفة.
6. قراءة و سماع و مشاهدة كافة الأخبار حول العالم.

[1] بشير عباس العلاق، تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الأعمال مدخل تسويقي ،الوراق للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،الطبعة الأولى،2002، ص 31.

[2] إبراهيم الأخرس،الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات على الدول العربية(الانترنيت و المحمول نموذجا)، مرجع سابق، ص 101.

7. هي بمثابة مكتبة بها كافة الكتب.
8. نشر الإعلانات التجارية.
9. إجراء العمليات الجراحية عن بعد.
10. إيجاد فرص عمل من خلال قراءة بعض الإعلانات.

و للدلالة أكثر على توجه العالم نحو مجتمع معرفي، أصبحت الشبكات الحاسوبية في الكثير من النشاطات الإنسانية، الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحياتية. فنجد زيادة كبيرة في الارتباط مع هذه الشبكات من قبل الأفراد و المؤسسات و المنظمات و يبين الجدول الموالي عدد مستعملي الانترنيت لفترتي 2000 و 2009 مقارنة لسكان العالم[1]:

جدول رقم (04): استعمال الإنترنت في العالم وإحصاءات السكان

مناطق العالم	عدد السكان لعام 2009	مستخدمي الانترنيت لعام 2000	مستخدمي الانترنيت لعام 2009	نسبة النمو 2009-2000
إفريقيا	991.002.342	4.514.400	65.903.900	%1359.9
أسيـــا	3.808.070.503	114.304.000	704.213.930	%516.1
أوربـــا	803.850.858	105.096.093	402.380.474	%282.9
الشرق الأوسط	202.687.005	3.284.800	47.964.146	%1360.2
أمريكيا الشمالية	340.831.831	108.096.800	251.735.500	%132.9
أمريكيا اللاتينية	586.662.468	18.068.919	175.834.439	%873.1
استراليـــا	34.700.201	7.620.480	20.838.019	%173.4
الجـــزائـــر	34.178.188	50.000	3.500.000	%5.3

المصدر: إحصاءات الإنترنت العالمية 2009.

[1] http://www.internetworldstats.com/stats.htm (اطلع عليه يوم 2010/04/05)

من خلال معطيات الجدول نلاحظ بان نسبة مستخدمي الانترنيت مابين فترتي 2000 و2009 مرتفعة وبشكل كبير و في كل مناطق العالم ، وهذا يدل على أن نسبة زيادة مستعملي الانترنيت بدأت في الارتفاع من سنة إلى أخرى إلى غاية سنة 2009 و هي مستمرة في الزيادة إلى يومنا هذا، غير أن نسبة الزيادة تختلف من منطقة إلى أخرى ، ويعود ذلك الاختلاف لأسباب اجتماعية وثقافية و اقتصادية فنجد على سبيل المثال أن عدد سكان أفريقيا يعادل 5 مرات عدد سكان الشرق الأوسط لكن نسبة النمو لمستعملي الانترنيت في إفريقيا (1359.9%) تقارب نسبة النمو لمستعملي الانترنيت في الشرق الأوسط (1360.2%) و هي أعلى نسبة في مناطق العالم، إذن الزيادة في ارتفاع عدد المستخدمين للانترنيت أو نقصانها لا تعود إلى الكثافة السكانية بل إلى الوعي الثقافي والحاجة إلى المعلومات أكثر نظرا لاستخدامها في كل مجالات الحياة (الطب، الزراعة، الصناعة، التعليم، الرياضة، البورصة، السياحة،....الخ) و هذا يدل أن شعب الشرق الأوسط هو شعب معلوماتي بدرجة أولى وخير دليل على أن نسبة السكان ليست هي المتحكم الوحيد في ارتفاع مستخدمي الانترنيت فالجزائر عدد سكانها 35 مليون شخص في حين أن عدد مستعملي الانترنيت لا يتجاوز 4 مليون مستخدم ، كما يدل على أن كل شعوب العالم تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وبنسب متفاوت نظرا لدرجة الحاجة إليها.

3.1.الشبكات:

1.3.1.تعريف الشبكة :

« مؤسستان او أكثر تشتركان في عملية تبادل المعلومات من خلال روابط إتصالات وذلك خدمة لأهداف مشتركة »[1]

إن أهم الشبكات التي ظهرت بعد التطور الهائل الذي عرفته شبكة الانترنيت هي الانترانت التي تمثل شبكات كمبيوتر داخلية لشركة معينة مع دخول محدود بتكنولوجيا الانترنت ، وشبكة الاكسترنت التي تمثل المشاركة في معلومات الانترانت، أي بين انترانت الشركة و شركائها التجاريين ن و فيما يلي تعريف أكثر شمول لكليهما:

[1]Jean Bril Man, Les Meilleurs Pratiques du management, Les éditions d'organisation, Paris, France , 2001, P412 .

1.3.1. الإنترانت (INTRANET) :

تعرف الانترانت على أنها:« شبكة داخلية خاصة بالمؤسسة، لكنها تستخدم بروتوكولات الانترنيت وكل أدواتها »[1]

تطلق تسمية الإنترانت على التطبيق العملي لاستخدام تقنيات الإنترنت والويب في الشبكة الداخلية للمؤسسة أو الشركة، بغرض رفع كفاءة العمل الإداري وتحسين آليات تشارك الموارد والمعلومات والاستفادة من تقنيات الحوسبة المشتركة. كما تقدم شبكة الإنترانت خدمة الولوج إلى الإنترنت مع منع العكس (أي لا يمكن لغير المُسجلين في شبكة الإنترانت الولوج إليها عن طريق الإنترنت)، وبذلك تؤمن الإنترانت سورا منيعا) يطلق عليه اسم جدار النار (Fire walls) حول محتوياتها مع المحافظة على حق وصول العاملين عليها إلى مصادر المعلومات الخارجية على الإنترنت. ويعد البعض شبكة الإنترانت نموذجا مُطورا من نظام الخادم/ المستفيد (client/server) المُعتمد في الحوسبة[2].

وبهذا يمكن النظر إلى شبكة الانترانت أنها عبارة عن شبكة محلية تستخدم أو تطبق عليها تكنولوجيات وتطبيقات الانترانت .

ويمكن إبراز أهم الفروقات بين الانترانت الانترنيت في الجدول التالي:

[1] Gode Fray darg Nguyen, L'entreprise numérique, Economica, Paris, France, 2001, p 209.
[2] http://www.itep.ae/Arabic/EducationalCenter/Articles/intra_01.asp(اطلع عليه يوم 2010/04/11).

الجدول رقم (05): يوضح أهم الفرو قات بين الانترانت والانترنيت

الفروقات	الانترنيت	الانترانت
1.الملكية	غير مملوكة لأحد	هي ملك للمؤسسة التي تستضيفها
2.الوصول	أي شخص يمكنه الوصول إليها	وصول للأشخاص المسموح لهم فقط
3.المحتوى	تحتوي على مواضيع و معلومات مختلفة ومتعددة	تحتوي على مواضيع ومعلومات خاصة بالمؤسسة

المصدر: إبراهيم بختي، الانترنيت وتطبيقاتها في مجال التسويق دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 – 2003، ص 23.

2.3.1. الإكسترانت (EXTRANET) :

شبكة الإكسترانت هي الشبكة المكوّنة من مجموعة شبكات إنترانت ترتبط ببعضها عن طريق الإنترنت، وتحافظ على خصوصية كل شبكة إنترانت مع منح أحقية الشراكة على بعض الخدمات والملفات فيما بينها. أي إن شبكة الإكسترانت هي الشبكة التي تربط شبكات الإنترانت الخاصة بالمتعاملين والشركاء والمزودين ومراكز الأبحاث الذين تجمعهم شراكة العمل في مشروع واحد، أو تجمعهم مركزية التخطيط أو الشراكة وتؤمن لهم تبادل المعلومات والتشارك فيها دون المساس بخصوصية الإنترانت المحلية لكل شركة. وبناء على التعريف السابق يمكن أن نجد تطبيقات شبكة الإكسترانت في المجالات التالية [1]:

- نظم تدريب وتعليم العملاء.
- نظم التشارك على قواعد البيانات بين الجامعات ومراكز الأبحاث التابعة لحكومة ما أو لإدارة معينة .
- شبكات مؤسسات الخدمات المالية والمصرفية .
- نظم إدارة شؤون الموظفين والموارد للشركات العالمية المتعددة المراكز والفروع ... .الخ .

[1] http://www.itep.ae/Arabic/EducationalCenter/Articles/Extranet_01.asp (اطلع عليه يوم 2010/04/12)

❖ **أنواع الإكسترانت:**

نشأت شبكات الإكسترانت استجابة لما يتطلبه قطاع الأعمال من شراكات وتحالفات وما يقتضيه من أمن على المعلومات المتبادلة عن طريق الشبكات، مع العناية الشديدة بالصلاحيات (اصطلح على تسمية هذه الفعالية باسم تعاملات الشركات مع بعضها ، ولهذا فإن تصنيف شبكات الإكسترانت يعتمد على قطاع الأعمال الذي يُقسمها إلى الأنواع التالية[1]:

1.شبكات إكسترانت التزويد (Extranets d'approvisionnement)**:**

تربط هذه الشبكات مستودعات البضائع الرئيسة مع المستودعات الفرعية بغرض تسيير العمل فيها آليا، للمحافظة على كمية ثابتة من البضائع في المستودعات، قاعدة نقطة الطلب (Point de base de la demande règle) وبالتالي تقليل احتمال رفض الطلبات بسبب عجز في المستودع، إضافة للعديد من الخدمات الأخرى المتعلقة بالتحكم بالمخزون.

2. شبكات إكسترانت التوزيع (Distributeur Extranets):

تمنح هذه الشبكات صلاحيات للمتعاملين مُستندة إلى حجم تعاملاتهم، وتُقدم لهم خدمة الطلب الإلكتروني وتسوية الحسابات آليا، مع التزويد الدائم بقوائم المنتجات الجديدة والمواصفات التقنية وما إلى ذلك من خدمات أخرى. وتحاشيا للبث الذي قد يحصل بين هذا النوعين السابقين من الإكسترانت نتيجة لتداخل الوظائف التي تؤديها كل منهما.

3. شبكات إكسترانت التنافسية (Peer Extranets):

تُعزز هذه الشبكات الندّية والتنافس في القطاعات الصناعية، إذ تَمنح الشركات الكبيرة والصغيرة فرصة متكافئة في مجال البيع والشراء (عن طريق ربط الشركات الصغيرة والكبيرة كي تتقل فيما بينها الأسعار والمواصفات التقنية الدقيقة) مما يرفع من مستوى الخدمة في ذلك القطاع، ويعزز جودة المنتجات ويقضي على الاحتكار.

[1] http://mamdooh26.jeeran.com/dul100/archive/2007/8/281140.html(اطلع عليه يوم 2010/04/14).

2.التيلكس " النصوص المرئية":

وهو نظام يسمح للمشاهدة باستقبال طباعة الكترونية بحد أقصى (24) سطرا على الشاشة وبزمن من(10الى 12) ثانية للصفحة الواحدة و هو نظام للإرسال فقط لا يسمح بالتفاعل أو تدخل المتلفين لرسائله[1].

3.الفيديو تكس:

وهو نظام الكتروني،ذي تفاعل تبادلي يسمح لمن يستخدمه بإرسال بيانات و استقبال بيانات من أجهزة الكمبيوتر أو من مستخدمين آخرين للفيديوتكس بواسطة نهاية طرفية قادرة على عرض النصوص و الصور ، و الأدوات أو المعدات التي تصاحب الفيديو تكس هي جهاز تليفون مع لوحة مفاتيح مصاحبة له، أو كمبيوتر شخص مع شاشة و يتصل بخطوط تليفونية أو كابل مع الحاسب الرئيسي و يشمل خدمات ذلك النظام بالحصول على المعلومات لمختلفة مثل الأخبار، نتائج المباريات و السجلات المصرفية تقارير البورصة و حالة الجو و غيرها.

4.الهاتف النقال:

إن أجهزة الهاتف المنقولة،التي بدا استخدامها قبل (15) سنة تقريبا قد فرضت نفسها فعلا في سوق الاتصالات، فبعدما كان شعاع إرسالها لا يتجاوز عشرات الأمتار ، و استعمالها محصورا في محيط المنزل أو المكتب ، نزلت بقوة إلى الشارع ،وقد ركزت دول كثيرة شبكات لا سلكية في المدن تسهل هذا النوع من الأجهزة من بينها شبكة(bibop) بفرنسا، و (سيتل Citel) ببلجيكا.

و هناك شبكة أوروبية أخرى، طرحها بعضهم بديلا من النظامين الفرنسي و البلجيكي، تعرف باسم(دكت) و هي مختصر لتعريف الجيل الثالث من أجهزة الاتصال الهاتفي اللاسلكي ، و تعني بالانجليزية (الهاتف الأوربي و الرقمي اللاسلكي) ، و هذا النموذج الأوربي الجديد الذي، كان مصمما أساسا لتسهيل أعمال الأشخاص المتنقلين في استمرار سيكون معينا أيضا للجمهور عموما ، لكنه يبقى شانه شان التقنيات السابقة، جهاز للمنشاة و لا يمكن تحويل المكالمة عبر من هوائي إلى أخر من دون انقطاع المكالمة[2].

[1] سامية محمد جابر،نعمات احمد عثمان، الاتصال و العلام،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،مصر،2000، ص 109.

[2] مي العبد الله سنو الاتصال في عصر العولمة ، مرجع سابق، ص 78.

أما النموذج المثالي للهاتف النقال الذي و ضع في الخدمة في التسعينات فهو النظام الشامل للاتصال النقال GSM ، حيث كانت الأجهزة العاملة بهذا النظام قبل (15 سنة) ثقيلة الوزن باهضة الثمن ، و غالبا ما كانت تستخدم في السيارة ، و مالبثت أن صارت صغيرة الحجم تحمل في الجيب بكل سهولة.

ويبشر هذا النظام الذي بات رقميا (أي بنوعية مضمونة و اتصال امن) و مطبقا بمستقبل باهر.و قد أدى ازدياد الطلب على هذا النوع إلى إنتاج كميات هائلة منه، و اثأر منافسة قوية جعلت أسعاره تنخفض بسرعة الصوت.

5.البث المباشر:

هو نظام يحقق البرامج التليفونية و الإذاعية مباشرة من القمر الصناعي بواسطة محطات أرضية صغيرة قليلة التكاليف يملكها القاطنون في المنازل، و تشاهد البرامج من خلال جهاز التلفاز العالمي،و بهذا النظام يتم استقبال البرامج التلفزيونية مباشرة من القمر الصناعي و إلغاء المحطات الأرضية المملوكة للحكومات و الشركات، و بذلك يمكن التغلب على العوائق الجغرافية الطبيعية إضافة إلى بعض المشكلات التي قد تعرض الإرسال[1].

[1] حسن الشامي، وسائل الاتصال وتكنولوجيا العصر، المكتبة الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر،1992، ص277.

الخلاصة:

التطور الهائل في تكنولوجيا الاعلام والاتصال أدى بإنتقال الاقتصاد من الاقتصاد الكلاسيكى إلى الاقتصاد الرقمى الذي يعتمد على المعلومة في حد ذاتها كمورد تنافسى تحقق من ورائه المؤسسات مكانة وبعدا استراتيجيا ،فمكانة هذه الاخيرة أصبحت مرهونة بما تملكه من تسبق في الحصول على المعلومة، ولايكفي الحصول عليها بل يجب استخدامها في الوقت المناسب.

فالمستوى الأعلى للقوة والسلطة هو المعرفة التي تتمثل في العقل والتفكير والمعلومات التي تسمح بتحقيق الاهداف المرجوة،والتي من خلالها يمكن بلوغ الاهداف المسطرة وباقل التكاليف، بالإضافة إلى ان هذا المورد لايمكن تقليده أو الحصول عليه كبقية الموارد الأخرى، وعليه يعتبر مورد إستراتيجى تسعى لإمتلاكه جميع مؤسسات الدول التي تسعى للتفوق والنجاح.

ولعل إمتلاك تكنولوجيا الاعلام والإتصال أولا والتحكم فيها ثانيا هي الخطوة الاولى ومعرفة كل ما هو جديد لأن أهم ميزة تميزهذا الإقتصاد الجديد المبنى على المعرفة هي الإهتلاك السريع والغير مسبوق لكل ما هو جديد.

حتى أن تقانات الاتصالات والمعلومات محرّض أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً إلى أنها تتيح تحقيق أهداف تنموية من أهمها:

- زيادة فرص العمل.
- تنمية إيرادات الدولة.
- تحسين الإنتاجية ودفع الإصلاح الإداري والاقتصادي وزيادة الرفاهة.
- فتح آفاق جديدة للتصدير في تقانات الاتصالات والمعلومات (وخاصة البرمجيات).
- تنمية المجتمع لمواكبة النظام العالمي الجديد.

تمهيد:

لقد غدت دراسة التنمية الاقتصادية و مشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي بعد أن كانت تحظى باهتمام ضئيل من علماء الاقتصاد قبل الحرب العالمية الثانية، و لا يرجع ذلك الاهتمام العالمي إلى اكتشاف مفاجئ لمدى انتشار التخلف الاقتصادي في العالم بل يرجع أساسا إلى تغيير في المواقف تجاه وجوده.

ذلك بأن التنمية الاقتصادية مفهوم شامل له جوانب عديدة اجتماعية و ثقافية و بيئية و أخلاقية و تكنولوجية و لم يعد مقبولا القول بان التنمية الاقتصادية مجرد الزيادة في الدخل الفردي، حيث أن زيادة الدخل لا تتضمن تحقيق مزيد من المشاركة السياسية للأفراد أو مزيد من حرية التعبير عن الرأي أو مزيد من العدالة و الأمن، إذ أن كل هذه العوامل تمثل خيوطا في نسيج التنمية الاقتصادية فهي لا تعني بمنح هذه الأشياء للأفراد على سبيل الهيبة أو الإعانة وإنما تتاح الفرصة بأن يتعلموا و يتدربوا على كيفية تحقيقها بأنفسهم. و بذلك التنمية الاقتصادية تتطلب التحديث حسب ما تفرضه مستجدات العصر و التوسيع في الاستثمار وتطبيق استراتجيات تنموية محكمة الدراسة.

المبحث الأول:المدخل النظري للتنمية الاقتصادية

1.النمو الاقتصادي

1.1.تعريف النمو الاقتصادي" La croissance économique ":

إن النموّ الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق زيادة مستمرّة في متوسّط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع مرور الزمن و بالتعمّق أكثر في هذا التعريف يتعيّن علينا التأكيد على العناصر التالية[1]:

أ- أن النموّ الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في ا لناتج المحلي الإجمالي ، بل لابدّ و أن يترتب عليه زيادة في متوسّط الدخل الفردي الحقيقي ، بمعنى أنّ معدّل النموّ في الناتج المحلي الإجمالي لابدّ أن يفوق معدّل النموّ السكاني حتى تؤدّي الزيادة في الناتج الإجمالي أو الدخل الإجمالي للمجتمع إلى زيادة في متوسّط الدخل الفردي الحقيقي . و ممّا سبق يمكن القول أنّ:

معــدّل النمو الاقتصادي = معــدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي – معــدّل النموّ السكاني

ب- أنّ النموّ الاقتصادي يعني حدوث زيادة في دخل الفرد الحقيقي و ليس دخله النقدي ، فإذا كان الدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معيّنة عادة سنة مقابل الخدمات ا لإنتاجية التي يقدّمها ، فإنّ الدخل الحقيقي يشير إلى كميّة السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال هذه الفترة الزمنية ، أي أنّ الدخل الحقيقي يأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار ، حيث أنّه إذا حدثت زيادة في الدخل النقدي بنسبة معينة قابلتها زيادة بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار ، فإنّ الدخل الحقيقي سيبقى ثابتا ، بل إنّه سينخفض إذا كانت الزيادة في معدّلات الأسعار(معدّل التضخم) أكبر من الزيادة في الدخل النقدي[2].

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية ، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية ، مصر 2006، ص ص73،74.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، إتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر2003 ، ص12.

و مما سبق يمكن القول أنّ:

معدّل النموّ الاقتصادي الحقيقي = معد ل نموّ دخل الفرد النقدي – معدّل التضخم

ج- أن النمو الإقتصادي ظاهرة مستمر ة و ليست ظاهرة عارضة أو طارئة ، و بتعبير آخر فإنّ الزيادة التي تتحقق في الدخل لابدّ أن تكون على المدى الطويل ، و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها ، فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموّا اقتصاديا.

و هذا يتعين علينا الإشارة في نهاية هذا التحليل إلى أنّ مفهوم النموّ الإقتصادي يركز على التغيّر في كميّة السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسّط دون أن يهتمّ بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع و الخدمات التي يحصلون عليها ، كما أنّه مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغيّر في رفاهية الفرد نظرا لاعتماده على البيانات المنشورة عن الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي اقتصاره على السلع و الخدمات المتداولة في السوق فقط مع إهماله للسلع و الخدمات المنتجة و المستهلكة دون أن تعرض في السوق كخدمات ربّات البيوت و الاستهلاك الذاتي للمزارعين لجزء من محاصيلهم ، هذا من جهة .و من جهة أخرى ، فإنّ النموّ الإقتصادي يركز على الجانب المادّي للرّفاهية و يهمل الجوانب الأخرى كحرّية الرأي و حرّية التعبير و المشاركة السياسي ة و الوعي الثقافي و غيرها.

2.1.اقتصاديات النمو:

و لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لابد وان تتوافر ثلاثة مكونات أساسية و هي[1]:

1.2.1.تراكم رأس المال:

– ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل و الناتج المستقبلي، فالمصانع والعدد و الآلات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة Capital Stock و بالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها.

[1] ميشيل تودا رو، ترجمة ،د.محمود حسن حسني،د.محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص ، 168، 171.

و تستكمل هذه الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البنية الاقتصادية و الاجتماعية (المتمثلة في رصف الطرق توفير الكهرباء و المياه و الصرف الصحي.....الخ) و التي من شانها أن تسهل و تكمل الأنشطة الاقتصادية.

2.2.1.السكان ونمو القوى العاملة:

يعتبر النمو السكاني وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي.فزيادة قوة العمل تعني زيادة اكبر في عدد العمال المنتجين.ومن ناحية أخرى زيادة في القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية.ومع ذلك هناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل.حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب و توظيف العمالة الإضافية.و تتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة و التنظيم.

3.2.1.التقدم التكنولوجي:

– لم نأخذ في الاعتبار حتى ألان عنصر التقدم التكنولوجي، والذي يعتبره عدد من الاقتصاديين بأنه أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي.و ينتج التقدم التكنولوجي في ابسط صورة من الطرق الجديدة و المستحدثة لانجاز المهام التقليدية مثل صنع الملابس ، بناء المنازل،زراعة المحاصيل.....الخ. وهناك ثلاثة تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي و هي المحايدة و التقدم التكنولوجي و التكنولوجيا الموفر للعمل و التكنولوجيا الموفرة لرأس المال[1].

يقول Drucker إن المصدر الأساسي في الاقتصاد، وسائل الإنتاج "بمفهوم الاقتصاد– لم يعد رأس المال ولا المصادر الطبيعية ولا العمال، إنه سيكون المعلومات. أن نشاطات صنع الثروة لن تكون توزيع رؤوس الأموال للاستخدام المنتج ولا العمالية... أن الجماعات الاجتماعية المتقدمة مجتمع

[1] ميشيل تودا رو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق،ص 172.

المعرفة، مدراء المعرفة، والذين يعرفون كيف يوزعون رأس المال إلى الاستخدام المنتج... وعلى العكس من العمال في الرأسمالية فإنهم يملكون كل من وسائل الإنتاج وأدوات الإنتاج"[1]

2.التنمية الاقتصادية:

1.2.تعريف التنمية الاقتصادية:

تعددت تعار يف التنمية، فمن المفكرين من يعرفها على أنها[2]:

"تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤوليات".

كما يعرفها البعض الأخر من المفكرين " بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي".

ويعرفها آخرون بأنها " العملية التي يتم بمقتضاها دخول اقتصاد قومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي".

وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية "هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى أحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[3] ".

[1] بومدين يوسف، دراسة اثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية –مع دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات –الحاصل على شهادة الجودة العالميةISO،رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر،2006، ص 07.

[2] صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع،مصر، 1999، ص97.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية ، مرجع سابق، ص77.

وتعرف التنمية أيضا، بأنها "مجموعة من التبادلات التي تحدث في المجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن"[1].

ويقصد أيضا بالتنمية الاقتصادية تلك " التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وكذلك في البنى والقوة الفاعلة، وينتج عنها تحقق النمو الاقتصادي للمجتمع"[2].

22..نظريات التنمية الاقتصادية:

ويمكن استعراض أهم اتجاهاتها فيما يلي[3]:

* القاسم المشترك بين مختلف النظريات هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي Capital) Accumulation). فضلا عن العوامل التي تدعمه أو تعوقه.

* بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك بينوا كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن ان تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية.

* أضاف النيو كلاسيك تحليل عملية الادخار والاستثمار والآثار الموالية للتقدم التكنولوجي.

* أما كارل ماركس فأكد أن علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي Capitaliste System)) تتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه، ومن ثم حدوث كساد دوري في الاقتصاد ثم لركود حتمي، كما أشار على التكاليف الباهظة والمتكررة لعملية النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي والتي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع.

[1] طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص186.

[2] يوسف عبد الله صابغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985 ص13

[3] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد على أللبثي التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية ، ، مرجع سابق، ص ص 64، 65.

* قدمت بعض التعديلات الأساسية على التغيرات السابقة وخصوصا كيفية تحقق التراكم الرأسمالي المتحقق عن التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه التعديلات في:

- نظرية شومبيتر بإضافته الهامة في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم.
- كينز بدمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية الاقتصادية غير أنه لم يكن إلا جزئيا، وبقي للكينزيين تكملة مسألة تزاوج نتائج التراكم الرأسمالي في مجال خلق الطلب وخلق العرض.

* نشأ اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية حول التنمية الاقتصادية، وقد كانت هناك محاولة من بعض المحللين تطبيق نظريات التنمية الاقتصادية على الدول النامية، كما برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة التي سارت في اتجاهين ركز الاتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدما.

بينما ركز الاتجاه الثاني على دراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة المتشابكة والتي يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانه، كما أعطى اهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية، وخصوصا مدى إمكانية استخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية الصناعية[1].

3.2.عناصر التنمية الاقتصادية و أبعادها:

1.3.2.عناصر التنمية الاقتصادية:

مما سبق ذكره في التعاريف المختلفة للتنمية الاقتصادية يمكن حصر أهم عناصر التنمية الاقتصادية فيما يلي[2]:

- ثورة صناعية أو عملية التصنيع و خلق القاعدة الصناعية للمجتمع.
- ارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي بوصفه المقوم الأساسي لعملية التصنيع .

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد على أللیثي ، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية ، مرجع سابق، ص66.

[2] حسين عمر، التنمية و التخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار الشروق، جدة1978، ص208.

– خلق الإطار الملائم في التغييرات في البنيان الاجتماعي المرغوب فيها لدفع عملية التصنيع، وهي تغيرات سياسية و اجتماعية، أو تغير في القيم و السلوك وفي النظم السائدة بما يخدم عملية التصنيع.
– اختيار أسلوب التنمية، أي الاختيار بين قوى السوق و التخطيط الشامل.

ومن ثم فإننا نرى أن هذه العناصر التي ذكرناها سالفا بوصفها مكونات عملية التنمية يجب أن تكون متصاحبة ،أي أن تتم في نفس الوقت و يتم التغير على جميع الجبهات، و السبب في ذلك يعمد إلي سمة هامة تميز الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية و هو ارتباطها و تأثيرها المتبادل.

ذلك أن التغيرات السياسية سوف تدفع عملية التصنيع كما أن عملية التصنيع سوف تؤثر في البنيان السياسي و التركيب الاجتماعي...و هكذا.

2.3.2.أبعاد التنمية الاقتصادية (Dimensions du développement):

مما تقدم يتضح لنا بان مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة و متعددة تشمل الأتي[1]:

1. البعد المادي(الاقتصادي) للتنمية، و يتضمن التأكيد على مفاهيم النمو و التحديث و التصنيع.
2. البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية، و يتضمن اجتثاث الفقر و إشباع الحاجات الأساسية للغاية من السكان،و التوزيع الأكثر عدالة للدخل.
3. البعد السياسي، و يتضمن مفاهيم التحرر من التبعية و الاستقلال الاقتصادي.
4. البعد الدولي للتنمية، و يتضمن مفهوم التعاون الدولي و علاقته بالتنمية في إطار المنظمات و الاتفاقيات و النظام العالمي و التكامل الإقليمي.
5. البعد الجديد للتنمية، و الذي ينظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها مشروعا للنهضة الحضارية.

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية،نظريات وسياسات و موضوعات، مرجع سابق،ص 131.

4.2. الفرق بين التنمية و النمو:

عند الحديث عن التنمية تثار قضية التفرقة بين مصطلحين أساسيين هما: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع[1].

هناك من يميل إلى المساواة بين المصطلحين (النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية) أي استخدامهما كمرادفين باعتبار أن كُلاهما يعني التغير للأحسن. هذا على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يجد فيما بين النمو و التنمية فروقات و اختلافات كبيرة، وخاصة من ناحية النمو الذي يتم بصورة عفوية أو غير إرادية أو دون تدخل الدولة .أما التنمية فهي إرادية أو قصدية أو بتدخل الدولة.

ويرى بونيه " أن النمو الإقتصادي ليس سوى عملية توسع إقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات إجتماعية ثابتة و محددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الإقتصادية تفترض تطويرا فعّالا و واعيا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الإجتماعية للدولة"[2].

5.2.معايير التنمية الاقتصادية و أهدافها:

1.5.2.معايير التنمية الاقتصادية[3]:

1.1.5.2.معايير الدخل (المعيار الكمي):

يعتبر متوسط الدخل القومي الحقيقي للفرد و معدل النمو فيه من أكثر المعايير شيوعا في قياس التنمية الاقتصادية في دولة معينة من فترة لأخرى. أو مقارنة مستوى النمو الاقتصادي بين عدد من الدول خلال فترة زمنية معينة و السبب في ذلك يرجع إلى متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة زمنية معينة يعكس مقدار ما يحصل عليه الفرد من سلع و خدمات و بالتالي يعكس مستوى نصيب الفرد خلال فترة زمنية معينة. و عليه فان معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي في دولة معينة يشير إلى مدى مستوى معيشة الأفراد في عدد من الدول.

---

[1] محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983 ، ص52.

[2] محمد مدحت مصطفى، سمير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999، ص39.

[3] هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009،ص ص99، 100.

2.1.5.2.المعايير الاجتماعية للتنمية:

تهتم هذه المعايير بالتغيير في نوعية الخدمات الصحية و التعليمية و مستويات التغذية التي يحصل عليها أفراد المجتمع في المتوسط.

1.2.1.5.2.المعايير الصحية:

إن تحسن المستوى الصحي في المجتمع يعد من الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، وذلك لان ارتفاع المستوى الصحي يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأفراد و بالتالي ارتفاع الكفاية الإنتاجية للمشروعات الإنتاجية كما يؤدي إلى انخفاض معدلات الوفيات خاصة بالنسبة للأطفال و ارتفاع العمر المتوقع للإفراد.ولقد اهتمت العديد من الدول النامية بتحسين المستوى الصحي لأفرادها من طريق توفير الخدمات الصحية و توفير الأدوية و الأجهزة الطبية الحديثة كما اهتمت بوسائل الوقاية من الأمراض خاصة الأمراض المستوطنة و من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التحسن في المستوى الصحي للفرد عدد الأفراد من السكان لكل سرير في المستشفى،و عدد الأفراد من السكان لكل طبيب فكلما نقص هذا العدد كلما دل ذلك على حدوث تحسن في مستوى الخدمات الصحية التي يتمتع بها الفرد، و من بين المعايير التي تستخدم في قياس التقدم في المستوى الصحي ، عدد الوفيات لكل ألف من الأطفال و متوسط العمر المتوقع عند الميلاد و يلاحظ انه، كلما انخفض مستوى المعيار الأول وزاد مستوى المعيار الثاني كلما دل ذلك على حدوث تحسن في نتائج الخدمات الصحية.

و هناك علاقة طرديه بين التقدم الاقتصادي و التحسن في معايير المستوى الصحي في المجتمع. فمعدلات الوفيات بين الأطفال دون سنة في الدول المتقدمة اقل منها بكثير في العديد من الدول النامية، كما أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد للأفراد من الدول المتقدمة أعلى منه في معظم الدول النامية.

2 2.1.5.2.. معايير التغذية:

لا يقل مجال تحسين مستوى التغذية أهمية عن مجال الصحة و الخدمات الصحية، فقدرة الأفراد على الإنتاج تتأثر بحالتهم الصحية و التي ترتبط ارتباطا و ثيقا بمستوى التغذية التي يحصلون عليها و يعد سوء التغذية لأغلب أفراد الطبقة الفقيرة، و هي طبقة كبيرة في العديد من البلاد النامية من العوامل التي تؤثر في الحالة الصحية لهم، و من ثم تؤدي إلى هبوط كفأتهم الإنتاجية و انخفاض مقدرتهم على الإنتاج.

ومن أهم المعايير المستخدمة في قياس مستوى التغذية: متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية – و نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى المتطلبات الضرورية المقررة للفرد في المتوسط.[1]

2.1.4.22.. المعايير التعليمية و الثقافية:

يعتبر الاهتمام بالخدمات التعليمية و الثقافية من العوامل الأساسية لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية فالتنمية الاقتصادية تتطلب بالإضافة إلى عناصر الإنتاج المادية، ضرورة تضافر العنصر البشري، بعدد من الطرق أبرزها التعليم والتدريب و الخدمات الثقافية.

و من أهم المعايير التي تستخدم في قياس المستوى التعليمي و الثقافي للمجتمع:

1. نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج القومي الاجمالي.
2. نسبة المتعلمين للقراءة و الكتابة من السكان.
3. نسبة المقيدين في مدارس التعليم الأساسي و نسبة المقيدين بالتعليم الثانوي و كذلك الجامعيين.

ومن الملاحظ انه كلما زادت هذه النسبة كلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على انتشار التعليم بين غالبية أفراد المجتمع و بالتالي زيادة مهارات التي تستلزم عمليات التنمية.

و من المعايير التي تستخدم في قياس المستوى الثقافي:

1. عدد الجرائد اليومية لكل 1000 فرد من السكان.
2. عدد أجهزة الراديو لكل 1000 فرد من السكان.
3. عدد أجهزة التلفزيون لكل 1000 فرد من السكان.

[1] هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية، مرجع سابق، ص 101.

و لاشك أن زيادة العدد في المعايير الثلاثة السابقة لكل 1000 فرد من السكان، يدل على زيادة انتشار الخدمات الثقافية بين أفراد المجتمع لما تحمله المصادر الإعلامية من مواد ثقافية متنوعة لأفراد المجتمع[1].

3.1.5.22.. معيار نوعية الحياة المادية:

و الذي يقيس مستوى الحاجات الأساسية اللازمة لغالبية أفراد أي مجتمع أي يعكس نوعية الحياة المادية للأفراد، و لقد تم ترتيب هذا المعيار بحيث يتضمن ثلاثة مؤشرات أساسية لمستوى التنمية الاجتماعية وهي:

1. توقع الحياة عند الميلاد و هو من المؤشرات التي تعكس مستوى الرعاية الصحية التي يتمتع بها الأفراد الكبار.
2. معدل الوفيات لكل 1000 من الأطفال لسن واحدة و يعد من المعايير التي تعكس مستوى الرعاية الصحية للأطفال.
3. القدرة على القراءة و الكتابة بين أفراد المجتمع. وهو معيار يعكس نسبة التعليم بين الكبار في المجتمع

و عليه فان معيار نوعية الحياة المادية يعتبر أكثر شمولا من أي من المعايير الاجتماعية السابقة، فهو يعطي فكرة أكثر صدقا من مستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالمقارنة بأي المعايير الاجتماعية الجزئية السابقة.

3.1.5.2.المعايير الهيكلية:

يترتب على تحقيق التنمية الاقتصادية تطوير هيكل الاقتصاد القومي و تغيير البنيان الاقتصادي للمجتمع.

[1] هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية،مرجع سابق، ص ص 103، 104.

وهناك عدد من المعايير التي تستخدم في قياس الكفاءة الإنتاجية لعملية التنمية، و تعكس بالتالي أهم التغيرات التي حدثت في البنيان الاقتصادي للدولة و تسمى المعايير الهيكلية و تشتمل على[1]:

1. نسبة إنتاج الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي.
2. نسبة عدد المشتغلين بالقطاع الصناعي إلى مجموع العاملين بالدولة.
3. نسبة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات السلعية.
4. التغيير في نطاق الحضر بالنسبة للعدد الكلي للسكان في الدولة.

ومن الملاحظ انه كلما زادت قيم كل أو معظم هذه المعايير معا كلما دل ذلك على أحداث تطوير و تغيير في البنيان الاقتصادي للمجتمع نحو زيادة نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى مجموع العاملين و كذلك زيادة النسبة المئوية لسكان الحضر. الأمر الذي يحدث زيادة في درجة التقدم الاقتصادي في المجتمع.

2.5.2.أهداف التنمية الاقتصادية:

تتمثل أهداف التنمية في[2]:

1.2.5.2.زيادة الدخل القومي:

إن الهدف الأساسي للتنمية الإقتصادية هو تحقيق زيادة في نصيب الدخل القومي الحقيقي في أي بلد،وهذا الهدف تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان،وإمكانيات البلد المادية والفنية.

2.2.5.2.رفع مستوى المعيشة:

تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة،التي تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، وذلك عندما يزيد عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة.

[1] هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية، مرجع سابق، ص 108.

[2] كامل بكري،التنمية الإقتصادية ، دار النهضة العربية، بيروت، 1986 ،ص73.

في الدخل القومي،أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا. فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل،ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة،وبالتالي كذلك الحال لو أن نظام توزيع هذا الدخل كان مختلا فإن ما يحدث في هذه الحالة هو تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى طبقة معينة من الناس هي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي ،وهي عادة ما تكون قلة ،وبذلك يظل مستوى المعيشة الجزء الأكبر من السكان على حالة إن لم ينخفض.

3.2.5.2.تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

إن الدخل في البلدان المتخلفة بفوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة قليلة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروتها،كما تحصل على نصيب عال من الدخل القومي،بينما لا تملك غالبية الأفراد من المجتمع إلا نسبة بسيطة جدا من ثروتها،كما لا تحصل إلا على نصيب متواضع من الدخل القومي ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول في تلك البلاد يؤدي إلى:

- إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر.
- وهنا يلجأ الأغنياء الذين استحوذوا على كل الثروة ومعظم الدخل إلى اكتناز جزء كبير من الدخل ولا تنفقه في الأجل الطويل مما يؤدي إلى ضعف القدرة للجهاز الإنتاجي والبطالة ولو أعيد إنفاقه على شراء السلع والخدمات في السوق لعمل ذلك على زيادة نشاط الأعمال،وبالتالي زيادة تشغيل العمال.

4.2.5.2.تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:

تتمتع أغلبية البلدان المتخلفة بطابع زراعي الذي يلعب دورمهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي،مما يجعل تتعرض للتقلبات الإنتاج والأسعار وبالتالي حدوث موجة الإنتعاش والرواج أو انتشار الكساد والبطالة،لهذا يجب تخصيص نسبة كبيرة من موارد البلاد وللتنمية من أجل النهوض بالصناعة سواء بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع وتطوير الصناعات القائمة.

6.2.عقبـــات التنمية الاقتصادية:

لقد دأب العديد من المحلّلين على البحث الجدّي في أسباب فشل الدول خاصة الدول النامية في تحقيق عمليّات إنماء سريعة و متجدّدة ، ولقد دارت أغلب التفسيرات الحديثة لأسباب هذا الفشل حول جملة من المعوّقات السياسية و الاجتماعية و الإقتصادية [1].

1.6.2.المعوّقـــات الإقتصادية:

1.1.6.2.الضغط السكاني:

يرى الكثير من الاقتصاديين أنّ التزايد السكاني المتدفق في الدول النامية يشكّل عائقا خطيرا أمام إمكانية تحقيق مستويات معيشية أفضل في هذه الدول ، حيث يتمخض عن هذا التزايد في عدد السكان انخفاض في معدّل نموّ نصيب الفرد من الدخل الإجمالي و ذلك بسبب مشاركة أناس متزايدين في الدخل الإجمالي هذا بالإضافة إلى إنخفاض معدّل نموّ الدخل الإجمالي نفسه و ذلك بسبب إنخفاض حجم الإدّخار و من ثمّ حجم الاستثمار الذي يتأتى من أيّ مستوى من الدخل في حالة توزيعه على عدد أكبر من السكان. والملاحظ أنّ بعض الإقتصاديات النامية لا تكاد تتحقق فيها زيادات في نصيب الفرد من الدخل إلاّ وينتج عنها إنفجار سكاني يؤدّي إلى عودة مستويات المعيشة فيها إلى ما كانت عليه من قبل و ربّما تنخفض حتى عن تلك المستويات.

1.1.1.6.2.استمرار الحلقات المفرغة:

والتي تشير إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة بل أنها تواجه عقبات تتبادل فيما بينها.حيث أن عقبة من هذه العقبات تؤثر و تتأثر بالعقبات الأخرى. أي أن كل عقبة من هذه العقبات هي سبب في الوقت نفسه مع العقبات الأخرى. و ما يزيد من حدة هذه العقبة هو النمو السكاني المرتفع الأمر الذي من شانه الإبقاء على حالة الانخفاض في المستويات الاقتصادية. و يمكن تمثيل الحلقة المفرغة الرئيسية كما في الشكل التالي[2]:

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي أللّيثي ، التنمية الإقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها، و سياساتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2004، ص ص، 110،112.

[2] بشار يزيد الوليد، التخطيط و التطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، دار الراية للنشر و التوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2008.، ص 118.

الشكل رقم(05): الحلقـــة المفرغة

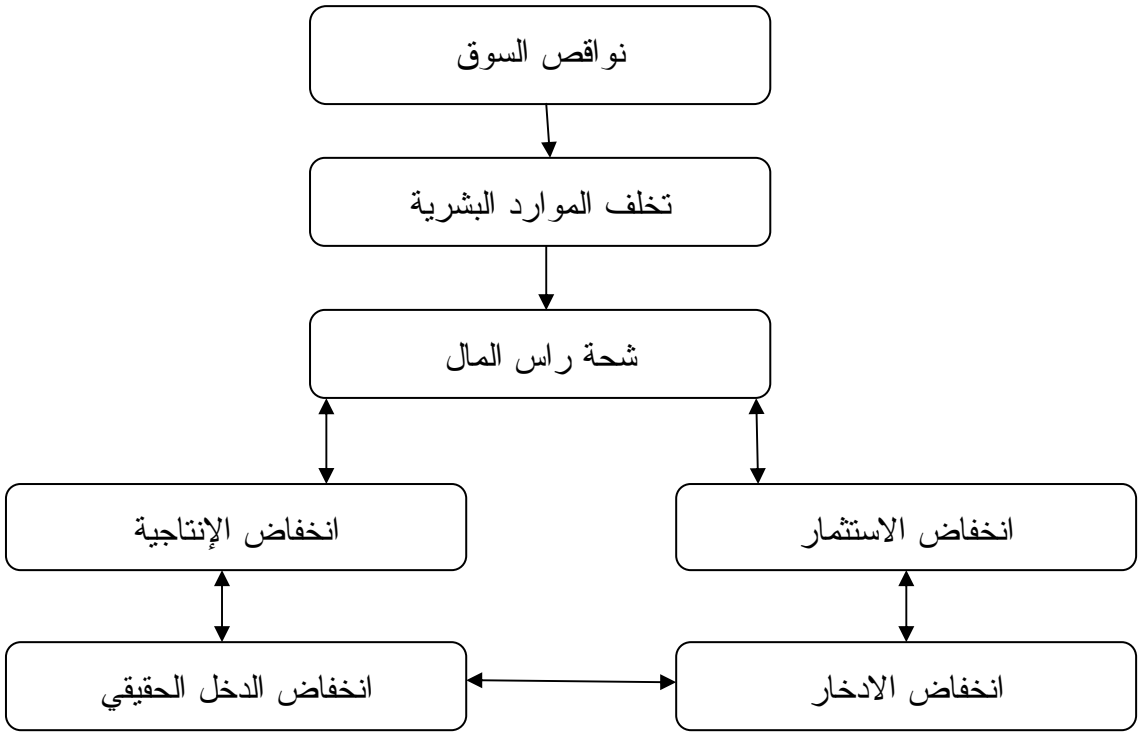

المصدر: بشار يزيد الوليد، التخطيط و التطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية،مرجع سابق، ص 118.

2.1.6.2. تدهور شروط التجارة و الاحتكار الأجنبي:

يرجع بعض الاقتصاديين فشل الدول النامية في تحقيق التنمية الإقتصادية إلى وجود بعض العوامل الخارجية التي تقف وراء ذلك ، فيرى البعض مثلا أنّ الدول المتقدّمة عملت على إستخدام و توظيف قدراتها الهائلة المنبثقة على الإستعمار و الإحتكار إلى إتجاه طويل لخفض شروط التجارة " Terms of Trade " لصالحها و ضدّ الدول النامية . و يشير هؤلاء الإقتصاديين إلى أنّه في فترات الإنكماش الإقتصادي تنخفض مستويات الإنتاج الوطني في الدول المتقدّمة ممّا يؤدّي إلى الحفاظ على الأسعار السائدة لمنتجاتها أو عدم إنخفاضها بمعدّلات كبيرة ، بينما يؤدّي زيادة حجم الإنتاج الوطني في فترات الرّواج الإقتصادي إلى إرتفاع أسعار منتجات الدول المتقدّمة بمعدّلات متزايدة بسبب قدرة الإتحادّات العمّالية على المطالبة برفع مستويات الأجور بسرعة ، إلا أنّ هذا الوضع يختلف تماما في الدول النامية ، حيث لا توجد للمنتجين أو العمّال السلطات الإحتكارية للتأثير على الأسعار العالمية الخاصّة بمنتجاتهم.

و بذلك أصبحت أسعار منتجات الدول النامية خاضعة لظروف الطلب العالمية ، فتنخفض في فترات الإنكماش و ترتفع في مراحل الرّواج الإقتصادي العالمي ، و قد أدّى ذلك بطبيعة الحال إلى إنخفاض أسعار المنتجات الأوّلية التي تصدّرها الدول النامية مقابل إرتفاع أسعار المنتجات المصنّعة التي تستوردها من الدول المتقدّمة.

3.1.6.2.ضعف الإدّخار:

لاشكّ أنّ أحد المشكلات العويصة التي تواجه رجال الأعمال والمستثمرين في الدول النامية تتمثل في عدم توافر المال الكافي لتمويل مشروعاتهم ، ويرجع بعض الإقتصاديين ذلك إلى إنخفاض مستويات الدخول الفردية في هذه الدول وضعف القدرة الشرائية في ها ، وبالتالي عدم القدرة على الإدخار ، حيث يستخدم الدخل كلّه في ضمان الحصول على السلع الإستهلاكية الضرورية . وفي ظلّ هذه الظروف لا يمكن بأيّ حال من الأحوال تحقيق معدّل مرتفع للتراكم الرأسمالي يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية[1].

4.1.6.2. ضعف الحافز على الإستثمار :

يجمع الباحثون الإقتصاد يون على أنّ ضعف أو غياب الحوافز لدى المنظّمين ورجال الأعمال للإستثمار في مشروعات ذات إنتاجية مرتفعة يمثّل أحد أهمّ معوّقات التنمية الإقتصادية في الدول النامية . ويرجع نيركس ضعف الحافز على الإستثمار إلى ضعف القدرة الشرائية لدى الأفراد والتي تعزى بدورها إلى إنخفاض دخولهم الحقيقية بسبب تدنّي الإنتاجي ة .ويرى نيركس أن تدنّي مستوى الإنتاجية يعود إلى ضآلة حجم رأس المال المستخدم في الإنتاج بسبب ضعف الحافز يصعب علي ها على الإستثمار ، وبذلك تقع الدول النامية في دائرة مفرغة " Vicious Circle " الخروج منها.

5.1.6.2.عدم كفاية اليد العاملة الماهرة:

يجمع العديد من المحلّلين الإقتصاديين على أنّ الوضع الراهن لليد العاملة في الكثير من الدول النامية يشكّل عقبة رئيسية في طريق تقدّمها و إزدهارها ، فلقد بات من المعروف أنّ القسم الأكبر من القوّة

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد على أللّيثي ، التنمية الإقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها، و سياساتها، مرجع سابق، ص 127.

العاملة في هذه البلدان لا يتمتع بالخبرات الفنية والمؤهّلات العلمية العالية ،وفي هذا الصدد تظهر جلّيا أهمّية الدعوة إلى التركيز على الإستثمار في التعليم والتكوين في بلادنا لتذليل هذه العقبة والتغلّب عليها.

2.6.2. المعوقات الاجتماعية:

إن منظومة القيم في المجتمع وهيكل ذلك المجتمع و الذي يقود عادة إلى أنظمة سياسية معينة إما آن تعيق أو أن تشجع النمو الاقتصادي الحديث. ولذلك فان لهذه القيم أثرا على التنمية.إن الكثير من التحليلات التي تربط ما بين منظومة القيم الاجتماعية و بين التنمية قد برزت الى الوجود من خلال الاهتمام بمسالة كيفية قيام المجتمعات بإيجاد العدد المطلوب من الرياديين المنظمين لقيادة الجهد التنموي[1].

3.6.2.المعوقات السياسية (عقبات الحكومة في طريق التنمية):

عندما بدأت التنمية الاقتصادية في انجلترا، في القرن الثامن عشر، لم تقدم الحكومة إلا مساعدة محدودة و لكنه منذ ذلك الوقت فان دور الحكومة في التنمية بدون الدعم النشط من الحكومة. و عليه إذا كانت الحكومة غير راغبة، أو غير قادرة، على لعب مثل هذا الدور فعندها يمكن اعتبار الحكومة عقبة أمام التنمية، أو أنها احد أسباب حالة الفقر في البلد و الأدوار المهمة التي يمكن أن تلعبها الحكومات في مضمار التنمية تتمثل فيما يلي[2]:

أ.الاستقرار السياسي: يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمنشاة الإنتاجية الحديثة سواءا كانت عامة أو خاصة.

ب.الاستقلال السياسي: من المعلوم أن الاستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي الحديث، لان وجود الاستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحة البلد.

ج.الدعم الحكومي للتنمية: إن القرار الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية يتضمن خيارات صعبة أو مقايضات، فإذا كان المتضررون من هذا الخيار يستطيعون قلب نظام الحكم فان تلك الحكومة سوف

[1] مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية،نظريات وسياسات و موضوعات، مرجع سابق،ص 156.

[2] مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية،نظريات وسياسات و موضوعات، مرجع سابق، ص ص، 157، 158.

تكون غير راغبة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع النمو. و في خلاف كل ذلك فان رسم السياسات الاقتصادية يكون لغير صالح البلد و بالتالي يكون عقبة في طريق التنمية.

4.6.2.المعوقات التكنولوجية و التنظيمية: حيث هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص فقط القيام بها بل هناك يجب أن يكون تعاون بين القطاع العام في ذلك. من اجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات بركب التقدم بكل ما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف و التركيز على الدورات التدريبية بما يناسب كل دولة لنقل التكنولوجيا لها[1].

4.تصنيف الدول حسب معيار النمو و التنمية:

ستخدم على المستوى الدولي عدة تصنيفات لمجموعة الدول المختلفة منها: التصنيف وفق خصائص عوامل الإنتاج، التصنيف وفق خصائص النشاط الاقتصادي، التصنيف حسب الإمكانيات البشرية والطبيعية المتاحة لكل بلد، بالإضافة إلى تصنيفات البنك الدولي والأمم المتحدة المشار إليها أسفله[2]:

1.4.تصنيف البنك الدولي:

وهو تصنيف بسيط يعتمد على معيار الدخل الفردي للفصل بين بلد متخلف وآخر متقدم، بحيث إذا بلغ متوسط الدخل الحقيقي قيمة معينة نقول أن البلد متخلف وإذا تعادها نقول أنه سائر في طريق التنمية، ومن ثم يقسم البنك الدولي الدول إلى ثلاث مجموعات:

- مجموعة الاقتصاديات منخفضة الدخل؛
- مجموعات الاقتصاديات متوسطة الدخل (الدخل الأدنى – الدخل الأعلى)؛
- مجموعة الاقتصاديات مرتفعة الدخل؛

[1] بشار يزيد الوليد، التخطيط و التطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، مرجع سابق، ص 119.

[2] عبد الله بلوناس ، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2004،2005، ص275.

2.4. تصنيف الأمم المتحدة:

يعتبر تصنيف الأمم المتحدة محاولة لتفسير التنمية من جانبها الاجتماعي، مشاكل الصحة و التعليم ومستوى الدخل الحقيقي، وتحديد معيار يأخذ بعين الاعتبار هذه الجوانب، ويتم وفقه تصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى ذات التنمية البشرية العالية، والتي يتراوح مقياس التنمية فيها ما بين (0.8-1) وتقع مجموعة الدول المتقدمة داخل هذه الدول؛
- المجموعة الثانية ذات التنمية البشرية المتوسطة، وهي التي يتراوح مؤشر التنمية البشرية بها ما بين (0.5-0.79)؛
- المجموعة الثالثة ذات التنمية البشرية المنخفضة، وهي الدول التي يقل مؤشر التنمية البشرية بها عن 0.5؛

المبحث الثاني : استراتجيات التنمية الاقتصادية

❖ **مفهوم استراتجيات التنمية** : هي مجموعة من العناصر و المرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة آو القطاعية المرغوب فيها، و الأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق[1].

1.الإستراتجية المعتمدة على التنمية الزراعية:

أثبتت تجارب العديد من البلدان بان للزراعة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام و التنمية الصناعية بشكل خاص، و خاصة في المراحل الأولى من التنمية وذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية ومادية و بشرية الخ. وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية[2]:

1. توفير كميات اكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، و للعاملين في الصناعة بشكل خاص.

[1] بشار يزيد الوليد، التخطيط و التطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، مرجع سابق، ص 119.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية،نظريات وسياسات و موضوعات، مرجع سابق،ص 166.

2. زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة و الخدمات.
3. توفير الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية و ذلك من خلال الصادرات الزراعية.
4. إن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب.
5. يوفر القطاع الزراعي مصدرا للعمالة للقطاع الصناعي.
6. الزراعة تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الصناعية.
7. يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

ولتحقيق كل ذلك لابد من إنقاذ تكنولوجي، لأن التغير التكنولوجي السريع سيزيد من الغلة الزراعية كثيرا بحلول أواخر هذا القرن لدرجة أن تخفيض فيها من جراء الاحترار العالمي سيتم تعويضه بأكثر من سهولة[1].

2. الإستراتجية المعتمدة على التنمية الصناعية:

تعاني الدول النامية من إختلالات هيكلية في اقتصادياتها، و هنا تظهر أهمية عملية التنمية في تصحيح هذه الإختلالات، و يعتقد بعض الإقتصاديين أن التصنيع هو الأسلوب التنموي الوحيد القادر على تصحيح الإختلالات الهيكلية، و لقد اختلفت إستراتيجيات التصنيع بين الدول الرأسمالية و الدول الإشتراكية[2].

تتبع الدول الرأسمالية إستراتيجية التصنيع التلقائي القائمة على إعتقاد أن طلب السوق على السلع الإستهلاكية يكون كافيا في مراحل التنمية الصناعية الأولى لتحفيز المستثمرين على إنشاء العديد من الصناعات الصغيرة و المتوسطة، إذ أن الزيادة على السلع الإستهلاكية و الوسيطية يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المعدات و الآلات و مختلف السلع الرأسمالية و بالتالي تنمو الصناعات الثقيلة.

أما الدول الإشتراكية و على رأسها الإتحاد السوفياتي سابقا فإنتهجت إستراتيجية التصنيع الأساسي، و تتمثل هذه الإستراتيجية في إعطاء أولوية كبرى للصناعات الثقيلة، إذ تتمثل عملية التصنيع في هذه

[1] وليام ر.كلاين،ازدهار السلع الأساسية: كم سيدوم؟، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 45، العدد01، مارس 2008، ص 22.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ، التنمية الإقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها، و سياساتها، مرجع سابق، ص 264.

الدول في بناء و تنمية الصناعات الثقيلة ذات الأحجام الكبيرة و التي تنتج المعدات و الآلات التي تستخدمها مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني الأخرى.

إن عملة التصنيع ينتج عنها زيادة مضطرة في مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي و بالتالي زيادة في حجم هذا الناتج وفي تأثر نموه، ومن هنا فان عملية التصنيع لا بد أن تكون مصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية.ولهذا لا يمكن تصور تحقيق التنمية الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تطوير القطاع الصناعي، لان الظاهرتان متلازمتان[1].

3.إستراتجية الربط بين التنمية الزراعية و الصناعية:

تبين مما سبق ان القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة، وكذلك يمثل سوقا لاستيعاب منتجات الزراعة، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء و مستلزمات الإنتاج للصناعة. و بذلك فن كل واحد منها يخدم الأخر و لا يستغني عنه، لذلك فان أي تطور في القطاع الزراعي لابد ان يحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي و العكس صحيح[2].

فالتنمية الاقتصادية تحتاج إذن إلى تطوير الاثنين معا. ذلك لان تطوير الصناعة دون تطوير الزراعة سوف يؤدي بالصناعة إلى أن تصطدم بعقبات، كما أن تطوير الزراعة دون تطوير الصناعة لا يخدم عملية التطور في الزراعة. لهذا فان العلاقات المتشابكة و الوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي إتباع إستراتجية الربط فيما بين الصناعة و الزراعة لتامين نجاح الاثنين معا، و تحقيق التنمية الاقتصادية، وبتالي لا يوجد أي مبرر للتركيز على احد القطاعين و إهمال الآخر.

[1] مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي،دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الثانية، 2005، ص 37.

[2] مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي،مرجع سابق، ص 175.

4.إستراتجية الحاجات الأساسية:

نتيجة لخيبة الأمل من الاستراتجيات المتصلة بمقاربات النمو و العمالة و توزيع الدخل فقد اتجه المفكرون و المعنيون بالتنمية نحو إستراتجية جديدة هي إستراتيجية الحاجات الأساسية التي تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان، من غذاء وكساء وسكن و تعليم و خدمات صحية الخ. و قد ظهرت في السبعينات و أيدها البنك الدولي، و حجة أصحاب هذه الإستراتجية هي أن توفر مثل هذه السلع و الخدمات من شانه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة اكبر مما تحققه الاستراتجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو ورفع الدخل و الإنتاجية للفقراء[1].

ففي المؤتمر العالمي للاستخدام المنعقد في عام 1976، تبنت منظمة العمل الدولية مفهوم الحاجات الأساسية، و التي طبقتها الهند لأول مرة في خطتها الخمسية في عام 1974، أي قبل سنتين من تبني منظمة العمل الدولية لها وقد استهدفت هذه الإستراتجية تحقيق ثلاثة أهداف:

الأول: رفع إنتاجية و دخل السكان في الريف و في المدن، و خاصة الفقراء منهم، و ذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل.

الثاني: التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم و الخدمات الصحية و الماء الصحي.

الثالث: تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة.

[1] مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي،مرجع سابق، ص 176.

5. إستراتجية التنمية البشرية المستدامة:

خلال الفترة التي ظهرت فيها الليبرالية و سياسات التكييف و الخصخصة، جاء تأكيد الاقتصادي الهندي (Amartia Sen) على مفهوم تطوير القدرات البشرية (Human Capabilites). و طبقا إلى (Sen) فان حرية الاختيار هي صلب الرفاهية الإنسانية، و التي تتم من خلال تعزيز قدرات الناس لتحقيق مستويات على من الصحة و المعرفة و احترام الذات و القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل نشط.

و يؤكد (Sen) أيضا بان مستوى المعيشة لا يقاس بالدخل الفردي و استهلاك السلع بل يقاس بالقدرات البشرية، أي ما يستطيع الفرد عمله، وان توسيع هذه القدرات يعني حرية الاختيار.

و قد لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(UNDP)** فيما يعد دورا رياديا في تبني و ترويج هذا المفهوم و ذلك من خلال تقارير التنمية البشرية التي أصدرها منذ عام 1990، ولقيت هذه التقارير اهتماما من العاملين في العلوم الاجتماعية، و قد أكدت هذه التقارير بان التنمية البشرية تتجاوز الدخل و النمو لتشمل كل القدرات البشرية، بما فيها الحاجات و الآمال و اختيارات الأفراد[1].

وقد فسر تقرير الأمم المتحدة العلاقة بين النمو و بين التنمية البشرية بالقول بان النمو ضروري للتنمية البشرية، وان النمو الاقتصادي و التنمية البشرية متصلان ببعضهما، فالنمو و وسيلة لكن التنمية البشرية هي غاية، و لأجل ذلك تم تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، تمثل ذلك في أهداف التنمية للألفية.

تنطوي فكرة أهداف التنمية للألفية في ثمن أهداف، و الواجب تحقيقها كلها بحلول عام 2015 ، هي وليدة إعلان الألفية التاريخي الذي تبنته 189 دولة خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة الألفي في سبتمبر عام 2000، و تتدرج من تخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف إلى وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، وإدخال جميع الأطفال ذكور وإناث في كل مكان إلى المدارس الابتدائية، و ينجم عن أهداف الألفية تغير لهيئة التنمية، إذ تعمل الحكومات ووكالات و منظمات المجتمع المدني في جميع الأرجاء على إعادة توجيه أعمالها لتتمحور حول هذه الأهداف الثمانية.

[1] مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي،مرجع سابق، ص 178.

و الجدول التالي يوضح أهداف التنمية للألفية وغاياتها:

الجدول رقم(06): أهداف التنمية للألفية

الأهـــداف	الغـــايـــات
1. استئصال الفقر و الجوع الشديدين.	-بين 1995 و2015، إنقاص نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف. - بين 1995 و2015، إنقاص نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف
2. تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.	-ضمان كون الأطفال كل مكان الصبيان و البنات على نحو مماثل، قادرين بحلول العام 2015 على إتمام الطور الخاص بالتعليم الابتدائي.
3. الحض على المساواة بين الجنسين و تمكين النساء.	-إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي و الثانوي، و في جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز العام 2015.
4. تخفيض نسبة وفيات الأطفال.	- بين عامي 1995 و2015، تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.
5. تحسين الصحة الأمومية	-بحلول العام 2015، تخفيض معدل وفيات النساء إبان الحمل، بنسبة ثلاثة أرباع.
6. مكافحة نقص المناعة البشرية.	-بحلول العام 2015، وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة/الايدز، ومتابعة ما بدئ في مضادته. -بحلول العام 2015، وقف نهائي لمدى حدوث الملاريا و أمراض رئيسية أخرى و متابعة ما بدئ في مضادته.

7. ضمان الاستدامة البيئية	-دمج مبادئ التنمية المستدامة[1] في سياسات البلد وبرامجه، وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية -بحلول العام 2015، إنقاص نسبة منعدمي فرصة الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف. -بحلول العام 2020، تحقيق تحسين هام في حياة م لا يقل عن مئة مليون من القاطنين في أحياء فقيرة مكتظة.
8. تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية.	-مزيد من التطوير لنظام تجاري و مالي منفتح، متوقع السلوك غير تمييزي، يشمل الالتزام بالحكم الصالح و التنمية و تخفيض الفقر. -معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، بما في ذلك إمكانات الصادرات المعفية من التعريفات، و برنامج معزز للتخفيف من أعباء الديون الثنائية الرسمية أو إلغائها، و مساعدات إنماء رسمية أكثر سخاء للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر. - معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان المحاطة باليابسة و الدول الجزرية الصغيرة النامية. -التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية، من خلال إجراءات قطرية ودولية لجعل الديون القابلة لتحمل على الأمد الطويل. - بالتعاون مع البلدان النامية، تطوير استراتجيات لإتاحة العمل اللائق و المنتج لمن في سن الشباب. -تشجيع الصناعة الصيدلانية و تامين إمكان الحصول على الأدوية في البلدان النامية بأسعار متحملة. -بالتعاون مع القطاع الخاص، جعل فوائد التقانات الجديدة، و بخاصة تقانات

[1] يقصد بالتنمية المستديمة، محاولة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من جهة والمحافظة على البيئة من جهة أخرى وبتعبير آخر هي تحقيق حاجات الجيل الحالي دون تضحية بحاجات الأجيال القادمة.

	المعلومات و الاتصالات متوفرة و في متناول الجميع.

المصدر: ساكيكوفوكودا–بار، ترجمة غسان غصن وآخرون،أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، مطبعة كركي، بيروت، لبنان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003، ص ص، 01، 02.

و على الرغم من أن التنمية الاقتصادية تتطلب التعليم والتكيف باستمرار، فان النتائج الحديثة توحي بان البلدان التي يتراوح فيها دخل الفرد بين 1000 دولار و 10000 دولار ينبغي أن تجرى عدة تغيرات رئيسية في استراتجياتها[1]:

- من التنوع إلى التخصص، بصفة عامة، تلجا البلدان إلى التنويع ابتدءا و هي تنمو إلا أن هذا الاتجاه ينعكس عندما يبلغ دخل الفرد ما يناهز 5000 دولار و حتى 8000 دولار و تبدأ البلدان بعد ذلك في التخصص، أما عند أي مرحلة تصل البلدان إلى نقطة الإمالة هذه، فأمر يعتمد على حجمها و توجيهها للتصدير، و لكنه يعني ضمنا، بالإضافة إلى القلق بشان المناخ العام للاستثمار، فان صناع السياسات قد يحتاجون أيضا إلى وضع استراتجيات محددة لكل قطاع.

- من الاستثمار إلى الابتكار، عندما تقترب المنشآت في بلد ما من الحدود التكنولوجية، فان السياسيات التنظيمية التي وقفت إلى جانب قيام المنشآت القائمة بالاستثمار، ينبغي أن تخلي الطريق للتنظيمات التي تشجع دخول منشآت جديدة وخروج تلك التي أصبحت منتجاتها أو تكنولوجياتها عتيقة، ويجب أن يكون التوقيت سليما عند إجراء هذا التحويل، كما أن تنفيذه صعبا بسبب المصالح المكتسبة.

- من التعليم الأساسي إلى التعليم العالي، مع استغلال البلدان لوفورات الحجم، سترتفع علاوات المهارات بسرعة ويتعين على صناع السياسات أن يخططوا لتوفير عرض كاف من الخريجين لتخفيف الزيادة في عدم المساواة في الدخول. و في هذه الاقتصادات تتضح أهمية فيض أثار المعرفة و يستحق التعليم العالي الدعم.

[1] اند رمت س،جيل و هومى خاراس، وجهات العولمة المالية، مجلة التمويل و التنمية ،المجلد 44،العدد 01، مارس 2007، ص 39.

الخلاصة:

تعتبر التنمية الاقتصادي كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لغرض تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد. وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فان متوسط الفرد الحقيقي سيرتفع. كما أنها تحدث تغيرات في كل من الهيكل الإنتاج والسلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء و التي تعتبر من بين الأهداف التي تصبوا إليها عملية التنمية الاقتصادية، إضافة على ذلك أن لها أهداف أخرى اجتماعية و سياسية و ثقافية.

غير أن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، يستلزم تطوير هيكل الاقتصاد القومي و تغيير البنيان الاقتصادي للمجتمع، نظرا لما تصادفه من معوقات اقتصادية و أخرى اجتماعية. ولأجل النهوض بالتنمية الاقتصادية اتبعت البلدان المتخلفة توجهات متباينة بخصوص الاسترتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي و تطويره، و منها من ركز عل تنمية القطاع الصناعي باعتباره قطاعا قائدا و رائدا للتنمية الاقتصادية، و هناك من اتبع إستراتيجية الربط بين الزراعة و الصناعة معا لتحقيق التنمية الاقتصادية، بينما اعتمد آخرون على إستراتيجية الحاجات الأساسية أو إستراتيجية التنمية البشرية بحكم أنها صلب الرفاهية الإنسانية. فالتنمية الاقتصادية لا تعني كيف تغذي الضعفاء و إنما تعني كيف تجعلهم أقوياء.

تمهيد:

قبل ظهور الثورة التكنولوجية و ما أحدثته من فوارق هناك كانت مستويات التطور الاقتصادي بين البلدان المختلفة متقارب و التفاوت لم يكن كبيرا. إلا انه منذ الثورة الصناعية و ما صاحبها من تطور تكنولوجي الذي كان أهم عنصر في إحداث تنمية إقتصادية شاملة، فإن البلدان المتخلفة تراجعت كثيرا بالمقارنة مع البلدان التي سارت في مضمار التصنيع و التقدم و ازدادت الفجوة بينها و بين البلدان المتخلفة.

فإن الخطوة الأولى في دراسة و تحليل عمليات الإنماء في الدول المتخلفة تتمثل في الحصول على صورة اقتصادية عامة لهذه الدول. و تتمخض مثل هذه الصورة ليس فقط عن تبيان طبيعة مشاكل الإنماء في الدول النامية بل و تقترح أيضا نواحي التغييرات الاقتصادية التي يتطلبها إنجاح عمليات الإنماء فيها. و إحدى الطرق المفيدة لرسم هذه الصورة أن تكون على شكل إظهار الأوضاع الإقتصادية و مدى تأثرها بالتكنولوجيا و انتقالها في كل من الدول المتخلفة و المتقدمة.

المبحث الأول : التكنولوجيا و العالم المتقدم

1.التقدم الاقتصادي و معايير التصنيف:

1.1.تعريف التقدم:

هو مصطلح إقتصادي يدل على حالة دولة تشهد نموا اقتصاديا متكاملا و متوازنا بين جميع القطاعات و القدرة على مواكبة التطور الحاصل في العالم بسبب استغلالها الجيد والعقلاني لمواردها الطبيعية والبشرية المتوفرة و تحويلها إلى ثروة متجدد لهدف تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والرقي الثقافي[1].

التقدم بالمقياس المعاصر هو الوضع الذي يصبح عنده الإنسان (المجتمع) في موقف إيجابي فاعل تجاه شروط و جوده الطبيعية و الاجتماعية[2].

2.1.معايير التصنيف و مؤشراتها:

1.2.1. المعايير الاقتصادية و مؤشراتها :وهي أبرز معايير التصنيف وتتمثل في ♂ :- **الدخل الوطني الخام(الناتج الخام و الناتج الداخلي):** وهو عبارة عن مجموع السلع المنتجة والخدمات المقدمة في بلد ما خلال سنة ويلاحظ أن 90% من إجمالي الدخل العالمي تسيطر عليه الدول المتقدمة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 7000 مليار دولار الصومال أقل من 2مليار دولار ♂.- **الدخل الفردي السنوي**:وهو حاصل قسمة الدخل الوطني الخام على عدد السكان وهو مقياس نسبي لوجود دخل مرتفع في بعض الأقطار المتخلفة كالكويت وليبيا باعتبارها دول ببترولية وقليلة السكان.

- **المعيار الصناعي**: وهذا بمراعاة ما يلي:

1.حجم استهلاك المواد الأولية الطاقوية و المعدنية فمثلا بالنسبة لإستهلاك البترول العالمي هي 67% في الدول المتقدمة.

2. وضعية القاعدة الصناعية (تحويلية = تقدم ، استخراجية = تخلف)

[1] http://mrzarzour.maktoobblog.com/1608846/(اطلع عليه يوم 2010/05/08)

[2] عارف دليلة، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف و التقدم و النظام الاقتصادي العالمي،دار الطليعة للطباعة و النشر،بيروت، الطبعة الثانية، 1987، ص 73.

3. نسبة مساهمة الصناعة في الدخل الوطني مثلا 40% في اليابان و 15% في مصر .

4. مقدار إنتاج صناعة الحديد والصلب باعتبارها أم الصناعات اليوم.

5.نسبة الأيدي العاملة الصناعية 35% في ألمانيا 13% في الهند .

- **المعيار الزراعي:** بقياس ما يلي:

1.مدى تقدم و تخلف الزراعي فمثلا مردود الهكتار الواحد من القمح في بريطانيا 65 ق\ه بينما في الهند 20 ق\ه .

2.مدى تحقيق الإكتفاء الذاتي حيث أن الدول المتقدمة مكتفية ذاتيا فينما الدول المتخلفة عاجزة عن تحقيق الإكتفاء .

- **المعيار التجاري:** وهذا بقياس ما يلي :

1. حجم المبدلات التجارية الصادرات والواردات حيث تتميز بضخامتها في الدول المتقدمة، 2040.4 مليار في الولايات المتحدة الأمريكية ، و113.7 مليار دولار فبالبرازيل .

2. عدد المواد المصدرة و مدى تنوعها فالدول المتقدم تصدر أكثر من200مادة صناعية وغذائية بينما الدول المتخلفة هي قليلة التنوع وعبارة عن مواد أولية خام ومحاصيل نقدية.

2.2.1.المعايير الاجتماعية و مؤشراتها:

- **متوسط الدخل الفردي:** العالم المتقدم أكثر من 10 آلاف دولار سنويا العالم المتخلف أقل من 500 دولار سنويا. و الجدول التالي يبين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في بعض الدول النامية و الدول المتقدمة:

الجدول رقم (07): متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في عام 2001، و متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة (1990– 2001) في بعض الدول النامية و الدول المتقدمة.

البيان / الدول	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في عام 2001 (دولار أمريكي)	متوسط معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (1990–2001)(%)
أ.الدول ذات الدخل المرتفع	26710	1.8
1.سويسرا	36970	0.3
2.الولايات المتحدة الأمريكية	34870	2.3
3.اليابان	35990	1.0
ب.الدول ذات الدخل المتوسط	1505	2.0
1.مصر	1530	2.4
2.سوريا	1000	3.4
3.كولومبيا	1910	1.2
ج.الدول ذات الدخل المنخفض	430	1.4
1.إثيوبيا	110	2.6
2.بنجلاديش	370	3.1
3.رواندا	220	2.3

المصدر: محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية مرجع سابق، ص 19.

و يتضح مما سبق، و جود فجوة داخلية كبيرة فيما بين مستويات الدخول في الدول المتقدمة و الدول النامية، وينعكس ذلك بالتالي في انخفاض كميات السلع و الخدمات التي يحصل عليها الأفراد في

الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وبالتالي انخفاض مستويات المعيشة في الدول النامية بدرجة ملحوظة مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة اقتصاديا و تكنولوجيا.

– **نسبة النمو الديمغرافي:** حيث أن نسبة الزيادة الطبيعية مرتفعة في الدول المتخلفة 3%بينما تنخفض في الدول المتقدمة 1%. ♂– **معدل الحياة** : معدل عمر الإنسان كما يسمى بأمد الحياة وهو عبارة عن حاصل قسمة مجموع أعمار المتوفين على عددهم خلال سنة وهو يتأثر بعوامل منها الرعاية الصحية والتغذية و الإستقرار

– **نسبة إستهلاك السكان للمياه العذبة الصالحة للشرب:** حيث أن الدول المتقدمة مكتفية 90% بينما الدول المتخلفة عاجزة مثلا نسبة الإكتفاء للشرب في مدغشقر 6 ♂%– **طبيعة الإستقرار البشري:** ريفي أو مدني حيث ترتفع نسبة سكان المدن إلى 77.7% في الدول المتقدمة ، بينما تنخفض في الدول المتخلفة 40.4 %.

3.2.1. المعايير الثقافية ومؤشراتها :

– **نسبة التمدرس** :العالم المتقدم حوالي 98% العالم المتخلف 60 %.

– **نسبة امتلاك الأجهزة** :الكومبيوتر،الإنترنت و وسائل الإعلام واستخدامها(التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال).

– **نسبة الأمية** : حيث هي مرتفعة في الدول المتخلفة في موريتانيا 48% بينما في الدول المتقدمة شبه منعدمة 0.5% في الولايات المتحدة الأمريكية 0% في أستراليا. ♂– **عدد الكتب المنشورة سنويا** : و الذي يكشف عن المستوى التعليمي والثقافي و التطور الفكري فعددها في كينيا (120) عنوان بينما في ألمانيا يرتفع إلى (72042) عنوان[1].

و قد دعا الحذر في الآونة الأخيرة بصدد مدى دقة حسابات الدخل و الإنتاج و ما وجه إليها من مأخذ وأوجه قصور إلى البحث عن مقاييس أخرى، و من المؤشرات الحديثة تلك التي تستخدم مؤشرات غير نقدية كمقياس للتقدم و النمو، منها نسبة الأمية، قوائم توقعات الحياة، معدلات الوفيات

[1] http://mrzarzour.maktoobblog.com/1608846 (اطلع عليه يوم 2010/05/22)

بين الأطفال، السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد، و مع ذلك فغن كثيرا ما يوجه على تلك المؤشرات العديد من مؤشرات النمو الاجتماعي ليس فيها الحل لمشكلة سوء توزيع الدخل، كذلك فغن هذه المؤشرات تفتقر إلى قاعدة تربطها إلى نظام القيم[1]:

1) **معيار نوعية الحياة:** هذا المعيار يحوي بعض المثالب منها أنه لا يأخذ في اعتباره مستويات الدخل و المقدرة على الشراء.

2) **معيار التقدم البشري:** نجح برنامج الأمم المتحدة عام 1990 في الوصول إلى مقياس جديد عرف " بمعيار التقدم البشري " و يركز هذا المعيار على ثلاثة متغيرات أساسية:

- توقعات الحياة، الأمية، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل بالقوة الشرائية.

2. تأثيرات ثورة تكنولوجيا المعلومات على التنمية الاقتصادية

1.2.التأثيرات الاقتصادية:

1.1.2.التأثيرات الاقتصادية العامة:

تميز إقتصاد ما بعد الثورة بخصائص أساسية هي[2]:

- إقتصاد يعتمد أساسا على المعلومات.
- إقتصاد يرتكز على عنصر المعرفة.
- إقتصاد يقوم على أساس الخدمات.

ويتأثر الإقتصاد عامة بهذه الثورة من خلال جانبين أساسيين:

أولا: خلق عالم إقتصادي جديد تلعب المعلومة فيه الدور الكبر حيث سيصبح للسلع و الخدمات ذات الطبيعة الرقمية و المعلوماتية النصيب الأكبر في ما يسمى بالاقتصاد المعلوماتي و من المرجح ان يحتل هذا النشاط 80 % من النشاط الاقتصادي التقليدي في عام 2012 حسب دراسات منظمة

[1] هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية، مرجع سابق، ص 146.
[2] ممدوح محمد منصور، العولمة دراسة المفهوم والظاهرة و الأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 71.

التعاون الاقتصادي و التنمية. و قد تم صيانة مصطلح اقتصاد المعلومات بواسطة المحلل الاقتصادي الأمريكي porat الذي قام بتحديد الوزن النسبي لحجم النشاطات التي تدخل في عالم المعلومات من خلال الدخل القومي الإجمالي و القوى العاملة و نصيبها في السلع و الخدمات و توصل إلى أن الاقتصاد الأمريكي يمكن وصفه باقتصاد المعلومات[1].

ما أحدثته هذه التكنولوجيا الحديثة للاتصال و المعلومات في اقتصاد اليوم و مجتمعاته يجعل صناعة هذه التجهيزات بحد ذاتها صناعة رائدة و مربحة و فرصة للدول التي تحاول البروز في الاقتصاد العالمي.

تمثل البيانات التالية نسبة صناعة التكنولوجيات الحديثة للاتصال و المعلوماتية في مختلف دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية **OCDE**.

الشكل رقم (06) : نسبة صناعة التكنولوجيا الحديثة للاتصال و المعلوماتية في دول الـــ : **OCDE**

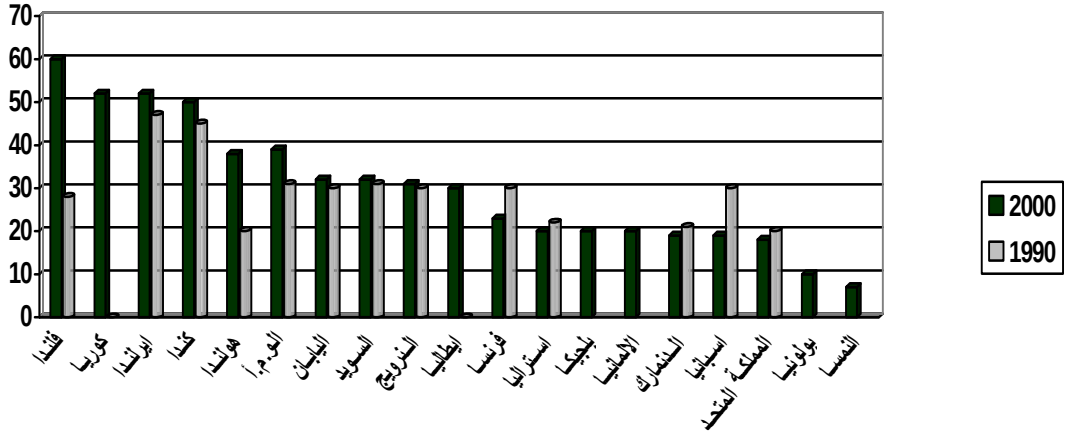

المصدر: أعراب بن عبد الوهاب، التسويق و التكنولوجيا الحديثة للاتصال–دراسة حالة Simo Télécom- مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، الجزائر، 2005، ص 21.

[1] محي محمد سعد، ظاهرة العولمة الأوهام و الحقائق، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999،ص 16.

يؤكد الشكل البياني تقدم دول شمال أوربا على جوانبها حيث تتمثل أكبر نسبة في فلندا و ايرلندا بينما لازالت دول أوربا الشرقية متأخرة نوعا ما على الدول الأخرى حيث تأتي في المراتب الأخيرة كل من النمسا و بولونيا، كما يمكن ملاحظة أن كوريا حققت قفزة نوعية سنة2000 بعد أن كان نشاطها شبه منعدم سنة 1990.

أما الجدول البياني التالي فهو يمثل توزيع صناعة التكنولوجيات الحديثة للاتصال و المعلومات في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.

الجدول رقم(08) : توزيع الاستثمارات في البحث وتطوير تكنولوجيا الاتصال بين دول الـــ : **OCDE**

النسبة / الدول	نسبة توزيع الاستثمارات في البحث و التطوير
الولايات المتحدة الأمريكية	% 50
بريطانيا	% 2
كندا	% 3
فرنسا	% 8
كوريا	% 6
ألمانيا	% 6
اليابـــان	% 21
دول أخـــرى	% 8

المصدر: أعراب بن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 22.

نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بحصة الأسد من الاستثمارات التي تخص البحث و التطوير في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بين دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ثم تليها اليابان في ذلك بينما تتقاسم الكثير من الدول غير الظاهرة على الجدول ما نسبته 8 % من الاستثمارات.

و لقد تغيرت الطرق التي تتم بها المبادلات التجارية سواء من حيث المعاملات الاقتصادية الكبرى أو المعاملات البسيطة و تقدر نفس المنظمة أن 25 مليون في العالم استعملوا الانترنيت وان ربع هذا العدد قد أجرى معاملته الشرائية من بعض المواقع التجارية بما قيمته 110 مليار دولار سنة 1999.

ثانيا: خلق فرص جديدة للتنافس بين الشمال و الجنوب ذلك أن هذه التكنولوجيا الجديدة لا تتطلب إمكانيات ضخمة كما هو الحال في الأنشطة الأخرى، فالتجربة الهندية في مجال الصناعات تقف شاهدا على ذلك فقد وجد هذا البلد نفسه عاجزا عن منافسة دول الغرب و دول جنوب شرق أسيا في مجال الصناعات الثقيلة فاختار أهل الهند اقتصاد المعلومات، حيث خلقت هذه الدولة بيئة ملائمة فنيا و قانونيا لهذا الاقتصاد و أصبحت الهند بالتالي من أكثر الموردين لصناعة البرامج في العالم بحيث أصبح الخبراء من الهند في هذا المجال يشكلون ما نسبته 28 % من إجمالي الخبراء العاملين في صناعة تقنيات المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية و حدها كون هذه الثورة سمحت بخلق مجالات جديدة للنشاط و العمل.

كما تمكنت دول شرق أسيا كالصين، ماليزيا، تايلنديا و الفيليبين و غيرهما من البلدان من تحقيق تقدم سريع في إحداث مجالات التكنولوجيا كما استطاعت الحصول على حصة مهمة من السوق العالمية للموصلات الجزئية و التجهيزات الأخرى المتعلقة بمعالجة البيانات، و من ناحية أخرى فان تطوير قاعدة مهارات محلية في إنتاج البرامج المعلوماتية سيساهم بقر كبير في هذا المجال، فقد شهدت الهند نمو قطاع المعلوماتية لديها بنسبة 50 % خلال التسعينات مما أدى إلى زيادة التصدير و من ثم خلق ألاف الوظائف المحلية و تجميع المواهب التكنولوجية التي أصبحت تلفت انتباه البلدان الصناعية[1].

[1] أعراب بن عبد الوهاب، التسويق و التكنولوجيا الحديثة للاتصال، مرجع سابق، ص 22.

2.1.2.التأثير في العمل:

أثرت التكنولوجيا الحديثة للاتصال أيضا في العمل بصفة مباشرة وذلك من عاملين أساسيين هما:

أ-التأثير على نوعية اليد العاملة حيث أصبح من الضروري أن تكون هذه اليد العاملة مؤهلة و ذات معرفة بتقنيات التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى ضرورة الرسكلة و إتباع الدورات التدريبية في هذه المجالات.

ب -التأثير الثاني و المهم بالنسبة إلى الدول التي تعاني من مشكلة البطالة فهو خلق فرص عمل جديدة فتكنولوجيا الاتصال تخلق ثورة في مكان العمل حيث يفيد التقرير الذي أعدته – منظمة العمل الولية– أن هذه التقنيات قد سمحت بظهور مناصب شغل جديدة و طرق جديدة للعمل، فقد نجحت كوستاريكا في جذب إحدى أكبر الشريكات عالميا في تكنولوجيا الاتصال و ذلك بهدف استخدام اليد العاملة المؤهلة و الرخيصة نسبيا فيها.

2.2.التأثيرات في مجال الزراعة:

شهدت الزراعة أيضا تغيرات بسبب تكنولوجيا الاتصال فقد أوجد العلم الحديث طرق جديدة في الزراعة أدت إلى إحداث زيادة كبيرة في الإنتاجية و إن كانت هذه التأثيرات كثيرة إلا أننا سنتطرق إلى أهمها : انتهجت بنجاح ثمانية أعوان من المفاوضات بشان معاهدة تتعلق بتقاسم المنافع الناجمة من الموارد الوراثية النباتية في نوفمبر 2001.و تحاول التكنولوجيات الحديثة التحكم بقدر كبير في النباتات من حيث القضاء على كل الأمراض التي تهدد النباتات حتى في ألوانها و أشكالها فقد حدث وأن قامت بعض الجهات في اليابان من صناعة البطيخ و الطماطم المكعبة من أجل القضاء على مشاكل التخزين.

و تشمل التكنولوجيا الحيوية طائفة من التقنيات المختلفة مثل تلك المعروفة باسم الهندسة الوراثية و العنصر الأساسي فيها هو القدرة على تحديد المادة الوراثية و تسخيرها بثقة كبيرة و نقل السلالات ذات الصفات الأفضل من كائن و دمجها في أخر و قد مست أيضا الصناعات الغذائية حيث تستخدم التقنيات الجزئية في عدد من القطاعات، و تكنولوجيات الانتاج و الاستنبات و الفصل، و تحقيق تقدم ملموس في كل من المجالات التالية[1]:

[1] أعراب بن عبد الوهاب، التسويق و التكنولوجيا الحديثة للاتصال، مرجع سابق، ص24.

1. الأساليب الفنية في إكثار النباتات.
2. تشخيص الإصابات بالآفات و الأمراض.
3. استنباط نباتات محورة وراثيا، غلة محسنة و مقاومة للإمراض و ذات نوعية غذائية أفضل.
4. استخدام الخرائط الجينية و التقنيات المعلوماتية الحديثة في عملية الانتقاء.

3.2.التأثيرات الأخرى:

رغم كثرة المجالات التي أثرت فيها الثورة المعلوماتية إلا أننا نتطرق إلى أهمها:

1.3.2. الخدمات الطبية والصحة:

قطاع الخدمات بشكل عام يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول الصناعية الكبرى حيث يمثل ثلث الناتج القومي الإجمالي الأمريكي. معظم الخدمات تنتج محليا وتعدل وفق الطلب عليها، وعلم المعلومات والاتصالات ساهم في إلغاء المسافات بين الدول ، فأي أمر يحدث في مكان ما على الأرض يمكن مشاهدته أو سماعه في كل العالم مما يؤدي إلى تقليل تكلفة المعدات والبرمجيات اللازمة، وبالتالي تحسين الخدمات والتي كانت غير تجارية عالمياً وأصبحت ألان تشكل ما بين 20% و 25% من حجم التجارة العالمية.

ففي قطاع الصحة والخدمات الطبية عملية تشخيص الأمراض من قبل الأطباء كانت تعتمد على الخبرة والتخمين في معظم الأحيان، خصوصا إذا كانت الحالة التي يعاني منها المريض جديدة وغير معروفة، مما قد يضطر أحيانا الطبيب إلى مراسلة أطباء زملاء له في دول أخرى للتشاور بينهم في حالة المريض. وهده العملية كانت تتطلب وقتا وجهدا كبيرين قبل التطور العلمي في مجال التكنولوجيا والاتصالات. كذلك الحال في مجال إجراء الفحوصات الداخلية فبدون عمليات التصوير ألشعاعي لم تكن عملية المعاينة الطبية الداخلية سهلة وممكنة. وكذلك الحال بالنسبة للمستشفيات قديما كانت الخدمات الطبية التي تقدمها بسيطة ووسائل التعقيم والراحة الخاصة بالمرضى ليست متوفرة بالشكل السليم، كذلك التقنيات من الأجهزة والمعدات الطبية وغرف العمليات لم تكن متوفرة كما هي بالشكل الحالي.

ولكن مع ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات أصبحت المعلومات الطبية متوفرة للجميع من خلال شبكة الإنترنت وخطوط الاتصال بين المؤسسات الطبية المتطورة في العالم ، فيمكن الآن مشاهدة إجراء عملية جراحة معقدة تتم في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أي مكان بالعالم ببث حي ومباشر .

فأي مرض جديد يتم اكتشافه في أي بقعة من العالم فان كافة الجهات المهتمة بذلك سوف تعرف هذا المرض وأعراضه ومسبباته، وحتى طرق علاجه (إن وجدت) من خلال وسائل الاتصالات والمعلومات حيث يتم الحصول على المعلومة والاحتفاظ بالبيانات الخاصة بهذا المرض ومعالجتها من خلال أجهزة الحاسوب المتطورة وتحويلها إلى معلومات وتخزينها واسترجاعها والاستفادة منها عند الحاجة . كما أنّ الإنسان الآلي يستطيع في يومنا هذا إجراء العمليات الجراحية الدقيقة والمعقدة في الأجزاء الحساسة من جسم الإنسان، من خلال تغذية هذا الإنسان الآلي بالمعلومات الصحيحة والدقيقة عن خطوات إجراء العملية[1].

فقد أصبح بالإمكان في الوقت الحاضر التواصل بين الطبيب والمريض من جهة وبين الأطباء من جهة أخرى من خلال شبكات الاتصال المتطورة.

2.3.2.الثقافة:

بالإضافة إلى وسائل الإعلام التي تطورت بقوة فإن هناك مجالات أخرى ثقافية مستها هذه الثورة حيث سهلت تخزين و توفير الكتب بأقل التكاليف و الأسعار و دون الحاجة إلى مساحة كبيرة و إتاحتها للمستفيدين في شتى أطراف الأرض فقد سمحت التكنولوجيا الحديثة للمكتبات بتخزين كتاب 30 ميجا بايت فقط و الأقراص المتاحة في الأسواق بتخزين ما يعادل 66 كتابا كما أن العالم يتجه إلى تصغير كل شيء حيث يمكن تحميل مكتبة كاملة في الجيب من خلال ذاكرة الفلاش.

و ظهرت إلى الوجود مكتبات افتراضية تسمح لزائر الانترنت بالإطلاع على مختلف الكتب حتى النادرة او المحظورة دون الحاجة إلى التنقل أو البحث بين العناوين و سجلات الكتب بل يكفي كتابة بعض كلمات للبحث من أجل الحصول على الموضوع المطلوب، كما أصبحت العروض المسرحية أو

[1] أحمد مشهور، كلية تكنولوجيا المعلومات،جامعة اليرموك،إربد – الأردن، تكنولوجيا المعلومات وأثرها في التمية الإقتصادية مقال منشور على اللأنترنت تم التصفح يوم 2010/06/12/----http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8631

السينمائية تتوفر للكل من خلال الويب، كما توفرت الكتب للانترنت بكل بساطة على الشبكة حيث يمكن نقله و طبعه إذا أراده في شكله المادي و حتى المحصورة منها[1].

المبحث الثاني: التكنولوجيا و العالم المتخلف

1. التخلف الاقتصادي و فجوة التنمية:

1.1.تعريف التخلف الاقتصادي:

لفظ العالم الثالث يطلق على الدول المتخلفة التي تتمثل في الدول التي يقل متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية لسكانها عن البلاد المتقدمة وذلك على الرغم من إمكان تحسين الأوضاع الإقتصادية فيها بوسائل معروفة وواضحة[2].

ومن خلال هذا التعريف فإن مفهوم التخلف الإقتصادي يفترض وجود موارد كافية يمكن إستغلالها والإستفادة منها ولكن لا يتم إستغلالها وبالتالي فهذا التعريف يميز بين الدول الفقيرة التي تقل فيها الموارد والثروات، وقد تكون هذه الدول الفقيرة راغبة في التقدم، ولكن فقر إمكانياتها المادية يقعدها عن النمو،أما الدول المتخلفة فسبب تخلفها لا يرجع إلى محدودية الموارد الإنتاجية كما في الدول الفقيرة بقدر ما يرجع إلى الإستخدام الرديء للموارد الإقتصادية، وهذا الإستخدام الرديء قد يأتي في صورة إهمال الموارد تمامًا أو الإستخدام الجزئي لها أو سوء إستخدامها كأن تستخدم في نشاط صحيح بنسبة خاطئة أو تستخدم في نشاط خاطئ من الأصل، هذا إلى جانب أسباب أخرى قد تأتي من خارج

[1] أعراب بن عبد الوهاب، التسويق و التكنولوجيا الحديثة للاتصال، مرجع سابق، ص26.

[2] حمدي عبد العظيم، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، .2000 ، ص 12.

العملية الإنتاجية كالبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية وآثار خصائصها السلبية عليها وكذلك الآثار السلبية للعلاقات الإقتصادية الدولية كالإستثمارات الأجنبية وطبيعة المنتجات المتبادلة.

ومما سبق نخلص إلى أن التخلف الإقتصادي ليس مرادفاً للفقر وإنما هو خلل إقتصادي وحضاري وإجتماعي ساعدت علي نشوئه عوامل عديدة وتميزت الدول المتخلفة بوجود موارد ضخمة مع توافر إمكانيات بشرية ومادية لازمة للارتقاء بمستوي المعيشة ومع وجود تخلف في طرائق الإنتاج والتنظيم الإجتماعي والتطبيقات الإقتصادية لإستغلال هذه الموارد ومن ثم النهوض بالدولة المتخلفة والوصول بها إلى درجات عالية من النمو الإقتصادي.

2.1.فجوة التخلف (التنمية):

تعرف الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة باسم " فجوة التنمية " أو فجوة الفقر و كان اهتمام الاقتصاديون خلال الستينات و السبعينات من القرن العشرين بالمفهوم الاقتصادي المجرد للفجوة، ورأوا أن قياسها ممكن بالتعرف على الفرق بين متوسط الدخل الفردي في دول نامية (أو مجموعة دول نامية) و ما يقابله في دول متقدمة (أو مجموعة دول متقدمة). و كانت هناك اعتراضات عديدة منذ السبعينات تثار على المفهوم الاقتصادي البحت (أو المجرد) للفجوة بين الدول النامية و الدول المتقدمة، كما كانت هناك اعتراضات أخرى على نفس المقياس المستخدم في أي حال و هو متوسط الدخل الفردي. ولذلك، تدريجيا، نمت مفاهيم أخرى للفجوة لم تهمل الجانب الاقتصادي البحت (المختص بمستوى المعيشة المادي) و إنما أبرزت أهمية الجوانب الأخرى الاجتماعية و الثقافية و التي لا يمكن فصلها عن الجانب الاقتصادي، مثل مستوى التعليم و الصحة و الإسكان و مياه الشرب النقية ...الخ، و كان قياس هذه الجوانب الأخرى يتم بمقاييس جديدة مناسبة لها[1].

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 02، 03.

وتتسع الفجوة فيما بين البلدان المتخلفة كلما اختلفت معدلات النمو الذي تحققه هذه البلدان، فكلما كانت معدلات النمو المتحققة في البلدان المتخلفة متدنية قياسا بما تحققه البلدان المتقدمة كلما اتسعت فجوة التخلف فيما بينها و العكس صحيح[1].

و الجدول التالي يبن مدى الاختلاف في توزيع ناتج العالم بين الأكثر غنى و الأكثر فقرا.

الجدول رقم (09): سكان العالم و متوسط نصيب الفرد من التاج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

الدول	عدد السكان بالمليون	% من سكان العالم	الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار)	% من ناتج العالم	متوسط نصيب الفرد في العالم بالدولار	متوسط نصيب الفرد في اليوم بالدولار
دول الدخل المرتفع	1000.8	15.8	32715.8	80	32690	89.6
دول الدخل المتوسط	3006.2	47.4	6930.7	17	2305	6.3
دول الدخل	2338.1	36.8	1253.3	3	536	1.47

[1] مدحت القريشي،الاقتصاد الصناعي، مرجع سابق، ص 21.

المنخفض						
العالم	2345.1	100	40899.8	100	6446	17.7

المصدر: عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي،قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق ص 02.

من خلال الجدول نجد انه يعيش نحو 15.8% من سكان العالم في دول ذات دخل مرتفع على 80% من ناتج العالم، بمتوسط دخل للفرد يصل إلى 32690 دولار في السنة أي 84.2% من سكان العالم فإنها تحصل معا عل 20% من ناتج العالم. و تنقسم هذه المجموعة إلى دول ذات دخل متوسط على 17% من ناتج العالم و يصل متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها إلى 2305 دولار في السنة أي نحو 6.4 دولار في اليوم. وسكان هذه الدول يمثلون نحو 47.4% من سكان العالم. أما بقية الدول و المصنعة دوليا في عداد الدخل المنخفض فإنها تؤلف 26.7% من سكان العالم و تحصل على 3% من إجمالي ناتج العالم و يصل نصيب الفرد من الدخل فيها إلى 536 دولار في السنة، اي نحو 1.47 دولار في اليوم.

ففي هذه الإحصائيات الدولية لعام 2004 نجد ما يشير إلى أن بعض سكان أفريقا جنوب الصحراء و سكان آسيا لا يحصل الفرد منهم على أكثر من نصف دولار أو ثلث دولار في اليوم(مثلا:في إثيوبيا نصيب الفرد 0.32 دولار في اليوم، الكنغو الديمقراطية 0.33 دولار في اليوم) إن المقارن هنا تثير الشفقة على الاختلاف الرهيب في توزيع ناتج العالم بين الدول الغنية و الأكثر فقرا.

2.نقل التكنولوجيا و ثقافة الاستهلاك:

1.2.نقل التكنولوجيا:

نقل التكنولوجيا يعني تبادل المعلومات التقنية بشكل يسهل معه تطبيقها تطبيقا علميا، وبصورة عامة فان انتقال التكنولوجيا وذيوعها إنما هو عملية ثقافية واجتماعية وسياسية وليست مجرد تقليد صناعي للبلدان المتقدمة. وتعتبر التكنولوجيا وليدة واقع وظروف اقتصادية واجتماعية معينة فالتكنولوجيا في

الدول الصناعية قد ارتبطت وتفاعلت مع مجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإنها نشأت بالاستناد إلى بيئة متوازنة منحتها الدعم وأمدتها بعناصر التطور اللازمة.

وعلى هذا الأساس فان عملية نقل التكنولوجيا ليس بوسعها العلاج النهائي والشافي لمشكلات البلدان النامية ما لم تقترن بسياسة تنموية واضحة المعالم ومحددة الأهداف يتم من خلالها تهيئة المستلزمات الأساسية التي تمكن من ممارسة الاستيعاب والتكييف والتطوير. وهذا يعني إجراء التعديلات اللازمة على التكنولوجيا المستوردة بذلك الشكل الذي يجعلها أكثر انسجاماً وتفاعلاً مع ظروف وحاجات البلد، ويتحقق ذلك بشكل أساسي من خلال إحداث مزج متلائم للعناصر التكنولوجية المستوردة والعناصر المنتجة محليا.

التكنولوجيا خلقت عالما متواكلا (يتكل بعضه على بعض) وهذه الظاهرة بدأت منذ زمن بعيد، عندما تعلم أجدادنا في بداية الأمر أن الصوان اللازم لصنع الأدوات والأسلحة، يمكن الاتجار به مع الآخرين مقابل الملح والبارود ومع مرور الزمن ازدادت هذه الإستراتيجية تعقيداً، وبدأت تظهر فوائدها المتنوعة وآثارها الاجتماعية فالفينيقيون ابتدعوا الاقتصاديات المنظمة في تجارتهم لما وراء البحار، والبريطانيون جلبوا (نسيج مانشستر) و(سكاكين شيفيلد) للملايين من أولئك الذين لم يألبهوا للحاجة لأي منها في الماضي، وبدأوا يهتمون بأساليب ترويج مخزونهم من الفرو والعاج والشاي والعبيد[1].

ومع استمرار التطور التكنولوجي نمت القرى إلى مدن، وصاحب ذلك نمو موازيا في قطاعي الصناعة والنقل، زادت ظاهرة التواكل الدولي نمواً حتى بلغت مرحلة الخطر، وانبثقت اثر ذلك سياسة التوسع كعربة لنقل المواد الأولية الرخيصة من البلدان المستعمرة من جهة، وللسيطرة على أسواقها التي روجت فيها بضائعها المصنعة من جهة أخرى، ونشأت الشركات متعددة الجنسيات، وكانت شركة شرق الهند من أولها، ثم توسعت هذه الشركات بسرعة لتشمل قطاعات أعمال المناجم والتصنيع والاتصالات، ثم وضّحت جملة من الابتكارات كالتلغراف، والكابل البحري، والراديو، مدى الحاجة إلى الاتفاقيات الدولية التي تضمن التعاون التقني الضروري لتحقيق الفوائد القصوى من هذه الابتكارات واتضح اثر هذه التطورات أن للتكنولوجيا (شهية) عالية للطاقة والمواد الأولية، ورؤوس الأموال

[1] http://www.annabaa.org/nba44/taknolngi.htm(2010/06/21 اطلع عليه يوم)

والخبراء، وأصبحت هذه العوامل تمثل القوى المحركة لقاعدة التواكل الدولي، كما تُعد مصدراً لمعظم التوترات الدولية والاجتماعية التي تركت آثارها السلبية في كافة قطاعات الحياة المعاصرة.

2.2. ثقافة الاستهلاك:

تحول بعض المجتمعات إلى مجتمعات مستهلكة بدل حرصها على أن تكون مجتمعات منتجة.. ينجم غالبا عن غياب الوعي بخطورة هذا الاتجاه الذي لا يلبث أن يتحول إلى ظاهرة تعيق النمو الاقتصادي، سواء على المستوى الفردي أو المستوى الوطني، كما تؤثر سلبا على المشاريع الوطنية الإنتاجية، نتيجة تسرب رأس المال الوطني لتأمين المواد الاستهلاكية ذات المنشأ الخارجي.

1.2.2. تعريف الثقافة:

تعتبر الثقافة من المفاهيم الشاملة التي تحتوي على العديد من العوامل المادية و غير المادية و التي تؤثر على طريقة تفكير الأفراد و أنماطهم السلوكية، فمن المعروف أن الثقافة لا تحدد عمليا طبيعة و تكرار إشباع الحاجات الفسيولوجية كالجوع و العطش فقط، لكن تأثيرها الكبير يمكن التعرف عليه من خلال ملاحظة و استنتاج حجم و نوعية الإشباع المرغوب بين أفراد هذه الثقافة الأصلية بعضهم البعض[1].

2.2.2.ماهية ثقافة الاستهلاك:

إن ثقافة الاستهلاك ثقافة ذات نظرة بنائية شاملة في ضوء المفاهيم والأفكار التي تعرض لها المجتمع وخضع لسحرها الخطير الذي يتجلى في تدبيج كل سلعة معروضة بالكثير من الرتوشات والمميزات التي تجذب المستهلك دون تفكير أو اعتراض عليها. فهناك نزعة استهلاكية مفرطة تكاد تكون قاسما مشتركا بين فئات المجتمع الطبقية كل حسب دخله اليومي بحيث تتسرب هذه النزعة وتجد نفسها بقوة وبنفوذ كبير عند فئة الأطفال والشباب الذين أصبح كل همهم هو البحث عن ما يسد حاجياتهم وكمالياتهم التي لا تعني في قاموس الحياة شيئا اللهم التباهي بها وجعلها عنوانا للتفاخر

[1] محمد إبراهيم عبيدات، سلوك المستهلك(مدخل استراتجي)، دار وائل للنشر،عمان، الأردن، الطبعة الرابعة،2004، ص 374.

والتظاهر. وهذا الأمر أصبح يشكل خطرا على المجتمع كافة لأنه ينتج الكثير من المظاهر الخطيرة التي تعصف بتماسك المجتمع وتعايش فئاته وأفراده. فالموسر الذي يستطيع أن يشتري كل حاجياته وكمالياته من نوع ممتاز وآخر صيحة وتبعا للموضة قد يخلق لنفسه أعداء من الفقراء ومتوسطي الدخل الذين يعجزون عن تلبية حاجياتهم الضرورية فبالأحرى الكماليات التي لا تفيد إلا في التفاخر.

إن المجتمع الذي يدعي البعض فيه التفاخر والتفوق من خلال استهلاكه لمنتوجات الآخرين هو مجتمع متخلف ومازال لا يستطيع التحكم في شهواته ورغباته الحياتية، ولذلك فما دمنا نعتمد على الآخرين في حياتنا فإننا سنبقى تابعين لهم ضعفاء غير قادرين على فرض وجودنا عليهم[1].

3.انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر:

الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة إقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، و تعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الإستثماري، مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية و المتقدمة على حد السواء. و بما أن الكثير من الدول النامية عانت ولازالت تعاني مشكل المديونية و العجز في تمويل إستثماراتها، فإنها قد إتخذته كوسيلة بديلة محاولة إنعاش إقتصادها على المستويين المحلي والدولي، و من أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الإستثماري، هذا الأخير يكون له دور كبير في جذب الأنماط المناسبة من الإستثمارات الأجنبية.

1.3.مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت التعاريف و النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية ، و أهم ما جاء في هذا المجال تعريف صندوق النقد الدولي، الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، " و هو يعكس هدف حصول كيان(عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل

[1] عزيز العرباوي، ثقافة الاستهلاك في مجتمعاتنا، مقال منشور تم التصفح يوم 2010/07/02، على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=171857

بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1]".

2.3.أهداف انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية و ضوابطه:

تتمثل أهم الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من وراء استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى[2]:

1. دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات و الحد من الواردات.
2. زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج و تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.
3. زيادة معدلات العمالة،و تقليل البطالة عن طريق تدريب و تنمية القوة العاملة.
4. تنوع هيكل الإنتاج و الصادرات و تقليل الاختلال في هيكل الإنتاج،و ذلك بزيادة نمو القطاع الصناعي.
5. إكتساب عنصر المعرفة الفنية و الأفكار الجديدة التي تؤدي إلى خلق معارف مستمرة وحديثة.

ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من وضع ضوابط للاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها[3]:

1) و جود خطة مفصلة واضحة المعالم بجميع القطاعات الاقتصادية مع تحديد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المطلوب لكل منها بما يدعم عملية التنمية الاقتصادية و يحقق أهدافها.

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

[2] عليان نذير،منور أوسرير، حوافز الاستثمار الخاص، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف ، عدد 02، ماي 2005، ص 99.

[3] عليان نذير،منور أوسرير، حوافز الاستثمار الخاص، مرجع سابق، ص 100.

2) ضرورة تقيم المشاريع التي يسهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحيتين الاقتصادية و الفنية للحكم على مدى إسهامها في تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني.
3) أن تكون مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تحت نظر الدولة و خاضعة لقوانينها كغيرها من المشاريع الوطنية، و هذا يتطلب استقلال هذه المشاريع بحيث لا تكون في صورة فروع لمشاريع أخرى في الخارج مما يصعب معه متابعة نتائج أعمالها.
4) يجب تحقيق اكبر استفادة ممكنة من مشاريع الاستثمار الأجنبي من خلال اتخاذها كمراكز لتدريب الكوادر العمالية المحلية على التكنولوجيا المتقدمة و إشراك راس المال الأجنبي لاكتساب الخبرة و المعارف لمتقدمة التي يأتي بها المستثمرون الأجانب.

3.3.محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي:

ونتناول فيما يلي أهم المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية[1].

1.3.3.حجم السوق و احتمالات النمو:

يعد حجم السوق و احتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي، و من المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و عدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق و بالتالي لاحتمالاته المستقبلية.

لقد و جدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة و بين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم و التحسن في الاقتصاد القومي و جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.

2.3.3.سياسات اقتصادية كلية مستقرة:

[1] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية- دراسة مقارنة(تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 35.

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار، و تتمتع بالاستقرار و الثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي و الأجنبي، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد و الانفتاح على العالم الخارجي و التي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار. ويتم الوصول الى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم و عجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري.

ويعتبر تطبيق برنامج نشاط للخصخصة جزءا متمما لتطبيق عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامي،فهو عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق و المشاركة في اقتصاد البلد المعني، و بإزالة العقبات المعوقة للاستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التي تملكها الدولة، و من خلال إعطاء إشارة للمستثمر على أن الحكومة المعنية أصبحت ترحب بالاستثمارات الأجنبية خاصة في البنية الأساسية و تحسن الخدمات المرتبطة بالخصخصة.

3.3.3.الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار:

إن وجود إطار تشريعي و تنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، و لكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من أهمها[1]:

أ- و جود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح و الاستقرار و الشفافية.

ب- و جود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع و جود ضمانات كافية لحماية المستثمر معينة من المخاطر مثل: التأميم، المصادرة، فرض الحراسة نزع الملكية، و تكفل حرية دخول وخروج الأموال و حماية الملكية الفكرية.

[1] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية- دراسة مقارنة(تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)،مرجع سابق، ص 37.

ت- و جود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين و التعاقدات، و حل المنازعات التي تنشا بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

4.3.3.بنية أساسية مناسبة:

يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محددا هاما ورئسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص.

4.3. نصيب الدول النامية من الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر:

في الثمانينات كان نصيب الدول النامية من إجمالي الاستثمار العالمي 20%، وفي فترة 1991-1996 بلغ نصيب الدول النامية 33%، بزيادة قدرها 13%، بينما بلغ نصيب الدول المتقدمة 64% في نفس الفترة. وفي هذا الشأن فقد ارتفع نصيب الدول النامية من 12,6 مليار دولار في الثمانينات إلى 51,8 مليار دولار في النصف الأول من التسعينات، وإلى 70 مليار دولار عام 1994، وفي نفس السنة هناك 11 دولة نامية حصلت على أكثر من 76 % من إجمالي الاستثمار العالمي[1].

[1] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر)، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص 107.

وفي الفترات 1980/1975، 1996/1991 ارتفع نصيب دول جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا بما فيها الصين والهند، من الاستثمار الموجه للدول النامية من 26% إلى 62%. في الوقت الذي انخفض فيه نصيب أمريكا اللاتينية والكاريبي من 53% إلى 34%. وحسب تقرير الاستثمار في العالم، انتعشت دول أمريكا اللاتينية ثانية، وحصلت على معظم الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في سنوات 1999/1998، وذلك بنصيب مشابه لنصيب دول شرق آسيا، التي اعتادت الحصول عليه قبل أزمتها المالية في عام 1997. أما في سنة 1995 استضافت دول نامية من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية 80% من الاستثمار الموجه للدول النامية. ومن هنا نستنتج أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يتأرجح بين كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية[1].

فبعد فتح أسواق دول أوربا الشرقية، بعد انهيار الإتحاد السوفيتي أصبحت سوقا واعدة للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة من دول أوربا الغربية. فوفقا لتقارير الاستثمار في العالم 1995، 1996، 1997، 1998 ،1999، 2001، فإن نصيب تلك الدول يتضاعف كل عام، حيث بلغ 72 مليار دولار عام 2001، بسبب السياسات التحريرية، وتوافر العمالة الماهرة والرخيصة، والتقارب الجغرافي من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OCDE)**.

كما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية من 238 مليار دولار في عام 2000 إلى 205 مليار دولار في عام 2001. إلاّ أن الجزء الأعظم من هذا الانخفاض اقتصر على عدد قليل نسبيا من البلدان المضيفة، وبصفة خاصة شهدت ثلاثة اقتصادات، الأرجنتين والبرازيل وهونغ كنغ (الصين) –انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بمبلغ وصل إلى 57 مليار دولار. وتظل إفريقيا تشكل متلقيا هامشيا للاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أن هذه التدفقات الواردة إليها قد ارتفعت من 9 مليارات دولار في عام 2000 إلى أكثر من 17 مليار دولار في عام 2001، وهذه الزيادة تبدو ملفتة للنظر لأول وهلة، ولكنها تخفي حقيقة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم البلدان الإفريقية قد ظلت تقريبا على نفس المستوى الذي بلغته عام 2000.

[1] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر)، مرجع سابق، ص 108.

أما الزيادة بمقدار 8 مليار دولار فتعزي إلى حد بعيد إلى عدد قليل من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة، ولاسيما في جنوب إفريقيا والمغرب، وإلى الطريقة التي تنعكس بها في إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (10): نصب بعض الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2007- بالمليون دولار-

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	438	1196	1065	634	882	1081	1795	6000
مصر	1235	510	647	237	2157	5376	10043	10000
تونس	779	486	821	584	639	782	3312	10000
تركيا	982	3352	1137	1752	2883	9803	20120	19400

Source: (UNCTAD), United Nations Conference on Trade and Development World Investment Report.2007 ،www.unctad.org

من الملاحظ على هاته البلدان الساحلية و رغم تخلفها إلا أنها استطاعت جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و بنسب متزايدة على مر فترات من الزمن، و لو أخذنا تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لوجدنها آخذة في الازدياد ومن 438 مليون في عام 2000 أكثر من 6 مليار دولار في عام 2007 نتيجة للامتيازات والحوافز و ما أسفر عن الاستقرار السياسي.غير أن هناك تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول مثل تونس و تركيا نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر تتزعمه الشركات العابرة للقارات(الشركات متعددة الجنسيات[1]) التي تبلغ حوالي 63 ألف شركة يتبعها حوالي 690 ألف شركة تمثل في الواقع القوى الفاعلة الرئيسية في تعميق عولمة الإنتاج و نقل الخبرات و التكنولوجيا.

5.3.دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا :

تسعى غالبية الدول النامية – إن لم يكن كلها– للبحث عن الإستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره وسيلة مكملة للإستثمار المحلي، فضلا عن كونه طريقة فعالة لإكتساب المزيد من التقدم الحاصل في مجال التكنولوجيا الملائمة.

1.5.3.تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على تحويل التكنولوجيا :

ويمكن نقل التكنولوجيا بين جهة و أخرى بواسطة قنوات متعددة كالتراخيص المشاريع المشتركة الإستثمار الأجنبي المباشر وإستيراد معدات إنتاج السلع الرأسمالية[2].

و يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية حول الإستثمار في العالم لعام 1992، إلى أن الصفقات المبرمة بين الشركات الأم و تبعاتها أو فروعها في الدول المضيفة قد شكلت 80 % من الصفقات الدولية التي تتضمن عناصر تكنولوجية.

و يمكن أن تتم عملية نقل التكنولوجيا من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق عدة صورمن أبرزها تحفيز التقليد و تنشيط الطلب على منتجات تتضمن محتوى تكنولوجي أكثر حداثة، و كذلك انتقال العمالة التي توظفها الجهة المستثمرة دون فقدانها للميزة النسبية التي تملكها من جراء حيازة التكنولوجيا بواسطة تقديم أجور لموظفيها تفوق ما يمكن أن يحصلوا عليه من المنافسين المحتملين في البلد المضيف.

و يتوقف محتوى عمليات نقل التكنولوجيا التي تتم بفضل الإستثمار الأجنبي المباشر من الشركة متعددة الجنسيات إلى أحد فروعها في البلدان المضيفة على عدد من العوامل، من بينها :

[1] الشركات متعددة الجنسيات تلك التي تمتلك وتراقب المؤسسات الإنتاجية في أكثر من دولة.

[2] سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2004، ص 100.

– خصائص المجال الإنتاجي الذي يقع ضمنه الإستثمار.

– الشروط القائمة في الإقتصاد المضيف، من تشريعات و قوانين تحكم التنافس، تحمي الملكية و التوظيف و توفر المهارات البشرية.

– إستراتيجية الشركة الأم التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به.

و في إطار دراسة تحويل التكنولوجيا عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر، يبرز مفهوم " الطاقة العلمية و التقنية الوطنية"، الذي ينشأ إنطلاقا من العناصر الآتية:

– عدد مراكز البحث، تجهيزاتها و ظائفها (البحث الأساسي و البحث التطبيقي).

– قدرة الصناعات المحلية على إستعمال التكنولوجيا الجديدة التي تم تحضيرها في مراكز البحث.

– القدرة على تكوين يد عاملة مؤهلة.

– قدرة البلد و المؤسسات على إستعمال العناصر السابقة من أجل بلوغ الأهداف المسطرة.

و يمكن تقسيم الطاقة العلمية و التقنية الوطنية إلى أربعة أقسام حسب درجة دمج الوظائف التالية: البحث الأساسي، البحث و التطوير، الإنتاج و العملية التجارية.

و نقول أن الطاقة العلمية و التقنية الوطنية مستقلة إذا إجتمعت الوظائف الأربعة، و بالتالي تملك مقدرة تامة على الإبداع، و في المقابل تكون مجرد مستعملة، و هذا عندما تغطي العملية التجارية فقط، و من أجل توضيح ذلك نأخذ الجدول التالي[1]:

[1] سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مرجع سابق، ص 101.

جدول رقم(11): نماذج الطاقة العلمية و التقنية الوطنية

الوظائف / الطاقة العلمية و التقنية الوطنية	العملية التجارية	الإنتاج	البحث والتطوير	البحوث الأساسية
مستعمل	**T**	**O**	**O**	**O**
مقلد	**T**	**T**	**P**	**O**
متخصص	**T**	**T**	**P**	**P**
مستقل	**T**	**T**	**T**	**T**

T: تمارس التكنولوجيا على مجمل الأنشطة.

P: تمارس التكنولوجيا على جزء فقط.

O: الممارسة منعدمة.

المصدر: سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مرجع سابق، ص 101.

و في هذا الإطار يمكن أن نتساءل إذا كان تحويل التكنولوجيا يتم بنفس الكيفية بالنسبة لجميع الدول و بالأخص تلك التي لا تتوفر على طاقة علمية و تقنية وطنية أو لا تسمح لها الظروف بذلك؟

و في الواقع، لا تقوم الشركة الأجنبية بتحويل تكنولوجيتها تلقائيا، حيث أن إمتلاك تكنولوجيا جديدة يشكل مصدر ميزتها الإحتكارية، و بالتالي فهي تقبل الإحتفاظ بموقعها الإحتكاري لأطول فترة ممكنة معتمدة على نشاطات البحث و التطوير من أجل إنتاج و بيع منتجات جديدة[1].

[1] Denis Tersen, Jean-Luc Bricout, L'investissement international, Armond Colin / Masson, Paris, 1996, P188.

إن الجزء الأساسي من التحويلات التكنولوجية يتم داخل الشركة الأجنبية التي تقوم بتطوير تكنولوجيتها في البلد الأصلي، ثم تعمل على إستغلال هذه الميزة في الخارج عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر. و بالتالي فإن ما يميز التحويل التكنولوجي أساسا هو هيمنة التحويل الداخلي على التحويل الخارجي

و لقد جاء في تقرير التنمية الصناعية لسنة 2003، أن معظم الدول النامية التي إستطاعت أن تحقق نتائج جيدة، إتبعت إستراتيجيات جد متنوعة من أجل تطوير و تحسين موقعها التنافسي على المستوى الدولي، وهذا عن طريق البحث و التطوير على المستوى الوطني أو عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر أو عن طرق الإمكانيتين معا.

2.5.3.الإستثمار الأجنبي المباشر و طبيعة التكنولوجيا المحولة و تكلفتها :

من المعروف أن الشركات متعددة الجنسيات غالبا ما تكون الأكثر تفوقا من الوجهة التكنولوجية في المجال الذي تعمل ضمنه، و هي تقوم – على نحو روتيني– بنقل المعارف التكنولوجية التي تقوم بتطويرها إلى الشركات التي تقع ضمن نطاق منظومتها الإنتاجية، عبر ما يسمى بالأنماط الضمنية، كما توفر قسطا من هذه المعارف إلى المؤسسات الأخرى، التي تتعامل معها، عبر ما يسمى بالأنماط الخارجية، أي بواسطة الترخيص و المشاريع المشتركة و التلزيم الضمني و التحالفات الإستراتيجية أو بيع السلع الرأسمالية.

إن الكثير من الدول النامية تبدي قلقها حول نوع التكنولوجيا التي يمكن تحويلها عن طريق الشركات متعددة الجنسيات؛ فيما إذا كانت تلك التكنولوجيا ملائمة لظروفها الخاصة، في علاقتها بالمشكلة التي يصنعها فائض العمالة و ندرة رأس المال و الحجم المحدود للأسواق الوطنية.

وهذا لكون أنه في كثير من الأحيان، لا يتم مراعاة توافق التكنولوجيا المحولة من طرف الشركات متعددة الجنسيات و الحالة الاقتصادية و الاجتماعية،.... للدول المضيفة، فهي لا تتناسب مع واقع تلك الدول في كل أوجه الحياة، و إنما طبيعتها تقوم على أساس معايير وأساليب مطبقة في البلد الأصل للشركة متعددة الجنسيات[1].

[1] سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية،مرجع سابق، ص 104.

وحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية حول الإستثمار في العالم للعام 2000، فإن هناك بعض الملاحظات حول أنماط نقل التكنولوجيا التي تتبناها الشركات متعددة الجنسيات[1].

- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بنقل تكنولوجيا أحدث و أكثر إنتاجية إلى فروعها، مقارنة بما توفره لجهات أخرى في الدول النامية المضيفة، و التي تسعى إلى الإنتقال إلى إقتصاد السوق.
- بصورة عامة فإن الدول الأكثر تقدما تحصل على التكنولوجيات الأكثر تعقيدا وحداثة من الشركات متعددة الجنسيات مما تحصل عليه الدول الأقل تقدما.
- على الرغم من أن الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن من نقل التكنولوجيا الأكثر حداثة و إنتاجية، فإنه يشكل نمطا أكثر كلفة مقارنة بأنماط أخرى، هذه الأخيرة يمكن اللجوء إليها لنقل التكنولوجيا، كالترخيص مثلا، هذا بالطبع عندما يكون نقل التكنولوجيا بواسطة الترخيص ممكنا.

و بصفة عامة، فإن التكنولوجيا التي تقبل الشركات متعددة الجنسيات نقلها بواسطة الترخيص تكون في الغالب أقل حداثة و إنتاجية مما تقبل نقله عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر.

- تتفاوت العلاقات المألوفة أساسا للتحالفات الإستراتيجية، عبر مجال متسع نسبيا، يضم من جهة المشاريع المشتركة و في الجهة المقابلة نجد أنه يضم الإتفاقيات التعاقدية.

و يشكل التحالف – في معظم الأحيان– أداة فعالة لنقل التكنولوجيا، إلا أن التحالفات الإستراتيجية غالبا ما تقتصر على التعامل بين شركات الدول المتقدمة أو من الدول النامية الأكثر تقدما، هذه الأخيرة نجحت في بناء قواعد تكنولوجية تسمح لها بإستيعاب وإستثمارالمعارف التكنولوجية المتاحة نتيجة التحالف.

أما فيما يخص تكلفة التكنولوجيا المحولة عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، نجد أنه يخطأ من يتصور إمكانية الحصول أو إستخدام إختراع دون تكلفة أي أن الدول المضيفة لا يمكنها الحصول على التكنولوجيا دون تكلفة أو حتى بتكلفة في بعض الأحيان.

[1] عمر البزري، نقل التكنولوجيا و أنماط الإستثمار الأجنبي المباشر في : الإسكواش، نقل التكنولوجيا و التجديد التكنولوجي في دول اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الرياض، 2001، ص ص 20،21.

فهي ليست منفعة عامة يمكن لأي فرد أو شركة إستخدامها دون مقابل، و إذا كان من المتفق عليه أن أي إختراع جديد لا ينطوي فقط على الكثير من المخاطر، بل أيضا يتطلب إمكانيات مادية و بشرية فضلا عن أنه يعتبر مصدرا للأرباح، فإن المشتري في هذه الحالة يجب أن يدفع مقابلا مجزيا يتناسب و جدوى هذا الاختراع، أو أنه سوف يتحمل تكلفة تتناسب وطبيعة التكنولوجيا المختارة[1].

ومن هنا فإنه في غالب الأحيان تجبر الدول النامية المضيفة على تحمل أموال طائلة من أجل الاستفادة من التكنولوجيا المحولة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، وهذا التضخم هو نتيجة للميكانيزم المألوف لتسعيرة التحويلات داخل المجموعة متعددة الجنسية، مما ينعكس سلبا على المؤسسات المتحصلة.

فعن مؤتمر وزراء الأفارقة للصناعة و التجارة، الذي إنتهى إلى أن إنشاء مصنع " مفتاح باليد" معطى من طرف الشركات الخاصة الأجنبية يكلف ثلاثة أضعاف في بلد إفريقي مقارنة بما يكلفه نفس المصنع ببلد في أوربا الغربية، و ذلك لأن التكاليف المباشرة و غير المباشرة لا يتم مراقبتها من طرف المؤسسات المحلية، بل تمر تحت المراقبة المباشرة للشركات متعددة الجنسيات، هذه الأخيرة تعمل على الرفع من مراقبتها أيضا على المتحصلين على التكنولوجيا، و ذلك بفرضها المشاركة في الأرباح المحققة.

و تجدر الإشارة إلى أن قضية تقدير أو قياس تكلفة التكنولوجيا المحولة، تثير الكثير من القضايا أو تواجه العديد من المشكلات، يمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

1. عدم وجود سوق حرة تتمكن من خلالها الدول النامية من شراء نوع تكنولوجيا معين و ذلك في ضوء قوى العرض و الطلب.

إرتفاع التكلفة الحدية الخاصة بتنمية أو إبتكار أحد الأنواع أو البدائل الأخرى للتكنولوجيا المستخدمة في نشاط إنتاجي معين، و بصفة خاصة تلك الأنواع المتميزة أو المتفردة، وهذا يشكل صعوبة بالنسبة للدول النامية على وجه الخصوص.

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص ص 449، 451.

2. من أجل تطبيق نوع جديد للتكنولوجيا، يجب تهيئة البيئة المناسبة لإنجاح هذه العملية، و تنطـــوي هذه البيئة على الخبرات و المهارات اللازمة لإستخدام التكنولجيا، التسهيلات الإنتاجية و الخدمات المرافقة الأخرى بمستوى معين... إلخ.

إن الكثير من الدول النامية تعاني نقص الخبرات و الكوادر الإدارية و الفنية و غيرها من متطلبات نقل التكنولوجيا، خاصة المتقدمة منها، و من هنا يتوجب عليها تحمل عبئ التكاليف المرتفعة من أجل شراء أو إستخدام نوع معين من التكنولوجيا (خاصة الأنواع الفريدة والمتقدمة).

وعلى الرغم من المشكلات السابقة، فإنه يمكن للدول المضيفة في بعض الحالات الخاصة، مثل الصناعات البسيطة أو المنتجات النمطية أو المشروعات الإنتاجية التي تتصف بالإستخدام المكثف للعمالة أن تصبح في موقف أفضل إذا قامت بشراء بعض عناصر التكنولوجيا المستخدمة في هذه المجالات، و في مثل هذه الحالات تكون تكلفة التكنولوجيا
المحولة معقولة نسبيا، إلى جانب إنخفاض تكاليف التهيئة و التدريب اللازمين للعمالة الوطنية،بالإضافة إلى ذلك يمكن تجنب تحكم الشركات متعددة الجنسيات في إستخدام هذه الأنواع من التكنولوجيا.

و بالنسبة إلى أنواع تكلفة نقل التكنولوجيا عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر، يمكن الوقوف على الأنواع الآتية:

- التكاليف الناشئة عن تهيئة و إعداد المناخ أو بيئة العمل الملائمة للتكنولوجيا المنقولة (تنمية و تدريب القوى العاملة) .
- التكاليف الناشئة عن مقاومة التغيير أو عدم قبول التكنولوجيا الأجنبية.
- التكاليف الناشئة عن توفير خدمات البنية الأساسية اللازمة.

الخلاصة:

تبرز أهمية التكنولوجيا، ضمن عملية التنمية الاقتصادية، كقضية مركزية و أساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي و الاجتماعي و القضاء على التخلف الاقتصادي و تحقيق التقدم الحضاري، حيث أن جوهر التخلف الاقتصادي في البلدان النامية يكمن في تخلف القطاعات الاقتصادية الناجم عن ضعفها التكنولوجي رغم ثرائها بالموارد الطبيعية ، و لهذا فإن البلدان النامية تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية نقل التكنولوجيا إليها و سعيا منها للاستفادة منها، خاصة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم كقاعدة مهمة للانطلاق نحو التقدم الاقتصادي من خلال استخدام التكنولوجيا في تطوير قطاعات الصحة والسياحة والنقل والمواصلات والبناء والتشييد وغيرها، و استغلال ثرواتها بأقل التكاليف بهدف تطوير و تغيير التقسيم الدولي للعمل و تنويع الهيكل الإنتاجي و تكثيف ارتباطاته التكنولوجية و إرساء القاعدة المادية و التقنية للتطور الاقتصادي، و تعزيز دور اقتصادها الوطني في الاقتصاد العالمي.

الخـــاتمة

لقد حاولنا خلال هذا البحث تقصي أثر التطور التكنولوجي، و التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات لأنها من أهم التكنولوجيات الموجودة في عصرنا الحالي والتي ساهمت بدرجة كبيرة في تطوير الاقتصاد وتسهيل المعاملات ، وكان إدخالها على مختلف أنشطة الحياة، و التنمية الاقتصادية بصفة خاصة ضرورة يفرضها الواقع والمنافسة ، فهي تتيح الفرصة للتخلص من بعض المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد نتيجة اعتماده لتقنيات تقليدية غير فعالة.

في هذا العصر الرقمي الذي تنتشر فيه الانترنت انتشارا مذهلا ، ظهر في أدبيات الاقتصاد أفكار اقتصادية جديدة تتخذ من تكنولوجيا الإعلام و الاتصال مرتكزا لها، كالاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد الجديد القائم على الانترنت وتكنولوجيا المعلومات التي تعتبر القوة الحالية والقادمة لجميع الدول ، وقد أسهم ذلك في توسيع دائرة حجم التبادل التجاري بين الدول ، وأضحى الاقتصاد العلمي يعتمد على تجارة الكترونية تنافسية واسعة لمختلف السلع والخدمات وأصبحت مجالا خصبا أمام الدول للاستفادة منها كوسيلة حديثة لزيادة حجم منتجاتها وتحقيق معدلات نمو أعلى في اقتصادياتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة. و من هنا فإن الدول التي لا تمتلك مقومات التكنولوجيات الحديثة ينبغي عليها و ضع الأرضية المناسبة لدخول هذا العالم و تحسين البنية التحتية لنقل التكنولوجيا و حسن استغلالها و العمل على تطويرها و الرفع من مستوى خدماتها و هذا ما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الجديد.

و قد أدى ظهور استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال غلى تطور الاقتصاد المرتكز على المعرفة و تزايد الاهتمام بالرأس مال اللامادي و هذا بدوره يتطلب زيادة مناصب العمل ذات الكفاءات العالية كما أن هذا التوسع في الاقتصاديات المرتكزة على المعرفة جعل تنافسية الدول و المؤسسات تقوم أساسا على قدرة تملك قاعدة الكترونية و استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في جميع المجالات و مناها المعاملات الاقتصادية.

والحقيقة أن تتابع و تألق التطورات العلمية العالمية الهائلة في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال زادت من عمق فجوة التنمية (التخلف) الموجودة، و تكمن خطورة هذه الفجوة في أن حيازة التكنولوجيا الإعلام و الاتصال و المهارات التي تتعامل معها يمكن أن نعطي أفضلية اجتماعية و اقتصادية للحائزين عليها على من لا يحوزها سواء كانوا دولا أو مؤسسات أو مواطنين، و إذا أمعنا النظر في الفجوة الحاصلة بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة يمكننا أن نبين بسهولة ضخامة هذه الفجوة الرقمية خاصة فيما يتعلق بعدد مستخدمي الانترنيت و توافر أجهزة الاتصالات و ما حققته من نتائج.

إن ما تحتاجه الدول النامية هو الوعي الكافي للتحديات التي تعترضها في ميدان المعرفة العلمية و التكنولوجية، فلا بد لحكومات هذه الدول أن تعد العدة كي تقلص من هاته الفجوة و أن تضع الإجراءات و القواعد الميسرة و المحفزة للإفراد و المؤسسات لممارسة الأنشطة و استثمار الأموال.

وفي مقابل ذلك فان و واقع التطور التكنولوجي و ما أحدثه في اقتصاد الجزائر، لازال هناك تأخر كبير عن الركب العالمي المتقدم، بسبب السياسات التي انتهجتا الجزائر في إطار تحديد أولوية التنمية التي ركزت على سياسة التصنيع خاصة جانب المحروقات بحكم ضخامة مورده على حساب الزارعة و رغم مساحتها الشاسعة و باقي القطاعات الأخرى، لأن الصناعة في الجزائر ما زالت تعاني من قلة القدرة التنافسية لمنتجاتها وضعف البنية الأساسية اللازمة للتصدير كنقص طاقات النقل والتخزين وارتفاع تكلفتها، وصعوبة الحصول على المعلومات التجارية، وضعف أساليب التسويق وغياب الإطار المؤسسي لتنمية الصادرات الجزائرية، و التي لم تأتي بنتيجة مجدية جعلها دوما تتخبط في أزمات إقتصادية، كما أن جذب الاستثمار الأجنبي إلى الوطن ركز على النفط و الغاز، بينما شجع بعض المتعاملين الأجانب على غزو السوق الجزائرية و توسعت رخص الاستغلال و الاستثمار في قطاع الاتصالات خاصة مجال الهاتف النقال و تم عرض خدمات ذات جودة عالية، كما عرف قطاع الانترنيت إقبال كبير من طرف المهتمين، و هذه التطورات تترجم بصورة و واضحة الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتدارك التأخر و التغلب على معوقات التنمية و التقدم الاقتصادي و الاندماج في الاقتصاد الجديد و اللحاق بركب الثورة المعلوماتية، فالجزائر لازالت تعاني من عدة معوقات منعت تحقيق الاندماج في القاطرة الاقتصادية العالمية المتجهة نحو اقتصاد المعرفة وهذا راجع أساسا إلى غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية للقيام بعمليات اكتساب التكنولوجيا و التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة إعتماده على الريع البترولي، فالتطبيقات التكنولوجية الجديدة

في الجزائر لم تمس القطاع الصناعي، ولم تكن محرك التفاعل مع الاقتصاد و لم تلعب دورها كوسيلة استدراك اقتصادية في التنمية.

إن درجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الجديد في بلادنا لازالت ضعيفة و هذا مقارنة بالدول المتقدمة لذلك ونجد أن العديد من مؤسساتنا الاقتصادية تفضل عدم الدخول مباشرة في عالم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و الاستخدامات التجارية للانترنيت و هناك نسبة كبيرة من هذه المؤسسات تربط غياب قوانين واضحة تنظم استعمالاتها، و هنا تظهر ضرورة التفكير في الإطار القانوني الذي يضمن ممارسة الأعمال الالكترونية و ينظم استعمال التكنولوجيا عامة و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال خاصة و مسائل التعاقد بين الأطراف بواسطة شبكة الانترنت، كذلك عدم الاستعمال الموسع للتكنولوجيا في مجال الإنتاج الصناعي و التنوع الزراعي و قطاع الخدمات على اختلاف مهامه.

إن دراسة أثر التطور التكنولوجي على التنمية الاقتصادية في الجزائر يقودنا إلى تقديم مجموعة من التوصيات و التي تتمثل أساسا في ما يلي:

- التقدم التكنولوجي خاصة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال أحدثت نقلة نوعية في المناخ الاقتصادي للدول المتقدمة، حيث ساهمة في زيادة الإنتاجية و زيادة النمو الاقتصادي فلابد من التوسع في استعمالاتها داخل الوطن عن طريق زيادة الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال للحد من فجوة التنمية.
- يواجه الاقتصاد الوطني و المجتمع بأكمله الانتشار الواسع للعلوم و التقنيات الجديدة و هذا بدوره يؤدي إلى طلب مستخدمين قادرين على التكيف مع أوضاع معقدة و في تطور مستمر، ولن تكون هاته المواجهة محسومة لصالح التنمية الوطنية إلا عن طريق توفير مراكز البحث و التطوير لأجل التجديد و الإبداع التكنولوجي و ما تحتاج إليه بتمويل دائم.

- ضرورة تحسين البنية التحتية للاتصالات و تطويرها لتقليص الفجوة، مع العمل على توفير أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الجديد.

- العمل على التوعية المستمرة بأهمية المعاملات الالكترونية، مع تعميم استخدام الانترنت بتوسيع شكاتها للمساهمة في انتشار التجارة الالكترونية.

- مراجعة برامج التكوين و تأهيل الموارد البشرية لمسايرة التحولات الاقتصادية مع إعطاء أهمية اكبر للرأس مال الفكري لضمان الدخول في عصر المعلومات و مواكبة التطورات العلمية في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

- ينبغي على كل مؤسسات القطاعات الاقتصادية مراقبة حركية نمو التكنولوجيا و الصناعات و أن تعمل على إدماج و وظيفة البحث و تنمية التكنولوجيات في مخططاتها و برامجها التنموية.

قائمـــة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

1. الأخرس إبراهيم ، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات على الدول العربية(الانترنيت و المحمول نموذجا)،ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع –القاهرة مصر،**2008**.

2.البزري عمر ، نقل التكنولوجيا و أنماط الإستثمار الأجنبي المباشر في : الإسكواش، نقل التكنولوجيا و التجديد التكنولوجي في دول اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الرياض **2001**.

3. الحاج طارق ، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **1998**.

4. الشنوانى صلاح ، المسير التكنولوجية للصناعة الحديثة في بيئات غربية و غير غربية، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، **2002**.

5. الشامي حسن، وسائل الاتصال وتكنولوجيا العصر، المكتبة الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، **1992**.

6. الصاوى ياسر ،إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر و التوزيع، القاهرة مصر،الطبعة الأولى ، **2007**.

7.القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية،نظريات وسياسات و موضوعات،دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،عمان، الطبعة الأولى،**2007**.

8.القريشي مدحت ، الاقتصاد الصناعي،دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الثانية **2005**.

9. أحمد الدوري محمد، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **1983**.

10.أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر **2003**.

11.إبراهيم عبيدات محمد، سلوك المستهلك– مدخل استراتجي– دار وائل للنشر،عمان، الأردن الطبعة الرابعة،**2004**.

12. بن شهرة مدني ، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، **2009**.

13. بكري كامل ،التنمية الإقتصادية ، دار النهضة العربية، بيروت، **1986**.

14. بيومي حجازي عبد الفتاح، الأحداث و الانترنت، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2001.
15. بهجت فا يد عبد الحميد، إدارة الإنتاج، مكتبة عين شمس، مصر، **1997** .
16. جمال الدين صلاح الين ،عقود نقل التكنولوجيا دراسة في إطار القانون الدولي الخاص و القانون التجاري الدولي، دار الفكر الجامعي ، السكندرية،**2005** .
17.دليلة عارف ، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف و التقدم و النظام الاقتصادي العالمي،دار الطليعة للطباعة و النشر،بيروت، الطبعة الثانية،**1987.**
18. حنفي عبد الغفار، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، **2002.**
19. حسين خلف فليح، اقتصاد المعرفة،جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان–الأردن،**2007.**
20. حسب الله محمد أميرة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية– دراسة مقارنة(تركيا– كوريا الجنوبية– مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية **2005.**
21. حمدي عبد العظيم، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، دار الفكر العربي القاهرة، **2000.**
22. يسري أحمد عبد الرحمن ، محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة،الدار الجامعية الإسكندرية، **2007.**
23. يزيد الوليد بشار، التخطيط و التطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، دار الراية للنشر و التوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، **2008.**
24.كاظم المحنه فلاح ، العــولمة والجدل الدائر حولها، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ، **2000.**
25. معروف هوشيار ،تحليل الاقتصاد التكنولوجي ،دار جرير للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الثانية **2006** .
26. محمد مرسى نبيل، التقنيات الحديثة للمعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر**2005.**
27. محمود الاقداحي هشام، معالم الإستراتجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،**2009.**
28.مدحت مصطفى محمد، سمير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، **1999.**
29.محمد منصور ممدوح، العولمة دراسة المفهوم والظاهرة و الأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، **2003.**

30.محمد قنوص صبحي ، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، **1999.**

31.محمد سعد محي، ظاهرة العولمة الأوهام و الحقائق، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، **1999.**

32.محمد جابر سامية ،نعمات احمد عثمان، الاتصال و العلام،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية **2000.**

33. محمد عبد القادر عطية عبد القادر، إتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية مصر **2003.**

34. سعدي نصيرة بوجمعة ،عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،**1992.**

35. سعيد أوكيل محمد ، اقتصاد و تسيير الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، **1994.**

36. سعيد أوكيل محمد ، وظائف ونشاطات المؤسسات الصناعية ،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر ، 199**2.**

37. سنو مي العبد الله ، الاتصال في عصر العولمة ،الدار الجامعية،بيروت ، **2001.**

38.عبد الحميد عبد المطلب، لنظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية، الدار الجامعية الإسكندرية، **2003.**

39.عبد الهادي محمد فتحي، المعلومات وتكنولوجيات المعلومات على أعتاب قرن جديد، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر **2000.**

40. عثمان يوسف ردينة، وآخرون، تكنولوجيا التسويق ،دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان الطبعة الأولى، **2004.**

41. عباس العلاق بشير، تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الأعمال مدخل تسويقي ،الوراق للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،الطبعة الأولى،**2002.**

42.عباس صلاح ، العولمة و آثارها في البطالة و الفقر التكنولوجي في العالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، **2004.**

43. عبد العزيز عجمية محمد ، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا ، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية .، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر، **2006.**

44. عبد العزيز عجمية محمد ، محمد علي الليثي ، التنمية الإقتصادية : مفهومها ، نظرياتها و سياساتها الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر **2004.**

45. عبد الله صابغ يوسف ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، **1985**.

46.عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر)، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، **2002**.

47. عمر حسين، التنمية و التخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار الشروق، جدة، **1978**.

48.عباس صلاح ، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر**2008**.

49. فهمي حيضر معالي ، نظم المعلومات–مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية الإسكندرية مصر،**2002**.

50. صقر عاشور أحمد وآخرون، آفاق جديدة في التنمية البشرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، **1997**.

51. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر**2003**.

52. راغب البخار فريد ، إدارة الإنتاج و التكنولوجيا، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية **1997**.

53. تودا رو ميشيل ،ترجمة ،د.محمود حسن حسني،د.محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، **2006**.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

1- Jakobiak François, L’intelligence économique, 2 éditions, éditions d’organisation, Paris,2001

2- Bril Man Jean, Les Meilleurs Pratiques du management, Les éditions d’organisation, Paris, France , 2001.

3- Gode Fray darg Nguyen, L’entreprise numérique, Economica, Paris, France, 2001.

4- Paquin Michel, Gestion des technologies de l’information, Les éditions Agence d’arc, sans place, canada, 1990.

5- Carter Roger, Information technology, made simple books, without place, London, 1991.

6- CASPAR, Pierre l’Investissement intellectuel: Essai sur l’économie de l’immatériel/.Paris: ed. ECONOMICA, 1988

7- R. BETTAHAR, «l'Analyse des forces et faiblesses de l'innovation technologique», Revue de Ex L'ENSAG, N°2, 1er trimestre, 1996.

8- Jean luc charron et sabine separi, organisation et gestion de l'entreprise, Paris Dunod. 2001.

9- Jean-Luc Bricout, Denis Tersen, L'investissement international, Armond Colin / Masson, Paris, 1996.

10- Marc Raffinot et Pierre Jacquemot, le capitalisme de l'état algérien, Paris, 1977 .

3. الرسائل و المذكرات:

1- أيمن برنجي ، الخدمات السياحية و أثرها على سلوك المستهلك، دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية، رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد ،جامعة بومرداس،الجزائر،فرع الإدارة التسويقية، **2008-2009**.

2- بختي إبراهيم ، الانترنيت وتطبيقاتها في مجال التسويق دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **2002 – 2003**.

3- بوقربوط عزالدين، نقل التكنولوجيا و تنظيم العمل في المجتمع الجزائري ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران ،**1996-1997**.

4- بلبولة إيمان ،المؤثرات البيئية على الإبداع التكنولوجي،رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد ،جامعة البليدة،الجزائر، تخصص تسويق ،فيفري **2006**.

5- بلوناس عبد الله ، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،**2004-2005**.

6- بن عبد الوهاب أعراب ، التسويق و التكنولوجيا الحديثة للاتصال-دراسة حالة Simo Télécom- مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، الجزائر، ماي **2005**.

7- حسين سلمان ، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،**2004**.

8- يوسف بومدين ، دراسة اثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية -مع دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات -الحاصل على شهادة الجودة العالميةISO،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،**2006**.

9- يدو محمد ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تحديث الخدمة المصرفية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير،جامعة البليدة ،أكتوبر **2007**.

4. المجلات:

1- فارس بوباكور، بومعيل سعاد، أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، جامعة تلمسان، عدد **03**، مارس **2004**.

2- منصف تطار محمد ، "النظام المصرفي الجزائـــري والصيرفة الإلكترونية"، **مجلة العلـــوم الإنسانية**، جامعة بسكرة، جوان2002.

3- علوطي لمين،أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة،**مجلة علوم إنسانية** WWW.ULUM.NL السنة السادسة،العدد **38**، صيف **2008**.

4- اند رمت س،جيل و هومى خاراس، وجهات العولمة المالية،**مجلة التمويل و التنمية** ،المجلد **44**،العدد 01، مارس **2007**.

5- وليام ر.كلاين،ازدهار السلع الأساسية: كم سيدوم؟، **مجلة التمويل و التنمية**، المجلد 45، العدد01 مارس **2008**.

6- نذير عليان ،منور أوسرير، حوافز الاستثمار الخاص، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف ، عدد **02**، ماي **2005**.

7- زرقين عبود، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة السادسة، العدد 39، خريف، 2008.

5. مواقع على الانترنيت:

1. http://www.itep.ae/Arabic/EducationalCenter/Articles/intra_01.asp
2. http://www.itep.ae/Arabic/EducationalCenter/Articles/Extranet_01.asp
3. http://mamdooh26.jeeran.com/dul100/archive/2007/8/281140.html
4. http://pidvos.maktoobblog.com/1130956
5. http://www.arabcin.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1436
6. http://gafsa.jeun.fr/montada-f50/topic-t7927.htm#60532
7. http://www.Internetworldstats.com/stats.htm
8. http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8631
9. http://www.annabaa.org/nba44/taknolngi.htm
10. http://mrzarzour.maktoobblog.com/1608846/
11. http://www.aljazeera.ne
12. http://www.aoad.org/ASSY28/download.htm
13. Rapport sur la situation du secteur agricole en 2006. /www.minagri.dz

6. التقارير والمؤتمرات:

1- بختي إبراهيم ، "صناعة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وعلاقتها بتنمية وتطوير الأداء" المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة ، يومي- 08-09 مارس**2005**.

2- آمال حاج عيسى ، هواري معراج، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين قدرات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 22-23 افريل **2003**، جامعة عمارثليجي،الاغواط .

3- ساكيكوفوكودا-بار، ترجمة غسان غصن وآخرون،أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، مطبعة كركي، بيروت، لبنان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية **2003**.

4- عبد الحفيظ عيمر ، أثر التطور التكنولوجي في تنظيم الإنتاج الصناعي، الملتقى الوطني حول التطورات التكنولوجية الراهنة و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة جيجل، أيام 14-15 مارس **2006**.

5- يحياوي إلهام ، تطوير أداء القطاع الصناعي الجزائري بتطبيق نظام إدارة الجودة:دراسة ميدانية لفرع الاسمنت، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي وأهميته في تصميم وقيادة السياسات الصناعية في الاقتصاديات الناشئة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،يومي 2- 3 ديسمبر **2008**.

6- سالمي جمال ، مستقبل سياسة التصنيع المعلوماتي بالجزائر في ظل الانتقال نحو اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي وأهميته في تصميم وقيادة السياسات الصناعية في الاقتصاديات الناشئة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، يومي 2- 3 ديسمبر **2008**.

7- دليل الاستثمار في الجزائر،نشرة **2006**، مطبعة حسناوي 09 شارع حمد بوشاقور، الجزائر.

قائمة الجــداول

الرقــم	العنـــــوان	الصفــحة
01	نسبة مصاريف البحث والتطوير من المبيعات	20
02	معدل الإنفاق كنسبة من الناتج القومي الإجمالي	21
03	أنواع التكنولوجيا حسب مراحل تطورها	24
04	استعمال الإنترنت في العالم وإحصاءات السكان	44
05	يوضح أهم الفرو قات بين الانترنت والانترنيت	47
06	أهداف التنمية للألفية	76
07	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في عام 2001، و متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة (1990- 2001) في بعض الدول النامية و الدول المتقدمة.	83
08	توزيع الاستثمارات في البحث وتطوير تكنولوجيا الاتصال بين دول الـــ OCDE :	87
09	سكان العالم و متوسط نصيب الفرد من التاج المحلي الإجمالي لسنة 2004	94
10	نصب بعض الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2007- بالمليون دولار-	103

11	نماذج الطاقة العلمية و التقنية الوطنية	**106**
12	معدل الانفتاح	**118**
13	التسلسل الزمني لإستراتيجية التنمية	**119**
14	نسبة مشاركة أهم قطاعات الاقتصاد الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة مابين: 2000-2006	**122**
15	واردات بعض الدول العربية من مستلزمات الإنتاج الزراعي للفترة الممتدة مابين:2005 – 2007.	**123**

قائمة الأشـــكال

الرقـــم	العنـــــوان	الصفـــحة
01	مراحل البحث و التطوير	17
02	صياغة الإبداع التكنولوجي	22
03	تسميات اقتصاد المعرفة	32
04	تنمية تكنولوجيا المعلومات الاقتصادية	39
05	الحلقـــة المفرغة	67
06	نسبة صناعة التكنولوجيا الحديثة للاتصال و المعلوماتية في دول الـــ : OCDE	86
07	التقنية OL5	116

الفهـــــرس

الإهداء.....I
كلمة شكر.....II
المقدمة.....(د– ي)

الفصل الأول: الإطار النظري للتطور التكنولوجي

تمهيد.....12
المبحث الأول : مفهوم التطور التكنولوجي.....13
1. تعريف التطور.....13
2. تعريف التكنولوجيا..... 13
1.2. تعريف التكنولوجيا لغة واصطلاحا.....13
2.2. تعريف التكنولوجيا بعناصرها المتداولة.....17
3.2. تعريف التكنولوجيا بأثرها على الإنتاج.....18
4.2. تعريف التكنولوجيا بأنها ابتكار وسائل و أساليب جديدة في الإنتاج.....18
3.الإبداع التكنولوجي.....19
المبحث الثاني: عناصر و أنواع التطور التكنولوجي.....27
1. عناصر التطور التكنولوجي.....27
2. أنواع التطور التكنولوجي.....28
1.2 .التكنولوجيا الحيادية.....29
2.2.التكنولوجيا غير حيادية.....29
الخلاصة..... 31

الفصل الثاني: التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال

تمهيد..... 33
المبحث الأول : ماهية تكنولوجيا الإعلام والاتصال.....34
1.التقنيات الجديدة للإعلام و الاتصال و سلطة المعرفة.....34
1.1. تعريف التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال.....34
2.1.مميزات التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال.....35
2.البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال.....36

1.2. تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي.....36
2.2.شبكات الاتصال.....39
3.2.المعلوماتية.....40
4.2.قطاع المعلومات.....41
5.2. تكنولوجية المعلومات.....42
3.أثار تكنولوجيا الإعلام والاتصال.....44
1.3.الآثار الايجابية..... 44
2.3.الآثار السلبية.....45
المبحث الثاني : مظاهر تكنولوجيا الإعلام والاتصال.....46
1.الانترنيت.....46
1.1.تعريف الانترنيت..... 46
2.1.استخدام الانترنيت.....47
3.1.الشبكات.....50
2.التيلكس " النصوص المرئية..... 54
3.الفيديو تكس.....54
4.الهاتف النقال.....54
5.البث المباشر.....55
الخلاصة..... 56

الفصل الثالث: المقاربة النظرية للتنمية الاقتصادية

تمهيد..... 58
المبحث الأول:المدخل النظري للتنمية الاقتصادية.....59
1.النمو الاقتصادي.....59
1.1.تعريف النمو الاقتصادي.....59
2.1.اقتصاديات النمو.....60
1.2.1.تراكم رأس المال.....60
2.2.1.السكان ونمو القوى العاملة.....61
3.2.1.التقدم التكنولوجي.....55
2.التنمية الاقتصادية.....62

1.2.تعريف التنمية الاقتصادية.....62
22..نظريات التنمية الاقتصادية.....63
3.2.عناصر التنمية الاقتصادية و أبعادها.....64
4.2. الفرق بين التنمية و النمو.....66
5.2.معايير التنمية الاقتصادية و أهدافها.....66
6.2.عقبات التنمية الاقتصادية.....72
3.تصنيف الدول حسب معيار النمو و التنمية.....76
1.3.تصنيف البنك الدولي..... 76
2.3.تصنيف الأمم المتحدة.....77
المبحث الثاني:استراتجيات التنمية الاقتصادية.....77
1.الإستراتجية المعتمدة على التنمية الزراعية.....77
2. الإستراتجية المعتمدة على التنمية الصناعية.....78
3.إستراتجية الربط بين التنمية الزراعية و الصناعية.....79
4.إستراتجية الحاجات الأساسية.....80
5. إستراتجية التنمية البشرية المستدامة.....81
الخلاصة..... 85

الفصل الرابع: دور التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية

تمهيد.....87
المبحث الأول: التكنولوجيا و العالم المتقدم.....88
1.التقدم الاقتصادي و معاييره.....88
1.1.تعريف التقدم الاقتصادي.....88
2.1.معايير التقدم الاقتصادي.....88
2. تأثيرات ثورة تكنولوجيا المعلومات على التنمية الاقتصادية..... 92
1.2.التأثيرات الاقتصادية.....92
1.1.2.التأثيرات الاقتصادية العامة..... 92
2.1.2.التأثير في العمل..... 95
2.2.التأثيرات في مجال الزراعة..... 96
3.2.التأثيرات الأخرى.....97

1.3.2.الطب.....97
2.3.2.الثقافة.....98
المبحث الثاني: التكنولوجيا و العالم المتخلف.....99
1. التخلف الاقتصادي و فجوة التنمية.....99
1.1.تعريف التخلف الاقتصادي..... 99
2.1.فجوة التخلف (التنمية).....100
2.نقل التكنولوجيا و ثقافة الاستهلاك.....102
3.انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر.....104
الخلاصة..... 118

الفصل الخامس: التكنولوجيا و التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد.....120
المبحث الأول : النموذج التنموي الجزائري و أسسه النظرية.....121
1.الجذور النظرية للنموذج التنموي.....121
2.أي نموذج نختار؟..... 122
3.مبررات الاختيار.....123
4.أولوية التنمية.....125
5.أهداف إستراتجية التنمية عن طريق التصنيع.....126
المبحث الثاني : أثر التكنولوجيا على بعض قطاعات الاقتصاد الجزائري.....128
1.التطور التكنولوجي و الزراعة.....128
2. التطور التكنولوجي و الصناعة.....132
3. التطور التكنولوجي و الخدمات.....146
الخلاصة.....155
الخاتمة.....157
قائمة المراجع.....159
قائمة الجداول 170
قائمة الأشكال.....172
الفهرس.....173